عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

جدار الضم والتوسع وانعكاساته السلبيّة على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص محافظة قلقيليّة أنموذجًا.

بهاء الدين أمين محمود أبو ظاهر

رسالة الماجستير

القدس – فلسطين

1447هـ/2025م

جدار الضم والتوسع وانعكاساته السلبيّة على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص

محافظة قلقيليّة أنموذجًا.

إعداد:

بهاء الدين أمين محمود أبو ظاهر

بكالوريوس علم النفس– جامعة النجاح الوطنيّة/ فلسطين

المشرف الرئيس: د. وفاء سامح الخطيب

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة/ عمادة الدراسات العليا – جامعة القدس.

1447هـ /2025م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج ماجستير علم الجريمة

إجازة الرسالة

جدار الضم والتوسع وانعكاساته السلبيّة على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص
محافظة قلقيليّة أنموذجًا.

اسم الطالب: بهاء الدين أمين محمود أبو ظاهر.

الرقم الجامعي: 22212558.

المشرف الرئيس: د. وفاء الخطيب.

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ (2025/8/20) من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

رئيس لجنة المناقشة: د. وفاء الخطيب التوقيع: .....

ممتحناً داخلياً: د. فادي ربايعة التوقيع: .....

ممتحناً خارجياً: د. أشرف أبو الرب التوقيع: .....

القدس–فلسطين

1447هـ /2025م

الإهداء

إلى أولئك الذين لم تكسرهم قسوة الجلاد، بل زادتهم إصرارًا على درب تحرير الأرض والإنسان، إلى من يمسكون جمر الصمود بكفوف الأمل والعزم والإرادة، إلى الصامدين كشجر الزيتون على أرضهم، رغم جراح المذبحة التي لا تتوقف، إلى كل من اختار طريق الشوك من أجل تحقيق حلم دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، مقدمًا الروح وما ملكت يداه فداءً لذلك الحلم المقدس، إلى الشعب الفلسطيني الأبيّ الكريم الشامخ الذي لا ينحني في كل ركن من أركان الوطن.

إلى شهدائنا الأطهار، من أضاؤوا بدمائهم الزكية فتيل ثورتنا، فصار الدم شمسًا تبدد ليل الاحتلال البغيض، إلى أسرانا البواسل المحررين في عليائهم رغم قيود جلادهم وسجونه.

إلى الأمهات الثكالى في غزة والضفة، إلى الأطفال اليتامى براءتكم تدمي القلوب، إلى جرحانا البواسل، ألمكم ألمنا، إلى غزة يا جرحنا النازف الذي لن يندمل إلا بالتحرير.

وإلى كل أحرار العالم، يا سند قضيتنا العادلة.

أهديكم هذا الإنجاز، وكلّي أمل بفجر الحرية القريب.

الباحث: بهاء الدين أمين محمود أبو ظاهر

إقرار:

أقر أنا معد هذه الرسالة أنّها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنّها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة أو جزء منها لم يقدم لنيل درجة لأيّ جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

بهاء الدين أمين محمود ابو ظاهر.

التاريخ: 2025/8/20

الشكر والتقدير

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، فله الفضل والمنة على ما انعم به علي وأعانني على إتمام هذه الدراسة.

أتوجّه بخالص الشكر والامتنان لكل من أسهم في إنجاز هذا العمل، سواء بالعطاء العلمي المثمر أو بالدعم المادي والمعنوي الذي لا يُقدّر بثمن، وأخص بالشكر والتقدير جامعتي جامعة القدس، بطاقمها الأكاديمي المتميّز، وعلى رأسهم منسقة البرنامج والمشرفة على رسالتي الدكتورة العزيزة وفاء الخطيب، لما قدمته من توجيهات قيمة ومعلومات ثريّة أثمرت في خروج هذه الدراسة بأبهى حلة.

وشكر خاص وتقدير بالغ لمؤسساتنا الفلسطينية في محافظة قلقيلية، التي كانت قلب مجتمع الدراسة، فلقد كانت خير عون بتقديمها المخلص للبيانات والمعلومات وبسرعة استجابتها في تعبئة الاستبيانات، مبرهنة بذلك على قمة المسؤوليّة والنزاهة، والمُتمثلة بكل من "الحكم المحلي (البلديات والمجالس القروية)، هيئة مقاومة الجدار، وزارة الزراعة، سلطة جودة البيئة، محافظة قلقيلية، والمباحث الجنائية"

كما أقدم شكري وعرفاني إلى جهاز الأمن الوقائي على ما قدمة من جهد ودعم في إتمام هذا الانجاز.

الباحث: بهاء الدين أمين محمود أبو ظاهر

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع جدار الضم والتوسع وانعكاساته السلبيّة على إرتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص، واتخذت من محافظة قلقيلية أنموذجًا تمثل واقع الحال في الضفة الغربية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بشقه الكمي، وذلك من خلال استخدام أداة الإستبانة والتي تم تصميمها لجمع البيانات من عينة قصديّة بلغت (78) مبحوث من أصل (82) مبحوث من عدة مؤسسات ذوي اختصاص هي (هيئة مقاومة الجدار، الهيئات المحلية من بلديات ومجالس قروية، وزارة الزراعة، سلطة جودة البيئة، وحافظة قلقيلية، المباحث الجنائية).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، لعل من أهمها أنّ جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيلية قد ألحق أضرارًا جسيمة ومتعددة الجوانب بحياة المجتمع الفلسطيني، ما أدى إلى تدهور أمني ملحوظ وارتفاع في معدلات الجريمة، بالإضافة إلى أنه لم يكن مجرد حاجز مادي، بل كارثة بيئيّة واقتصاديّة واجتماعيّة، فهو دمر الموارد الطبيعية، وعصف بالاقتصاد المحلي، ومزّق النسيج الاجتماعي بفصل العائلات والتجمعات السكانية، إضافة إلى أنّه أعاقة عمل الأجهزة الأمنية الأمر الذي خلق بيئة خصبة لأنواع جديدة ومتزايدة من الجرائم، كما وتوصلت الدراسة أيضًا إلى أنّ الجدار ليس مجرد إجراء أمني، بل هو جريمة فصل عنصري تهدف إلى التوسع والاستيلاء على الأراضي، وعليه أوصت الدراسة إلى ضرورة التحرك الدولي والدبلوماسي والقانوني العاجل للضغط على إسرائيل لوقف سياساتها العنصرية وإعادة الحقوق لأصحابها، كما وأوصت بضرورة تمكين الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتطوير خطط عمل متخصصة لمكافحة الجرائم المستجدة، ودعم المزارعين والقطاعات الاقتصاديّة المتضررة ببرامج إغاثيّة وتنمويّة عاجلة، إضافة إلى تقوية النسيج الاجتماعي من خلال دعم المبادرات الاجتماعيّة، وتحسين جودة الخدمات الأساسية، وتقديم الدعم النفسي، ومعالجة التسرب المدرسي، وأخيرًا، أوصت إلى ضرورة إجراء دراسات مستمرة في نفس المجال، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية شاملة لمراقبة آثار الجدار وتقديم الحلول الفعالة.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، جدار الضم والتوسع، الإنعكاسات السلبيّة، محافظة قلقيليّة.

The Annexation and Expansion Wall and its Negative Repercussions on Crime Perpetration in the West Bank: A Viewpoint from Professionals in Relevant Institutions (Qalqilya Governorate as a Model)

Prepared by: Baha-Aldin ameen Mohmoud Abu thaher

Supervised by: Dr. Wafa'a Samih Al-khateeb

Abstract

This study investigated the impact of the Annexation and Expansion Wall on crime rates in the West Bank, specifically from the perspective of professionals within relevant institutions. Qalqilya Governorate was selected as a representative case study for the broader West Bank context. Employing aquantitative descriptive methodology, the study utilized a structured questionnaire for data collection. The sample comprised (78) out of (82**)** targeted respondents from various specialized institutions, including the Wall Resistance Commission, local authorities (municipalities and village councils), the Ministry of Agriculture, the Environment Quality Authority, Qalqilya Governorate, and the Criminal Investigation Department. The sample was purposively selected.

The findings reveal that the Annexation and Expansion Wall in Qalqilya Governorate has inflicted severe and multifaceted damage on Palestinian society, resulting in a noticeable decline in security and a significant increase in crime rates. Beyond its physical presence, the Wall represents an environmental, economic, and social catastrophe, leading to the destruction of natural resources, disruption of the local economy, and fragmentation of the social fabric through the separation of families and communities. Furthermore, the Wall has impeded the operations of security agencies, thereby fostering an environment conducive to new and escalating forms of crime. The study also concludes that the Wall is not merely a security measure but an act of apartheid aimed at territorial expansion and land appropriation.

Consequently, the study recommends urgent international, diplomatic, and legal action to pressure Israel to cease its discriminatory policies and restore rights to their rightful owners. It further advocates for empowering Palestinian security agencies, developing specialized action plans to combat emerging crimes, and supporting affected farmers and economic sectors through immediate relief and development programs. Additionally, the study recommends strengthening the social fabric by supporting social initiatives, improving the quality of essential services, providing psychological support, and addressing school dropout rates. Finally, it emphasizes the necessity of continuous research in this domain and the establishment of a comprehensive national database to monitor the Wall's effects and propose effective solutions.

Keywords: **Crime, Annexation and Expansion Wall, Negative Repercussions, Qalqilya Governorate.**

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة:

شهد النصف الأخير من القرن الماضي جهودًا دوليّة لتجريم ظاهرة الفصل العنصري لما لها من انتهاك صارخ لحقوق الانسان، تكللت تلك الجهود بتوقيع الاتفاقية الدوليّة لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها في العام (1973) ودخلت حيز التنفيذ عام (1976)، حيث جاء في المادة (1) البند (1) (تعلن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية، وأن الأفعال اللاإنسانية الناجمة عن سياسات وممارسات الفصل العنصري وما يماثلها من سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين)، فهي مُعرفة في المادة الثانية من الاتفاقية، بأنها جرائم تنتهك مبادئ القانون الدولي، ولا سيما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين (جامعة منيسوتا، 1993)، وما استنهض تلك الجهود الا الاثار التي ترتبت عقب الحرب العالمية الثانية من انظمة فصل عنصري تمثلت في نظام الابارتهايد السياسي العنصري الذي تمثل في فرض التفرقة العرقيّة والهيمنة والقمع بوضوح في جنوب افريقيا من ناحية وجدار برلين الذي فصل المانيا الى شطرين (شرقي وغربي) من ناحية اخرى، وعلى الرغم من اختلاف السياق التاريخي والسياسي للنظامين الا انه ترتب عليهما مجموعة من الإنعكاسات السلبيّة التي اثرت في الحياة الاجتماعية والسياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة والبيئيّة وحقوق الانسان وغيرها الكثير من الجوانب الآخرى، وهذا بدوره كان بمثابة عوامل محرضة على انتشار الظواهر

الاجتماعيّة السلبيّة مثل الفقر والجهل والحقد والكراهية والانانية، لا سيما ان هذه العوامل تشارك في خلق البيئة الداعمة للجريمة بل تتجاوز ذلك لتكون عوامل رئيسية للسلوك الإجرامي. (قبعة، 2014) و(مروان، 2019).

لم تكن هذه الخطوة الدوليّة الهامة في حفظ كرامة الانسان رادعا لدولة الاحتلال الاسرائيلي، ولم تعيرها اسرائيل اي اهتمام طوال عقود احتلالها للأراضي الفلسطينية، حيث برز ذلك في ممارساتها التي كان اخرها تدعيم وتعميق الفصل العنصري المتمثل في جدار الضم والتوسع، وإستنادًا الى ما نشر من (مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانيّة، 2022) فقد شرعت اسرائيل عام (2002) لإقامة جدار الضم والتوسع، بحيث استغلت الوضع الامني المتدهور آنذاك والمتمثل في اندلاع انتفاضة الاقصى، وهنا ومما سبق نجد ان لجدار الفصل العنصري انعكاسات واضحة ترتبت على جريمة العزل والممارسات العنصرية، فهذه الجريمة اخلت في توازن عدة جوانب في المجتمع الفلسطيني، لا سيما الحد من حركة المواطنين وافتقادهم لمصدر رزقهم والسيطرة على أراضيهم وحرمانهم من الخدمات، الامر الذي نتج عنه مجموعة من الظواهر الاجتماعيّة السلبيّة مثل البطالة والفقر والجهل والكراهية وفقدان السيطرة الامنية وعدم تحقيق أفراد المجتمع لأهدافهم، التي تُعتبر بمثابة تحديات طرأت على المجتمع الفلسطيني جراء الجدار، وتمثل عوامل رئيسية في تفسير السلوك الإجرامي حسب نظريات علم الجريمة.

وهنا ان ما اثار الفضول والاصرار على موضوع الدراسة هو الارتفاع الملحوظ في مؤشرات الجريمة في الضفة الغربيّة في الاعوام التي أعقبت بناء الجدار، وقد اتضح ذلك من خلال ارتفاع مؤشرات الجريمة في محافظة قلقيليّة كما باقي محافظات الوطن، وقد تم التأكيد على ذلك احصائيا من خلال ما نُشر من احصائيات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024) في السنوات التي تلت بناء الجدار والموضحة في الجدول رقم (1.1).

جدول رقم (1.1): مؤشرات الجريمة في الضفة الغربيّة ما بين عام (2000) إلى (2010) إستنادًا إلى (جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2023)

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأفعال الإجرامية المبلغ عنها	9761	8257	5055	8202	11127	13705	..	..	16220	16402	17779
جرائم المخدرات المبلغ عنها	264	139	64	167	316	439	..	..	585	611	587
جرائم القتل والشروع بالقتل المبلغ عنها	169	155	164	231	238	308	..	..	229	206	82
جرائم السرقة المبلغ عنها	1583	1368	1234	1870	2709	2934	..	..	2938	3003	2542
جرائم الاعتداء المبلغ عنها	3525	2901	1420	2269	3126	3963	..	..	2425	6268	8146
عدد القضاة	33	50	51	63	62	79	95	93	136	147	153

إنّ ما سبق يوضوح لنا أنّ هناك علاقة ما بين الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع وما ترتب على ذلك من ارتفاع مؤشرات الجريمة في الضفة الغربيّة، حيث انه ومن خلال مراجعة وتحليل مجموعة من

الدراسات المحليّة السابقة ذات العلاقة بالموضوع، يمكن القول انها تناولت موضوعات لها علاقة بالإنعكاسات السلبيّة المترتبة على الجدار العنصري، من حيث الإنعكاسات المترتبة على السياسة بكافة اشكالها الداخليّة والخارجيّة والإقليميّة وموقف القانون الدولي من الجدار، بالإضافة الى الإنعكاسات على الأبعاد البيئيّة والطبيعيّة والابعاد الاجتماعية والاقتصاديّة، كما تناول البعض الآخر منها الاثار السلبيّة التي لحقت بالخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطن وسلطت الضوء على الجانب التعليمي في ظل جدار الضم والتوسع، في حين تتناول هذه الدراسة مدى انعكاس الاثار السلبيّة المترتبة على بناء الجدار على ارتفاع مؤشرات الجريمة بالضفة الغربيّة، وذلك في إضافة نوعية لم يسبق تناولها محليّا، وقد اتخذت الدراسة من محافظة قلقيليّة انموذجا مصغرا وشاهدا حيا ومختصرا وواضحا للسياسات العنصرية الاسرائيليّة في الضفة الغربيّة لا سيما صغر مساحة المحافظة نسبيا مع باقي المحافظات، حيث كان حجم الخسائر في المحافظة مرتفع مقارنة بصغر مساحتها، فقد تجاوزت خسائرها (30) كلم مربع لصالح الجدار من مساحتها البالغة (165) كلم مربع وذلك استنادًا الى ما أشار له (مراعبة ،2025) بالمقابل فقد كان هنالك ارتفاع ملحوظ في اعداد الجرائم بعد إقامة الجدار، حيث بلغت جرائم الاعتداء المبلغ عنها في المحافظة الى (808) جرائم في عام (2004) و(1142) جريمة اعتداء في عام (2005)، وبالمقارنة مع عام (2002) فقد كانت جرائم الاعتداء المبلغ عنها في محافظة قلقيليّة (270) جريمة استنادًا الى احصائيات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024).

2.1 مشكلة الدراسة:

ترك جدار الضم والتوسع انعكاسات سلبيّة بالغة على الوضع الجيوسياسي في محافظة قلقيليّة بحيث فرض الوضع الجغرافي الجديد الناتج عن جدار الضم في المحافظة واقعا سياسيا من حيث الحدود التي لم تلتزم اسرائيل فيها وسمح للاستيطان بالتمدد داخل الجدار وضم المزيد من الاراضي، فهذا الواقع الجديد أثر على العلاقات السياسيّة الدوليّة، فلك تعد العلاقات السياسيّة الدوليّة كما كانت قبل إقامة الجدار، الأمر الذي نتج عنه العديد من الانعكاسات السلبيّة، تمثلت اولى هذه الإنعكاسات في استنزاف البيئة الطبيعة وتغير المعالم الجغرافية في المحافظة، حيث فقدت محافظة قلقيليّة ما يقارب (30) كلم مربع من اراضيها لصالح بناء الجدار، كما تمت مصادرة (19) بئر من الابار الارتوازية المخصصة للري استنادًا الى (مراعبة، 2025)، ناهيك عن تلوث البيئة الناتج عن تراكم النفايات وعدم القدرة على التخلص منها، اما فيما يخص البعد الاقتصادي فقد ساهم الجدار في ارتفاع نسبة البطالة في المحافظة الى (19%) نتيجة عدم تدفق العمال الى اعمالهم، بالإضافة الى اغلاق (600) محل تجاري داخل المحافظة وعزل تجمعات سكانية في داخلها يقطنها ما يقرب (5000) نسمة وذلك استنادًا إلى (اريج، 2018)، إضافة لذلك فإنّ وجود الجدار أدى الى تقطيع الطرقات التي حرمت التجمعات السكانية من الوصول الى الخدمات وكان ذلك واضحا في مجال التعليم والصحة، اما فيما يخص البعد الامني فقد

ساهم الجدار في ضعف السيطرة الامنية الفلسطينية في مناطق ملاصقة لجدار الضم والتوسع أو التي عزلتها البوابات والحواجز العسكريّة المقامة في المحافظة (ابو حمدة، 2025)، من هنا وبناءً على ما سبق كان لا بد من دراسة علميّة للتعرف على: **جدار الضم والتوسع وانعكاساته السلبيّة على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص/ محافظة قلقيليّة أنموذجًا.**

3.1 أهميّة الدراسة:

تنبع أهميّة الدراسة من مدى أهميّة الموضوع الذي تتناوله، فبالمتابعة للفترة الزمنيّة التي عقبت بناء الجدار يلاحظ مدى ارتفاع معدل الجريمة بالضفة الغربيّة مع ملاحظة العوامل الجديدة التي طرأت نتيجة إقامة جدار الضم والتوسع، الأمر الذي انعكس بالتأثير السلبي على السلم الأهلي واستقرار المجتمع، كما وتنبع الأهميّة من أهميّة شخصيّة تتمثل في ان الباحث يسكن محافظة قلقيليّة ويتأثر بشكل مباشر بالإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع، ومن أهميّة نظريّة علميّة واخرى عمليّة تطبيقيّة:

وأما الأهميّة النظريّة العلميّة فهي تكمن في الآتي:

- تزويد المكتبات الفلسطينيّة بهذا النوع من الدراسات واغناء الأدب بها.
- الدراسة ستكون مرجعاً يستفيد منه الباحثون والمتخصصون في نفس المجال في المجتمع الفلسطيني والعالم العربي، كونها من الدراسات النادرة في فلسطين والعالم العربي على حد العلم، اذا ستوفر اطار نظري حول العلاقة بين جدار الفصل العنصري وارتفاع نسبة الجريمة.

وأما الأهميّة العمليّة التطبيقيّة فتتمثل في ان مخرجات الدراسة:

- ستساعد في التعرف على مدى انعكاس ما ترتب على الجدار من اثار سلبية على واقع الجريمة في محافظة قلقيليّة لتتم ما سبق من دراسات علميّة سابقة من قبل باحثين آخرين، فقد تركزت الدراسات السابقة على الآثار التي خلفها الجدار على الجانب البيئي والطبيعي والخسائر الاقتصاديّة والزراعية والاجتماعية، بالإضافة الى تأثيره على الخدمات المقدمة للمواطن، في حين ركوت هذه الدراسة على اهم الإنعكاسات السلبيّة المُترتبة على جدار الفصل العنصري والمُتمثلة في ارتفاع مؤشرات الجريمة في محافظة قلقيليّة.
- ستساعد جهات انفاذ القانون في عمل برامج ووضع استراتيجيات وخطط تساهم في محاربة الجريمة والمحافظة على السلم الاهلي موضحة اهم الدوافع التي تقف خلف ارتفاع الاعمال الإجرامية وطرق محاربتها.

- ستوجه الجهات المختصة الى اهم المشاريع التي تساهم في القضاء على ظاهرة البطالة وايجاد فرص جديده للعمل.

- ستساهم في توجيه مؤسسات الضبط الاجتماعي لا سيما الاسرة والمدرسة في انجاز دور متكامل للقضاء على ظاهرة التسرب المدرسي لما لها من تأثير على ممارسة الجريمة، فمن خلال نتائج الدراسة يمكن رسم خطط توعويّة للطلبة واسرهم بمخاطر ظاهرة التسرب المدرسي وكيفيّة الحد من هذه الظاهرة.

- ستساعد في تعزيز دور المؤسسات الدينية والتوعوية والتعبئة الوطنية بتوضيح مدى تأثير التفكك الاجتماعي على ارتكاب الجرائم للعمل على ايجاد برامج توعويّة هادفة حسب مخرجات الدراسة.

- ستساعد في تشجيع التنميّة الاجتماعية، وذلك من خلال ايجاد برامج قادرة على معالجة ظاهرة الفقر والبطالة.

- ستساعد المجتمع المبحوث على معرفة العلاقة ما بين جدار الضم والتوسع وارتفاع نسبة الجريمة موضحة اهم الاثار التي ترتبت على بناء الجدار واثرت في ارتفاع الجريمة، وذلك من خلال الاحصائيات الرسميّة الصادرة عن الجهات والمؤسسات الرسميّة، الامر الذي قد يُساعد المبحوثين على وضع خطط واستراتيجيات ذاتيّة من شأنها تقلل من الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على كافة الاصعدة والمجالات.

4.1 مبررات الدراسة:

انطلقت الدراسة من المبررات الاتية:

- ارتفاع مؤشرات الجريمة في الضفة الغربيّة في الفترة التي عقبت بناء جدار الضم والتوسع والذي كان واضحا في الجدول رقم (1.1) الذي اعده (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023).
- صغر المساحة التي تتمتع بها المحافظة والبالغة (165) كلم مربع حسب إحصائيّة (مديرية زراعة قلقيليّة، 2025)، فقد استحوذت على نصيب الاسد بين محافظات الضفة الغربيّة من حيث الاضرار التي ترتبت على بناء جدار الضم والتوسع في مدينة قلقيليّة، فلم يشفع لها حجمها الصغير من الاطماع الاسرائيليّة في الاستيلاء على اكبر مساحة ممكنه من اراضيها ومحاصرتها من كافة الجهات وخنقها من خلال بوابات تعرقل حركة المواطنين وتسلب حريتهم.
- ندرة الدراسات البحثيّة التي ربطت بين جدار الضم والتوسع وارتكاب الجريمة خصوصا في المجتمعات الأكثر تأثرا به، حيث لا يوجد دراسة متخصصة في هذا الموضوع بعد اجراء البحث

المُستمر لايجاد دراسة سابقة حول الموضوع، فالدراسات السابقة ركزت على دراسة الاثار المترتبة على بناء الجدار من الناحية البيئيّة او الجغرافية او الابعاد الاجتماعية، في حين ركز البعض الآخر في موقف القانون الدولي من جدار الضم والتوسع.

- الرغبة في اعداد دراسة تنسجم مع الواقع المُعاش في محافظة قلقيليّة، ومحاولة تفسير الارتفاع في مؤشرات الجريمة حسب نظريات تخصص علم الجريمة، بحيث ان محافظة قلقيليّة من اكثر التجمعات الفلسطينية تأثرا في الجدار من كافة النواحي مما عمل على خلق بيئة داعمه للجريمة.
- دعم السلك السياسي في دولة فلسطين بأوراق علمية تدعم كفاحهم في المحكمة الدوليّة في إنتزاع الحق الانساني للمواطن الفلسطيني.
- على الرغم من ادراكي بأن الجرائم متعددة ومختلفة الاشكال، إلا انه في هذه الدراسة تمّ التركيز على عدد محدد من تلك الجرائم كما هو موضح في مضمونها.

5.1 أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في هدف رئيس يتمثل في التعرف على "**جدار الضم والتوسع وانعكاساته السلبيّة على إرتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص/ محافظة قلقيليّة أنموذجًا**"، ينبثق عن الهدف الرئيس أهداف اخرى فرعيّة تتمثل في التعرف على:

- واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة من حيث:
  - مواصفات (خصائص) الجدار.
  - الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد (البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي، الامني).
- واقع الجريمة في محافظة قلقيليّة.
- انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة.
- التعرف على تأثير خصائص المبحوثين على إجاباتهم.

6.1 أسئلة الدراسة وفرضياتها:

تكمن أسئلة الدراسة في سؤال رئيس يتمثل في الاجابة على "**ما الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص/ محافظة قلقيليّة أنموذجًا**"؟، ينبثق عن السؤال الرئيس أسئلة اخرى فرعيّة تتمثل في الاجابة عن:

- ما واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة؟ من حيث:
  - مواصفات (خصائص) الجدار.
  - الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد (البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي، الامني).
- ما واقع الجريمة في محافظة قلقيليّة؟.
- ما هي انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة؟.
- ما تأثير خصائص المبحوثين على إجاباتهم؟، ولاختبار تأثير خصائص المبحوثين على إجاباتهم لا بد من اختبار الفرضيات الإحصائيّة الأتية:
  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير الجنس.
  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير العمر.
  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير التخصص العلمي.
  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في

الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير مكان السكن.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير قطاع العمل.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير مؤسسة العمل.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير طبيعة العمل.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

7.1 أنموذج الدراسة:

يتمثل انموذج الدراسة في الشكل رقم (1.1).

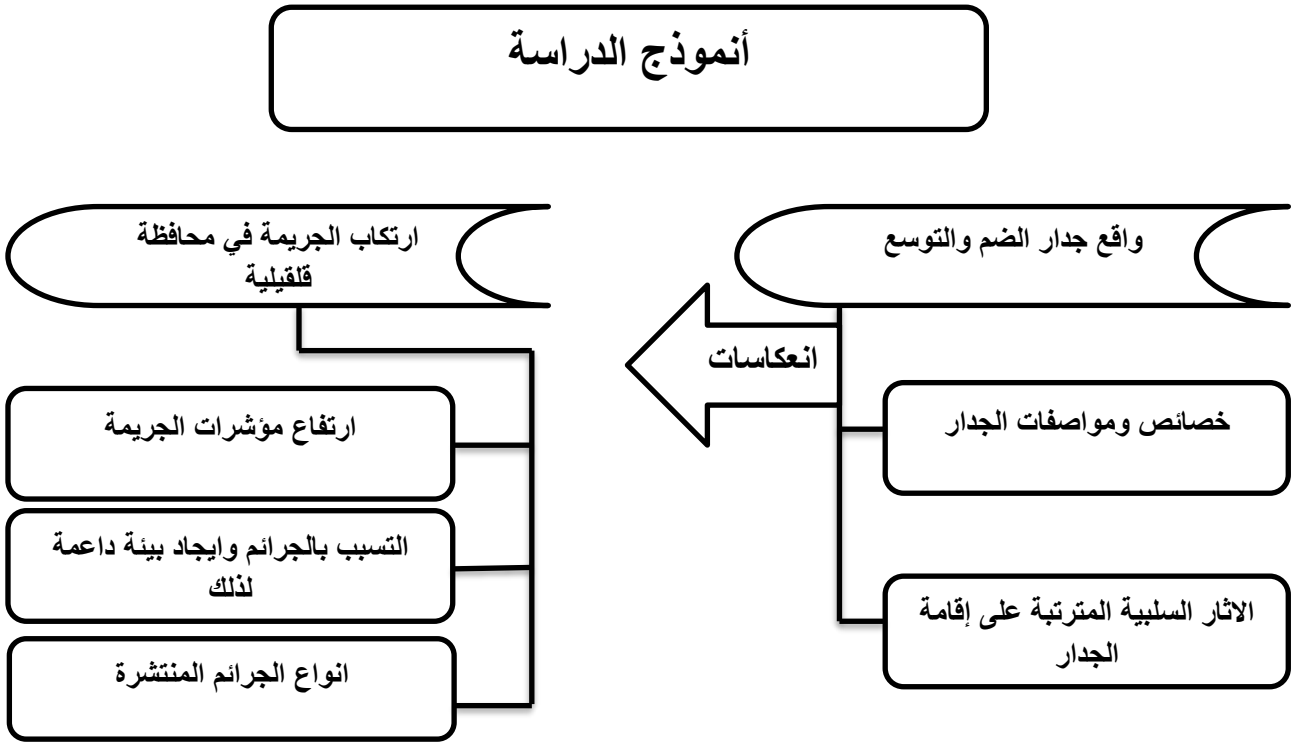

الشكل رقم (1.1): أنموذج الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة وذات العلاقة.

يتناول هذا الفصل كافة المعلومات التي تتعلق بموضوع الدراسة والتي تتمثل في جدار الضم والتوسع وانعكاساته السلبيّة على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص/ محافظة قلقيليّة أنموذجًا، إلى جانب تناوله النظريات المُفسرة للدراسة والدراسات السابقة وذات العلاقة التي تمّ جمعها من المصادر والمراجع الثانويّة، وذلك من خلال الرجوع إلى الكتب والأبحاث والدراسات العلميّة.

1.2 جدار الضم والتوسع:

1.1.2 مقدمة:

لم تتسم الفترة التي اقيم بها جدار الضم والتوسع في الضفة الغربيّة بسمة الاستقرار الامني، بل اتصفت بتوتر الاوضاع الامنية في سياق الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، فقد شهدت تلك الفترة تصعيدا خطيرا ومتنامي في حدة النزاع التاريخي في فلسطين، لا سيما اندلاع انتفاضة الاقصى في عام (2000)، بعد استفزاز رئيس الوزراء الاسرائيلي (ارائيل شارون) للشعب الفلسطيني بدخوله الى المسجد الاقصى ضمن برنامجه الانتخابي قبل توليه رئاسة الحكومة الاسرائيليّة، ونتيجة لذلك تراتبت الاحداث بعد فشل جهود

السلام في المفاوضات التي عقدت في (كامب ديفيد)، والتي دعا لها الرئيس الامريكي في حينه (بيل كلنتون)، حيث تم دعوة الرئيس الفلسطيني الراحل (ياسر عرفات) ورئيس الوزراء الاسرائيلي في حينة (يهود براك)، لكن فشلت هذه المحادثات وتم القاء اللوم من طرفهم على الرئيس الفلسطيني، موجهين الاتهام له بعدم تقديم تنازلات في رسم حدود دولة فلسطين (نوباني، 2020)، وقد أعقب ذلك اندلاع شرارة الانتفاضة الثانية بدخول (ارائيل شارون) إلى المسجد الاقصى في (2000/9/28)، وهذا ادى الى المواجهة ما بين المصليين في المسجد الاقصى وقوات الاحتلال الاسرائيلي نتج عنه اصابة (20) فلسطينيا، وامتدت الأحداث الى اليوم التالي حيث استشهد (6) شهداء نتيجة المواجهات التي حدثت في باحات المسجد الاقصى.

ونتيجة انعدام الافق السياسي في الحل السلمي آنذاك، احتدم الصدام وتطور الى انتفاضه مسلحة واعمال دامية ما بين الطرفين، الشيء الذي ادى الى قيام اسرائيل بعدة عمليات عسكرية في الضفة الغربيّة كان من ابرزها عمليّة السور الواقي، والتي كانت عبارة عن اجتياح للمدن الفلسطينية واعادة احتلالها، والتي نتج عنها العديد من النتائج لعل من اهمها واخطرها بناء جدار الضم والتوسع العنصري والذي يبلغ طوله (728) كلم بحيث يلتهم (23%) من اراضي الضفة الغربيّة ويفصل (36) تجمعا سكانيا، ويحرم ما يقدر بحوال (72,000) مواطن من الاستفادة من اراضيهم الزراعية، ويقسم الضفة الغربيّة الى (كنتونات) منفصلة، ويدخل (11) تجمعا سكانيا فلسطينيا تحتوي على ما يقارب (26,000) نسمه الى اراضي الداخل، اضافه الى حرمان الفلسطينيين من المياه فهو يدمر ما قدر بـ (50) بئر من المياه الجوفية التي توفر سبع ملايين متر مكعب من المياه والتي تقع ضمن الاراضي التي تم الاستيلاء عليها (نوباني، 2020)، ان هذه النتائج ما هي إلا احتلال جديد ومحاولة للاستيلاء على اراضي جديده في الضفة الغربيّة، فلم يكن الجدار يرتكز على الجانب الامني فقط بل تعدى ذلك وارتكز على مجموعة من المحددات التي تسعى اسرائيل الى تحقيقها، كان أبرزها ضم اكبر مساحة من الاراضي الفلسطينية، وشرعنت المستوطنات القريبة من الخط الاخضر، من اجل ذلك عمدت اسرائيل على تغير مسار الجدار من داخل اراضي الخط الاخضر إلى داخل أراضي الضفة الغربيّة، وقد ترتب على ذلك مجموعة من الإنعكاسات السلبيّة التي اثرت على واقع حياة المواطن الفلسطيني ومست امنه القومي بكافة ابعاده السياسية والاجتماعية والامنية والاقتصاديّة والبيئيّة، الأمر الذي أدى الى ظهور العديد من الظواهر الاجتماعيّة السلبيّة في المجتمع الفلسطيني لعل من اهمها الفقر والبطالة. (مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الفلسطينية، 2022).

2.1.2 مفهوم جدار الضم والتوسع وبدايّة الفكرة:

جدار الضم والتوسع العنصري :"هو الجدار الذي تقيمه اسرائيل على أراضي الضفة الغربيّة تحت حجج واهية تتمحور حول الأمن، وهو في حقيقته جدار لضم أكبر مساحة ممكنة من الأراضي والآبار وتدمير مقومات الاقتصاد الفلسطيني، وإعاقة حركة المواطنين في أرجاء الضفة الغربيّة وداخل الخط الأخضر، وقد أعتبره البعض نكبة ثالثة للفلسطينيين" (ابو هلال، 2006: ص د).

واما بداية فكرة بناء جدار الضم والتوسع فكانت قديمة حديثة، حيث كان التحدي الديموغرافي الفلسطيني دائما هو العقبة الرئيسية في افشال محاولات اسرائيل في تحقيق الحلم الصهيوني لإقامة الوطن القومي لليهود على ارض فلسطين التاريخية، وان محاولات الاحتلال الاسرائيلي لطمس الهوية الفلسطينية اثبتت فشلها نتيجة للوجود الديموغرافي الفلسطيني وتناميه مع الزمن، فقد فشلت كافة محاولات التهجير والحل العسكري امام العامل الديموغرافي، وذلك بصمود الشعب الفلسطيني على ارضة، فالحتمية التي كانت تفرض نفسها على السياسة الاسرائيليّة عنوه كانت تتمثل في انه لا بد من ايجاد حل جذري ينصف الشعب الفلسطيني ويحقق لهم مطالبهم في الاستقلال والحياة، وقد تطرق "ايجال الون" في مقابلة اجرتها معه صحيفة معاريف بتاريخ (1976/9/24) "انه مقتنع ان السلام لن يكون ممكنا دون حل المشكلة الفلسطينية" (شبير، 2008)، من هنا انطلقت حاجة اسرائيل في ايجاد طريقة لتجاوز مشكلة الديموغرافيا الفلسطينية، وذلك بالتضيق على المواطن الفلسطيني ومحاربته في لقمة عيشة ومصادرة ممتلكاته، فكان الحل لدى اسرائيل يكمن في ايجاد فكرة قادرة على إضفاء السيطرة الاسرائيليّة على الارض وتقليص المساحات التي يقطنها الفلسطينيين عبر الزمن من خلال تشجيعهم على الهجرة الطوعية، وبذلك تكون قد أضافت جريمة جديدة مُتمثلة في جدار الضم والتوسع تضاف الى تاريخها الإجرامي بحق الشعب الفلسطيني، وهنا وفي هذا الإطار كان للاحتلال البريطاني بصماته في جريمة الفصل العنصري، فلم تكن فكرة الجدار عند الاسرائيليين وليدة اللحظة او ضربا من الخيال، فقد استوحت اسرائيل فكرتها الرئيسية في جدار العزل العنصري من اسلوب بريطانيا في مواجهة الثورة العربية التي كانت مشتعلة ضد مخططات بريطانيا بتوطين اليهود على ارض فلسطين عام (1937)، حيث كانت تستخدم اليّة الجدار في فصل المحاور الرئيسية من حدود لبنان شمالا الى بئر السبع جنوبا، وفي حينة طُلب من (تشارلز بيتهارت) الخبير البريطاني لشؤون الارهاب تخطيط هذا الامر، في محاولة لتعزيز الوجود اليهودي على ارض فلسطين. (ابو الهيجا، 2004).

فمن خلال الفكرة المستوحاة لبناء الجدار، لقد رافق ذلك التلميحات الاسرائيليّة الدائمة لضرورة الفصل ما بين العرب واليهود على ارض فلسطين، فلم تكل ولم تتراجع اسرائيل من محاولاتها العنصرية في ذلك الامر، فقد ظهر الكثير من التلميحات في خطاباتهم لإيجاد واقع فصل عنصري بين التجمعات العربية

واليهوديّة، لكن كانت المخاوف الاسرائيليّة في وضع هذه الجدران تكمن في تكريس حدود اسرائيل ما بين الضفة واراضي (48)، وبالرغم من هذه المخاوف الا ان مطامع اسرائيل بالضفة الغربيّة استمرت وكانت اولى المحاولات لوضع اسلاك شائكة بعد بدأ الانتفاضة الاولى عام (1987)، فقد منعت اسرائيل المواطن الفلسطيني من الحركة باتجاه (اراضي 48) الا بتصاريح خاصة للدخول ووضعت عوازل شائكة على خط الهدنة، وقد اتضح الامر علنا ولأول مره عندما صرح (اسحاق رابين) عقب عملية بيت ليد عام (1995)، والتي قتل فيها (21) جنديا اسرائيليا انه "يجب اخراج غزه من تل ابيب" على حد وصفه قاصدا بذلك لضرورة العزل العنصري ما بين اليهود والعرب، وصرح موضحا ذلك "اننا نعمل بجد ونشاط للانفصال عن الشعب الذي نسيطر عليه وسوف نصل الى غايتنا عاجلا ام اجلا، ولن نعود الى خطوط (1967) ولن نتزحزح من غور الاردن ولن ننسحب من القدس، بعد ذلك التاريخ اندلعت انتفاضه الاقصى في عام (2000)، في حينة اوعز (يهود باراك) الى نائب وزير الدفاع في وقتها (افرايم سنين) بإعداد اوراق وخطه للانفصال عن الفلسطينيين، وذلك نتيجة للعديد من العمليات التي شهدتها البلاد لكن توقف هذا العمل نتيجة لقرب الانتخابات الاسرائيليّة في حينة، والتي صعد فيها (ارائيل شارون) عام (2001) الى سدة الحكم في اسرائيل، حيث كان يقضي برنامجه الانتخابي في البداية على استعداده لإقامه الدولة الفلسطينية على (42%) من الاراضي الفلسطينية، ولو كان ذلك بشكل احادي الجانب، وانه مستعد للتنازل المؤلم عن اجزاء ما اسماها بارض اسرائيل من اجل استقرار المنطقة والسلام في الشرق الاوسط (عياش، 2013).

ان هذه الحقبة شهدت تصاعد دراماتيكيا في العدوان، وارتفعت وتيرة العمليات الفدائية في ظل الانتفاضة الثانية، وعليه اقرت اسرائيل عملية السور الواقي في اجتياح المدن الفلسطينية، وفي نفس السياق كانت العمليات الفدائية قد تخللت مدينة القدس وكان المجتمع الاسرائيلي ينظر الى حماية المدينة وعزلها عن باقي الضفة الغربيّة، في حينة كان رئيس جهاز (الشاباك) (افي دختر) قد اعد خطة لبناء جدار عازل في الضفة الغربيّة اقرته الحكومة الاسرائيليّة برئاسة شارون، والذي بدأ العمل به في حزيران عام (2002). (شبير، 2008).

وبالمحصلة الغير متناهية والمستمرة لغاية كتابة هذه الدراسة، فما زال الجدار يعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض وعن اراضي (48)، ويقطع اواصل العلاقات الاجتماعية، ويسعى الى تخريب البنية التحتية، وما زال جاثم فوق ارزاق العباد ومحتجز الاراضي الزراعية في داخلة، وكل ذلك تحت ذريعة العامل الامني الاسرائيلي مخفي الهدف الاساسي التي تسعى اسرائيل اليه منذ القدم وهو تجاوز العامل الديموغرافي الفلسطيني، من خلال اجبار الفلسطيني بالهجرة القصريّة او الطوعيّة، نتيجة لما فرض من معيقات على حياة المواطن الفلسطيني، فقد كان لجدار الضم والتوسع الإنعكاسات السلبيّة البالغة والتي ما زالت حتى هذه اللحظة، فما زالت اسرائيل تسيطر على كم هائل من الاراضي الفلسطينية وتعيق حرية

الحركة والتنقل داخلها، وتفاقم من العزلة الاجتماعية، مخلفة وراءها قتل حلم وطموح الشباب الفلسطيني في العيش في وطن آمن يتمتع في الحرية والاستقلال والحياة الكريمة، والحلم في اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

3.1.2 طبيعة وخصائص جدار الضم والتوسع في الضفة الغربيّة بشكل عام ومحافظة قلقيليّة بشكل خاص:

تنوعت طبيعة المواد التي استخدمت في بناء الجدار في الضفة الغربيّة بإختلاف طبيعة المنطقة المقام عليها، بحيث كانت المواد المستخدمة ملائمة لهدف الجدار والطبيعة الجغرافية للمنطقة، واضافة الى ذلك احتكمت الى العامل الديموغرافي المحيط بالجدار فقد يُلاحظ تنوع الجدار في المناطق القريبة من التجمعات السكنية عنها في مناطق البيئة الطبيعيّة والجبال.

ان المواد المستخدمة في البناء مختلطة ما بين الجدران الخرسانية والجدران الحديدية والاسلاك الشائكة، فقد كانت في المناطق الملاصقة والقريبة من التجمعات السكانية تأتي على شكل جدران اسمنتية يبلغ ارتفاعها حوالي (8) متر في حين كانت في المناطق الوعرة والجبال والمناطق البعيدة عن التجمعات السكانية عبارة عن جدران حديدية واسلاك شائكة، يتراوح عرض الجدار ما بين (50) الى (150) متر وهذا ما يسمى حرم الجدار بمتوسط عرض يقدر بـ(100) متر، ويحتوي على اسلاك شائكة ارضية من الطرفين، بالإضافة الى خنادق من الجانبين يبلغ عمقها حوالي (4) متر، وطريق معبد لاستخدامات الدوريات العسكرية وطريق ترابي مغطى بالرمال لمراقبة الاثر على جانب الجدار الداخلي اضافة الى اسلاك كهربائية. (مراعبة، 2025).

وقد زود الجدار بمجموعة من البوابات الحديدية لاستخدامات مختلفة، رُقمت هذه البوابات بارقام منها ما كان للاستخدام الزراعي يتحكم بها تصاريح امنية، ومنها ما كان للاستخدام العسكري في حالة الحاجة الى التفتيش الامني على الجانب الآخر من الجدار، إضافة الى ذلك نُشر على طول الجدار مجموعات من ابراج المراقبة المزودة بالكاميرات واجهزة الاستشعار، ويأتي ترتيب الجدار من حيث الانشاء كالاتي:

- جدار اسمنتي او حديدي (سياج) مزود بحساسات حركة يعلوه اسلاك شائكة في المنتصف.
- طريق معبد لسير الدوريات العسكرية من داخل الجدار.
- بالإضافة الى طريق ترابي مفروش بالرمال لمراقبة الاثر ويتم حرثة بواسطة جرار زراعي يوميا.
- يلي ذلك من الجهتين خندق كعائق اخر للحركة، ويحيط بهذا الخندق من الجهتين اسلاك شائكه بشكل لولبي مزودة بما يشبه الشفرات.

- بالإضافة الى مجموعة الابراج العسكرية المتناثرة على طول الجدار، لمزيد من التوضيح أنظر/ي الملحق رقم (2) الخاص ب (أقسام الجدار).

بالنهاية لا بد من الاشارة الى ان اقامة الجدار لم يكن على الاراضي التي اقيم عليها الخط الاخضر (خط الهدنة) الذي يعني الخط الذي فصل ما بين اراضي التي احتلتها اسرائيل عام (48) واقامت عليها دولتها ابان النكبة واراضي الضفة الغربيّة_ فقد عمدت اسرائيل الى اقامة جدار الضم والتوسع العنصري في اغلبه على اراضي الضفة الغربيّة، ونتج عن ذلك خسائر فادحة لدى المزارعين بالاستيلاء على كميات كبيرة من الاراضي الفلسطينية التي وقعت ما بين الجدار والخط الاخضر. (وفا، 2025).

وأما فيما يخص طبيعة وخصائص الجدار في محافظة قلقيليّة تشابه جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة من حيث طبيعته وخصائصه والمترتبات السلبيّة التي نتجت عنه مع عموم الجدار المقام على الضفة الغربيّة، لكن ما كان مميزا وبشكل واضح في محافظة قلقيليّة ان المدينة طوقت بالجدار من كافة الجهات، فضرب حولها جدار اسمنتي تجاوز ارتفاعه (8 أمتار) رغم صغر المساحة التي تتمتع فيها المحافظة، بحيث لم يدع مجالا للتوسع في داخل حدود المدينة الا في بعض المساحات الضيقة من الاراضي الزراعية، وقد مر الجدار بما يقارب (19) قرية وتجمعا سكانيا في المحافظة، وشكل ما نسبته (11.8%) من طول الجدار في الضفة اي ما يعادل (92) كلم. (معهد الابحاث التطبيقية، 2018).

بالإضافة الى ذلك فقد عزل الجدار بعض القرى في المحافظة من خلال ضمها داخله، مثل عزون العتمة وعزبة الضبعة ورأس طيرة وفلامية، فكانت في بداية انشاء الجدار داخله ثم اصبحت خارجه، كما العديد من التجمعات السكانية التي اصبحت خارج هذا الجدار، فلم يبقى سوى عدد قليل منها داخل الجدار منها عرب الرماضين وعرب ابو فردة بعدد سكان حوالي (500) نسمة (اريج، 2018)، اضافة لما سبق لقد تنوع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة كما باقي الضفة الغربي، من حيث المواد المستخدمة في إنشاؤه ما بين جدران اسمنتية او اسلاك شائكة، فقد احاطت الجدران الاسمنتية المدينة خاصة الجهة الغربيّة منها والمناطق الملاصقة للمستوطنات مثل قرية حبلة من الجهة الغربيّة، اما باقي المحافظة فكانت الاسلاك الشائكة التي تراوح ارتفاعها ما بين (6) الى (8) امتار، ومزودة بحساسات الحركة وكاميرات المراقبة هي البارزة، كما ويحيط بالجدار على الجهتين طريق ترابي لأغراض مراقبة الاثر في حالة تم اختراق الجدار، وأيضا من الجهة الداخلية يوجد طريق معبد لحركة الدوريات الاسرائيليّة، كما يوجد له بوابات للأغراض الامنية او حركة المواطنين سواء من بقوا في الداخل او الذي يملكون اراضي زراعية داخلة، بالإضافة الى وجود ابراج مراقبة منتشرة على طول امتداد الجدار، ويحيط به خندق على طول الجدار وذلك لتعزيز اعاقة اختراقه (مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الفلسطينية، 2022)، مما سبق نلاحظ ان محافظة قلقيليّة بعد بناء الجدار اصبحت عبارة عن سجن كبير مقسمة الى

مجموعة من السجون الصغيرة، وأصبح التنقل داخلها مليء بالمخاطر، لان التحكم بها يتم من قبل اسرائيل التي تقوم بمجموعة من العراقيل التي تتنوع ما بين بوابات وسواتر ترابية وانفاق ونقاط تفتيش وابراج مراقبة كما هو موضح في الجدول رقم (1.2).

جدول رقم (1.2): الحواجز الاسرائيليّة في محافظة قلقيليّة إستنادًا الى (اريج، 2018).

نوع الحاجز الإسرائيلي	العدد
سواتر ترابية	3
بوابات حديدية	5
حاجز	3
معبر على الخط الاخضر (خط الهدنه 1949)	1
بوابة زراعية	14
حاجز إسمنتي	1
حاجز دائم	3
نفق	5
نقطة مراقبة	5
المجموع	**40**

4.1.2 جدار الضم والقانون الدولي وموقف الامم المتحدة ودول العالم:

لم تأبه اسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربيّة وقطاع غزة عام (1967) الى حقوق المواطنين في دولة فلسطين التي وقعت تحت الاحتلال، لا سيما ان هذه الاراضي يطبق عليها الاعراف والقوانين الدولية الخاصة والمشرعة دوليا كأي دولة تقع تحت الاحتلال، بحيث وجب على دولة الاحتلال مراعاة مبادئ القانون الدولي الانساني في التعامل مع السكان والمحافظة على عدم تغير الملامح الرئيسية في الدول التي تقع تحت الاحتلال، بالاضافة الى مراعاة المواثيق الدولية وقانون حقوق الانسان، والذي يتمثل في عدم انتهاك قرارات الامم المتحدة بخصوص ذلك، في حينه توافقت اراء الاسرة الدولية وعلى رأسها الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية في لاهاي والاتحاد الاوروبي ودولة روسيا ودول عدم الانحياز ومنظمة التعاون الاسلامي وكافة الدول العربية ما عدا الولايات المتحدة على موقف موحد في عدم شرعية جدار الضم والتوسع الاسرائيلي، واعتمد ذلك الرأي انه اقيم منذ البداية على اراضي الضفة الغربيّة منتهكا القانون الدولي الإنساني واحكام قانون حقوق الانسان، بالاضافه انه عمل على تحلل دولة الاحتلال الاسرائيلي من الاتفاقيات الخاصة مع دولة فلسطين.

وبلاعتماد على اتفاقية جنيف الرابعة عام (1949) لا سيما ان اسرائيل طرف متعاقدا في هذه الاتفاقية، فإن الاراضي التي وقعت تحت احتلالها عام (1967) يسري عليها احكام هذه الاتفاقية واحكام القانون الدولي الانساني وقد اقر المجتمع الدولي بذلك، ومن جانبها اقرت اسرائيل بالشق الانساني مع عدم الاعتراف بأنها دولة احتلال لأراضي عام (1967)، بالإضافة الى الاشارة في القانون الدولي الانساني ان الممتلكات والاعيان المدنية يجب ان تكون بمنأى عن اي استهدافات عسكرية من دولة الاحتلال وهذا ما لم تلتزم به اسرائيل ايضا، ووفقا لمعاهدة التميز العنصري عام (1973) فإن اي عمل من شأنه ان يفصل ويميز حسب العرق او الايدولوجيا يعتبر جريمة ضد الانسانيّة، فهذه الاجراءات التي قامت بها دولة الاحتلال الاسرائيلي ما هي الا انتهاكات جرمية واضحة وصريحة امام العالم اجمع.

اما عن موقف الامم المتحدة فقد نشر تقرير بتاريخ (2003/9/30) على موقع (وزارة الخارجية، 2019) يعتبر السياج الامني الاسرائيلي مخالف للقوانين والمواثيق الدولية، وسوف يضم مناطق واسعة من الضفة الغربيّة الى اسرائيل، وهذا بالطبع سيدمر حلم الدولة الفلسطينية، وعليه كان مُلخص التقرير ان اسرائيل مصرة على خلق واقع مرير على الاراضي الفلسطينية، وفي حينة انتقد مبعوث الامم المتحدة الى الشرق الاوسط (تيري رود لارسن) قيام اسرائيل ببناء الجدار مشيرا الى انه من حق اسرائيل ان تبني الجدار على اراضيها وليس على اراضي الفلسطينيين.

وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار بتاريخ (2003/10/22) يعتبر من اهم القرارات للأمم المتحدة ضد اقامة جدار الضم والتوسع تطالب فيه اسرائيل بالتوقف عن بناء الجدار وازالة ما تم بناؤه في حينة بما في ذلك الاحياء الواقعة في القدس الشرقية، كما تطالب اسرائيل بإنهاء احتلالها للضفة الغربيّة، وجاء ذلك بعد الفيتو الامريكي ضد قرار مقترحين في مجلس الامن لوقف بناء الجدار (الامم المتحدة، 2003)، وقد اصدرت محكمة العدل الدولية (محكمة لاهاي) عام (2004) رأيا استشاريا ردا على طلب الجمعية العامة للامم المتحدة حول شرعية الجدار، فقد اعطت ثلاثة محاور للرد الاستشاري هي:

- الأولى: ان الجدار غير شرعي.
- الثانيّة: ان الجدار له تبعات على حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.
- الثالثة: ان اسرائيل انتهكت القانون الدولي بحيث ان الاراضي الفلسطينية عام (67) وقعت تحت الاحتلال الاسرائيل وان اعمال اسرائيل انتهاك للقانون الدولي وان الجدار يمس كافة الحقوق المذكورة في الاتفاقيات الدولية، وعليه توصل الرأي الاستشاري الى ضرورة توقف اسرائيل عن بناء الجدار مع ازالة ما تم بناؤه داعية دول العالم الى عدم تقديم اي نوع من انواع المساعدات في بناء هذا الجدار. (العارضة، 2007).

وعليه وبناءً على ما سبق ومن منطلقات القانون الدولي وموقف دول العالم فإن جدار الضم والتوسع ما هو الا جريمة من جرائم الفصل والتمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني، ومحاولة لضم اجزاء كبيرة من الاراضي الفلسطينية التي تم احتلالها عام (1967)، لتلبية المطامع الاسرائيليّة في سرقة الاراضي وتهجير السكان واحلال الشرعيّة على ما تم احتلاله من خلال الاجراءات التي تفرضها دولة الاحتلال على ارض الواقع.

5.1.2 طرق مقاومة الفلسطينيين لبناء جدار الضم والتوسع:

لم تقف دولة فلسطين مكتوفة الايدي مقابل القرار الاسرائيلي في إقامة الجدار، فقد اتخذت عدة خطوات على الصعيد الدبلوماسي العالمي من قبل الجهات الرسمية وعلى الصعيد الشعبي المحلي معلنة الرفض والتصدي لقرار اقامة الجدار، وقد اوصلت صوتها لأحرار العالم والدول الداعمة للقضية الفلسطينية والدول التي تنادي بإحلال مبدأ حل الدولتين للوصول الى السلام العام في الشرق الاوسط.

فمن ناحية الحراك السياسي عمدت الجهات الرسمية في دولة فلسطين على فضح ممارسات الاحتلال الاسرائيلي في العالم، واظهرت مدى الظلم الذي تعرض له الشعب الفلسطيني جراء اقامة جدار الضم والتوسع، وشكلت الرأي العام الدولي المؤيد لقضية الشعب الفلسطيني من خلال مناصري واصدقاء دولة فلسطين في العالم، ووقفت امام امبراطوريات الظلم التي استخدمت (الفيتو) امام اي قرار دولي يؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني، من خلال ذلك استطاعت فضح السياسة الامريكية وتحيزها العلني للتنكر للحقوق الفلسطينية امام العالم، وقد اثمرت هذه الجهود في استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ (2003/10/22) يدين بناء الجدار بأغلبية ساحقة، ومن ناحية اخرى كان لشخصيات اكاديمية ونقابية وبرلمانية وشخصيات عامة ونشطاء فلسطينيين دور في جلب الوفود الدولية والجمعيات المناصرة لحقوق الانسان الى ارض فلسطين، لاطلاعهم على مدى فداحة العمل الذي تقوم به اسرائيل على ارض الواقع، فقد وصلت الى الضفة الغربيّة وفود ونشطاء حقوقيين ومناصري الحرية من كافة بقاع العالم، بالإضافة الى مشاركة اليسار الاسرائيلي مع هذه الوفود نتيجة نشاط هذه الشخصيات الفلسطينية المذكورة. (وزارة الخارجية، 2019).

وعلى صعيد اخر فقد كان للحراك الشعبي الفلسطيني دور في هذه المقاومة، وذلك من خلال المسيرات والمظاهرات شبة اليوميّة التي كان يقوم بها الشعب والتي تندد وترفض اقامة الجدار، والتي كان لها دور بارز في ايصال الرأي الفلسطيني الرافض لفكرة الجدار وايضاح مدى الخسائر التي عانا منها الشعب الفلسطيني جراء اقامة الجدار على أراضيه، واظهر للعالم مشهد الفلسطيني الملتصق في وطنة.

وتباعا لذلك فقد كانت هنالك محاولات من قبل السلطات الاسرائيليّة في تعويض المزارعين بالمال عن ارضهم التي تمت مصادرتها، وقد قوبلت بالرفض المطلق من قبل العامة، وهنا كانوا يرغبون بتأكيد مدى الانتماء الوطني الذي يتمتع به المواطن الفلسطيني، وفي هذا السياق لقد أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس في عام (2015) قرار بقانون بإنشاء هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، والتي كان دورها تثبيت المواطنين الفلسطينيين على أراضيهم وفي بيوتهم، وملاحقة منتهكي قواعد القانون الدولي الانساني من خلال التصدي لهم وفضحهم في العالم واقامة الدعاوى القضائية ضدهم، والحفاظ على الهوية الوطنية للأراضي والممتلكات الفلسطينية وحمايتها من سياسة الاحتلال الرامية للاستيلاء عليها وتهويدها، وقد عملت الهيئة على نشاطات جمة في شتى المجالات لتثبيت الانسان على ارضه وكان لها النشاطات الجماهيرية وغيرها في المناطق المهددة نتيجة الجدار والاستيطان/ ولمزيد من التوضيح انظر/ ي ملحق رقم (3) الخاص في الرابط الالكتروني لقرار بقانون رقم (108) لعام (2015) الخاص بنظام عمل هيئة مقاومة الجدار والاستيطان على موقع الجريدة الرسمية.

6.1.2 العزل العنصري موروث ثقافي في العقلية الاسرائيليّة:

لم تكن فكرة العزل والانفصال لدى اسرائيل فكرة انية او نتيجة الاحتياج الامني المجرد، انما تنبع اصولها الاولى من الفلسفة اليهوديّة الراسخة في بناء شخصياتهم اعتمادا على موروثهم الثقافي الذي توارثوه عبر الاجيال، وذلك نتيجة لما ذكر تاريخيا انهم تعرضوا له من عزل واضطهاد، وانعكاسا لطبيعة الحياة التي عاشوها في الحقب السابقة كما املت عليهم ثقافتهم وتاريخهم، فكثير مما ذكر في النصوص التوراتيّة عن جدار (اوشليم)، بحيث كانت البدايات تعود الى تاريخ السبي البابلي، فقد تمت الاشارة الى حجز اليهود في مستوطنات زراعية، كما ورد في كتاب القاموس التاريخي لإسرائيل القديمة فقد "نُقل اليهود المنفيين إلى مستوطنات زراعية، أبرزها مستوطنة تل أبيب بالقرب من مدينة (نيبور) (lemche, 2004)، ولنعرج قليلا الى مقتطفات من حياة اليهود في قارة اوروبا تاريخيا في العصور الوسطى، فقد كان منهج العزل لليهود داخل قارة اوروبا هو الأسلوب الممارس السائد في التعامل معهم، نتيجة التعصب القومي في حينها وبعض الاسباب الامنية التي تخص تلك الدول، فقد ذكر في كتاب (الحياة اليهوديّة في عصر النهضة في ايطاليا) للمؤلف (روبرت اونفيل) استاذ التاريخ اليهودي في الجامعة العبرية بأن ظهور نظام (الغيتو) في عصر النهضة في ايطاليا كان في عام (1555)، وذلك بعد اصدار البابا بولس الرابع قانون (كيم نيميس ابسوردوم)، حيث فرض هذا التغيير في السياسة البابوية سلسله من القيود على حياه اليهود غيرت مكانتهم في المجتمع بشكل كبير من بين تلك القيود مطالبه اليهود بارتداء شارات صفراء اللون للتعريف بأنفسهم الى جانب القيود على الملكية العقارية والتجارية، إلى جانب تشديد كل ما يتعلق بالقوانين المصرفية (Bonfil , 1994).

وكانت الفكرة العامة في اوروبا تتماشى مع ذلك لا سيما ان الامر وصل في ثلاثينيات القرن الماضي حين شرعت المانيا سواء لأسبابها الامنية الخاصة او تأمرها مع الحركة الصهيونية للعمل على معسكرات عزل خاصة باليهود اطلق عليها اسم (الغيتو) او حارة اليهود، بحيث يتم اسكان اليهود في هذه المعسكرات ومنع خروجهم ليلا، بالإضافة الى الحرمان من المشاركة في كافة مجالات الحياة، ونحن هنا لسنا بصدد ان نبرهن لليهود افعالهم او نجمل تاريخهم، فلا نعلم حقيقة هذا التاريخ كيف كتب وهو يزوَر امام الصمت الدولي في ايامنا نتيجة تغليب لغة القوة، ولا نعلم الاسباب الحقيقية ومدى صدق روايتهم، فقد اشار الرئيس الفلسطيني محمود عباس في كتابة (الوجه الآخر) الى العلاقة السرية بين النازية والصهيونية والى المبالغة في اعداد اليهود المعتقلين في معسكرات المانيا النازية ابان الحرب العالميّة الثانية، وكان الهدف من ذلك تشجيع هجرة اليهود الى فلسطين، كما اشار الى الطريقة التي كانت تنقل بها ثروات اليهود من خلال الحركة الصهيونية الى البلاد المستعمرة، وان الصهيونية استغلت وجود هتلر على رأس المانيا في وقتها لما يحمله من افكار معادية لليهود (عباس، 2011)، مما سبق يمكن لنا ان نستنتج ان الانطباع الذي كان مُلتصق بالشخصية اليهوديّة عن فكرة العزل اسقط تطبيقيا على شعب فلسطين من خلال احتلالهم لها، وهنا تكمن بوضوح حقيقة بشاعة الظلم التاريخي الذي تعرض له الشعب الفلسطيني، نتيجة لما ترسخ في شخصيات اليهود عبر موروثهم الثقافي سواء كان مزوراً ام حقيقياً.

ونتيجة لما ترسخ في اذهان المجتمع الاسرائيلي من رواسب ثقافية تاريخية وتشكيل عقدة الالم التي اسقطوها على غيرهم، فقد انعكس على طبيعة بناء المستوطنات المقامة على الاراضي الفلسطينية واصبحت هذه الشواهد تفضح العقلية الاسرائيليّة، فمن الضروريات التي تحتاجها بل من الاساسيات التي تبنى عليها هذه المستوطنات هو اقامه الجدار المغلق حولها منذ بداية انشائها، فهي صفه عامة للمجتمع الاسرائيلي رسخت على مر التاريخ في عقليته وفي نفسيته وموروثه الثقافي منذ البداية، ومأخوذة من حجم عقده الالم التي رسخت في شخصياتهم نتيجة المعاملة لهم عبر الحقب الزمنية المختلفة.

وهذا ما تطابق مع ما كتبة الراحل محمود درويش في قصيدة مديح الظل العالي عندما وصف السلوك الإجرامي الممارس من قبل اسرائيل في مجازر صبرا وشاتيلا وتل الزعتر في ثمانينيات القرن الماضي واصفا ذلك بارتباط تاريخي قديم ترسخ في الشخصية الاسرائيليّة، حين قال "عشرين قرناً كان ينتظُر الجنونْ، عشرين قرناً كان سفّاحاً مُعَمَّمْ، عشرين قرناً كان يبكي– كان يبكي، كان يخفي سيفَهُ في دمعَتِهْ، أَو كان يحشو بالدموع البندقية، عشرين قرناً كان ينتظر الفلسطينيَّ في طرف المخيَّمْ، عشرين قرناً كان يعلَمْ أن البكاءَ سلاحُهُ" (درويش، 2014)، وذلك في اشارة الى ان الاسلوب الوحشي الذي تمّ إسقاطه على الشعب الفلسطيني من قبل اسرائيل ما هو الا رواسب في العقلية اليهوديّة عبر التاريخ.

7.1.2 الإنعكاسات السلبيّة التي ترتبت على بناء جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة:

يمثل جدار الضم والتوسع في الضفة الغربيّة جزءًا من منظومة القيود التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين منذ عام (1967)، تتمثل في الحواجز الماديّة والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي اعتمدت على نظام التصاريح وتقسيم المناطق إلى مناطق مقيدة أو مغلقة، وهنا من المهم الإشارة إلى أن الجدار لا يتبع الخط الأخضر، بل هو يتوغل في أراضي الضفة الغربيّة، مما يزيد من تأثيره السلبي على كافة أفراد المجتمع الفلسطيني (OCHA, 2022).

وبما ان محافظة قلقيليّة جزء من محافظات الضفة كان لبناء جدار الضم والتوسع في المحافظة انعكاسات خطيرة بشكل كبير نظرا لصغر مساحتها ونسبة ضم الاراضي نتيجة اقامة جدار الضم والتوسع على اراضي المحافظة، حيث تبلغ مساحة محافظة قلقيليّة (165) كيلو متر مربع، فالجدار امتد في مساره حول المحافظة بطول حوالي (55) كيلو متر وعرض ما بين (55) الى (120) متر، وهنا فقدت المحافظة من اراضيها للجدار ما يقارب (5500) دونم من الاراضي الزراعية، وقد ضم الجدار خلفه من الاراضي الزراعية ما يقارب (25000) دونم، اي ما يعادل المساحة العمرانية التي تقام عليها مباني محافظة قلقيليّة، ومن جانب اخر فقدت المحافظة المساحة التي تقام عليها المستوطنات والتي تبلغ ما يقارب (22000) كيلو متر مربع (مديرية زراعة قلقيليّة، 2024)، من هنا ومما سبق تتمثل الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة بالآتي:

- **الإنعكاسات الزراعيّة والاقتصاديّة:** من منطلق الواقع التي تعيشه محافظة قلقيليّة في ظل بناء الجدار، يلاحظ انها فقدت اكثر من نصف اراضيها الزراعية لصالح الجدار والاستيطان وتبعاته، كما تجدر الاشارة الى ما تم تدميره او اعاقة الوصول اليه من الابار الارتوازية التي تغذي المحافظة سواء للشرب او للغرض الزراعي، فقد تمت المصادرة من قبل الاحتلال لـ (19) بئر مياه من اصل (39) بئرا تزود المدينة بالمياه، اي ما يعادل (45%) من ابار المياه في المدينة كما أشارت إليه (دائرة شؤون المفاوضات، 2015)، وهذا بدورة اعاق بل قلص النشاط الزراعي في المحافظة بشكل كبير جدا، حيث تعتبر محافظة قلقيليّة السلة الغذائية لمناطق الشمال من ناحية الزراعة تحديدا زراعة الاشجار المثمرة، وللتوضيح اكثر أنظر/ي الخارطة المرفقة بالشكل رقم (1.2) والتي تمثل خط سير جدار الضم والتوسع وتوضح المساحات التي وقعت فريسة لإسرائيل بعد بناء الجدار، الأمر الذي ينعكس على القطاع الزراعي بخسائر فادحة جراء تقلص المساحات الزراعية نتيجة الضم، وعدم قدرة المواطن الدخول الى ارضة المُقامة خلف الجدار نتيجة لفرض الاحتلال لتصاريح بشروط وأوقات محددة.

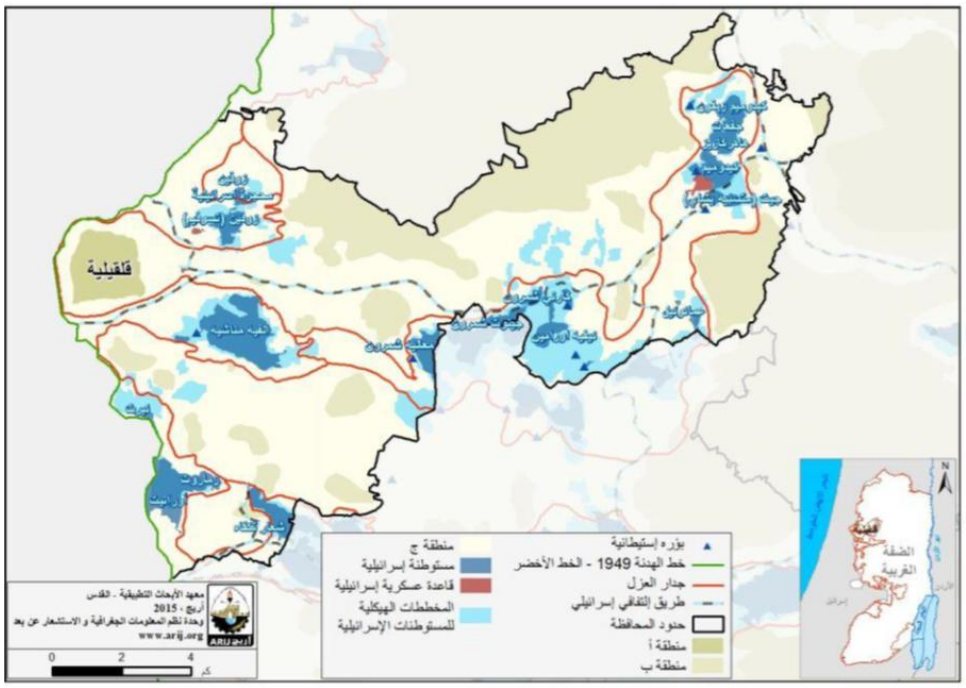

الشكل رقم (1.2): خط سير جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة إستناداً إلى (اريج، 2018).

ان تقطيع اواصل المنطقة ومصادرة الاراضي الزراعية ووضع العراقيل الاسرائيليّة بحجج امنية قد فاقم مشكلة القطاع الزراعي في المحافظة، مما ادى الى ارتفاع تكلفة الانتاج الزراعي والجهد الذي يبذله المزارع، وبالمقابل كان هنالك عراقيل على تصدير الانتاج مثل تقطيع الطرق او وضع الحواجز والبوابات، وهذا بدورة ادى الى تكدس الانتاج وانخفاض اسعاره واتلاف بعضة، الشيء الذي ادى الى تدني مستوى العمل في الزراعة وتدني في المحصول نتيجة لعدم القدرة على الوصول الى المزروعات والاعتناء بها، الامر الذي ينعكس سلبا على الجانب الاقتصادي للمحافظة.

وفي هذا المقام لا بد من الاشارة الى ان محافظة قلقيليّة تعتمد بالشكل الاساسي على الزراعة في اقتصادها، فقد تتجاوز نسبة (22%) من المدخولات الاقتصاديّة للمحافظة من الزراعة، ان بناء الجدار شكل عائق اساسي في نمو اقتصاد المحافظة لا سيما انه تزامن مع ارتفاع معدل البطالة، ففي عام (2010) بلغت نسبة البطالة في المحافظة (19,8%) اي ان ما يعادل (19) الف عامل قد فقدو اعمالهم في ذلك الوقت، بالإضافة الى اغلاق اكثر من (600) محل تجاري من اصل (1800) نتيجة لتدني القدرة الشرائية وتردي الاوضاع الاقتصاديّة للمواطنين، وقد برزت الإنعكاسات الاقتصاديّة السلبيّة للجدار بشكل ملفت، فكانت مؤثرة وبشكل مباشر على اقتصاد المواطن الفلسطيني واقتصاد المنطقة ككل، هذا بدورة يدلل الى الاضرار التي تعود على المواطن نتيجة مصادرة الاراضي نتيجة لعزلها داخل الجدار، فهذه المصادرة تُعتبر خسارة مالية كبيرة بالنظر الى ثمن الاراضي وعدم القدرة على التصرف

ببيعها او الاتجار بها في المجتمع الفلسطيني بشكل عام ومحافظة قلقيليّة بشكل خاص، بالاضافة الى عدم القدرة على التنقل بحريّة داخلها. (اريج، 2018).

ان فرض القيود من خلال التصاريح على حركة التنقل والتسوق داخلها ادى الى انخفاض مستوى الدخل، إضافة لذلك ان اسرائيل ستحافظ على سيطرتها الكاملة على التجارة داخل المحافظة من خلال المعابر التي فرضتها، بالإضافة الى سيطرتها على الجانب السياحي في المحافظة بحيث تمتاز مدينة قلقيليّة بقربها من الوسط العربي داخل اسرائيل، فأكثر السياحة في هذا الوسط خاصة الشرائيّة تعتمد على هذه المدينة، وعليه وبناءً على ما سبق ونتيجة الإنعكاسات السلبيّة للجدار على المحافظة ظهر العديد من الظواهر الاجتماعيّة السلبيّة التي بدأت بالظهور والتنامي تمثلت بارتفاع مستويات البطالة والفقر بشكل ملفت، ومن جانب اخر ونتيجة لمصادرة الاراضي لبناء الجدار فقد ادى ذلك الى ارتفاع اسعار الاراضي وبالمقابل تناقص فرص الاستثمار. (عودة، 2025).

اضافة لما سبق وبسبب ان المدينة احيطت من كل الجهات مما جعلها تصبح سجن كبير، فالبوابات اقيمت على جهتين منها الجهة الشرقية وهو مدخل المدينة الرئيسي والجهة الجنوبية وهي بوابة قرية حبلة، والتي من خلالها تحكمت اسرائيل في حركة التجارة في المدينة مثلما تحكمت في حركة المواطن، فلا بضائع ولا منتجات تدخل او تخرج الى المدينة الا بالسماح لها من قبل اسرائيل التي كانت تتمركز على هذه البوابات بشكل دائم، الامر الذي اثر على اقتصاد المحافظة، وبالإضافة الى ما سبق فقد امتازت محافظة قلقيليّة انها المحافظة الوحيدة في الضفة الغربيّة التي تمتلك حديقة حيوانات وطنية، تعتبر من ابرز المعالم التي يزورها السياح في رحلهم من محافظات الضفة او الوسط العربي في اسرائيل، بحيث تعتبر هذه الحركة السياحية بشقيها من اكثر الموارد الاقتصاديّة للمحافظة، قد شلّت هذه الحركة بشكل تام بسبب الجدار والبوابات العسكريّة التي حدت من دخول الزوار الى المدينة والحواجز الاسرائيليّة التي عزلت المحافظة عن الوطن، فأدى ذلك الى خسائر فادحة في الاقتصاد، بالمختصر لقد اخل بناء الجدار بالتوازن الجغرافي من خلال الاستيلاء على (35%) من مساحة المحافظة وهي اراضي صالحة للزراعة، كما عمل على فصل محافظة قلقيليّة عن باقي المحافظات، والذي من الطبيعي سوف يحرض ذلك على الهجرة القسرية نتيجة فقدان المواطن الفلسطيني لمصادر رزقة مما يؤثر على اقتصاد المحافظة. (ابو حمدة، 2025).

- **الإنعكاسات السياسية:** لم تكن الإنعكاسات السياسية التي ترتبت على بناء جدار الضم والتوسع اقل أهميّة من الإنعكاسات الاقتصاديّة والزراعية، فالإنعكاسات الاقتصاديّة والزراعية تنبع من الإنعكاسات السياسية التي ترتبت على بناء الجدار، والتي تعتبر احد المحددات الرئيسية لبناء الجدار، فقد عملت الإنعكاسات السياسية المترتبة على بناء الجدار على تغير رسم الحدود ما بين الضفة الغربيّة واراضي

(48)، وتباعا لذلك فقد حُرف الجدار في محافظة قلقيليّة من مسار الحدود ما بين الضفة الغربيّة واسرائيل، والتي كانت تعتبر الخط االاخضر هو الحد الفاصل ما بين المنطقتين كحدود، وزحف الى الشرق وضم مساحات زراعية حول المدينة والريف، كما ضم بعض التجمعات السكانية وعلى نفس الوتيرة والهدف، وفي هذا الاتجاه استغلت اسرائيل الواقع الامني الجديد بضم بعض المستوطنات القريبة من الخط الاخضر الى داخل الجدار مثل مستوطنة (اورانيت) ومستوطنة (الفي منشة) ومستوطنة (نيرت) ومستوطنة (تصوفين).

ان اسرائيل تُشير الى إن الاسباب الرئيسية في ضم تلك المناطق هي اسباب امنية لقرب مناطق السكن على خط الهدنة وهذه كانت الذريعة، فالاسباب الحقيقيّة تتمثل في ضم اراضي واسعة من اراضي الضفة الغربيّة، فكما اشار الشكل رقم (2.2) ان (72%) من اراضي محافظة قلقيليّة مناطق (ج) حسب اتفاق (اوسلو)، بالإضافة الى ان فرصة اسرائيل اصبحت مواتية لضم المستوطنات الى الداخل، وذلك من خلال احاطتها مع جدار الضم والتوسع كما اشرنا سابقا في الشكل رقم (1.2)، فمن خلال ذلك عملت اسرائيل على اضفاء واقع سياسي جديد على الضفة العربية، يستكمل اطماعها في السيطرة على ما تبقى من مساحات فلسطين التاريخية، وجسدت احلام الحركة الصهيونية في تقليص عدد الاراضي التدريجي لصالح اسرائيل وفرض واقع جيوسياسي جديد من خلال إقامة جدار الضم والتوسع، وشرعنت المستوطنات على اراضي الضفة الغربيّة.

- **الإنعكاسات الاجتماعية والعائليّة والتعليميّة:** اتسمت الفترة التي عقبت بناء جدار الضم والتوسع بتقطع اواصل الترابط الاجتماعي، فقد عزز جدار الضم والتوسع من التفكك الاجتماعي بين العائلات والاسر الفلسطينية من خلال مبدأ العزل الذي قام عليه، وكان للوضع الجيوسياسي الجديد الذي افرزه الجدار انعكاساته الاجتماعية السلبيّة، حيث حد من حركة المواطنين في اشغالهم واعمالهم وعلاقاتهم الاجتماعية، واثر في امكانية وصولهم الى الخدمات، وقد منع الوصول الى الكثير من الخدمات مما ادى الى تدني الخدمات المقدمة او اسهم في تقليل جودت الخدمات المقدمة، بالإضافة الى ترك بعض السكان لاماكن سكنهم لعدم قدرتهم على الاستمرار في اعالة اسرهم، الأمر الذي ادى الى عدم قدرتهم على ممارسة علاقاتهم الأسرية والاجتماعية بالشكل السليم (OCHA, 2022)، فكما اشار (معهد العلوم التطبيقية "اريج"، 2018) في تقرير له بعنوان (الوضع الجيوسياسي في محافظة قلقيليّة) الى الإنعكاسات الاجتماعية السلبيّة للجدار، حيث أكد التقرير إلى أن الجدار حد من حركة الأف الفلسطيني من الوصول إلى المراكز الحضريّة داخل المدينة وحرمهم من الاستفادة من الخدمات الصحية والتعلمية والاجتماعية، كما أنه شدد من القيود في حركة التنقل للفلسطينيين، من خلال إصدار التصاريح والبوابات على التجمعات السكانية، ونتج عن ذلك صعوبة في الوصول من والى المناطق المعزولة، وادى ذلك إلى قطع روابط التواصل الاجتماعي ما بين المواطنين الفلسطينيين على جانبي الجدار او بين التجمعات التي انتجها الجدار، لا سيما انه سيقلص من المناطق المخصصة للبناء والتوسع والذي

بدورة سيؤدي الى زيادة الكثافة السكانية في نفس التجمع السكاني، اضافة لذلك يذكر التقرير الى ان الكثافة السكانية كانت قبل بناء الجدار (649) نسمة لكل (1كم) مربع وارتفعت بعد بناء الجدار الى (1007) نسمة لكل (1كلم) متر مربع.

إضافة لما سبق لقد ترتب على الجدار آثار سلبية بالغة الخطورة على الجانب التعليمي في محافظة قلقيليّة لا سيما انه عزل المنطقة الى تجمعات سكانية محاصرة لها بوابات تتحكم في حركة المواطنين، الأمر الذي ادى إلى عرقلة وصول الطلبة إلى مدارسهم بعد عزل ثلاث مدارس بفعل الجدار، هي مدرسة ذكور عزون عتمة بيت أمين الثانوية، ومدرسة بنات عزون عتمة الثانوية، ومدرسة الضبعة/ راس طيرة المختلطة الأساسية، كما واثر الجدار وبشكل مباشر على نحو (1000) طالب و(50) معلمًا، وذلك بسبب إغلاق بوابات الجدار بوجه الطلبة واحتجازهم، وعرقلة حركة المدرسين والمشرفين (وفا، 2006)، ولمزيد من التوضيح انظر/ي الجدول رقم (2.2) الذي يوضح عدد المدارس التي تضررت في محافظة قلقيليّة وإحصائيات الطلبة والمعلمين في هذه المدارس ممن وقع عليهم هذا الضرر بعد بناء جدار الضم والتوسع.

جدول رقم (2.2): إحصائيات المدارس المتضررة من الجدار عام (2006–2007) إستنادًا إلى (وفا، 2006)

التجمع السكاني	المدرسة	عدد الطلبة	الطلبة الخارجون من التجمع	المعلمون القادمون	المعلمون الخارجون
عزون عتمه	ذكور عزون عتمة _بيت امين	229	72	15	3
	بنات عزون عتمة الثانوية	357		18	
	الضبعة وراس طيرة الاساسية المختلطة	250	7	5	2
عرب ابو فردة			47		
وادي الرشا			47		
عرب الرماضين			13		
المجموع		**836**	**186**	**38**	**6**

أن هذه الأعداد من الطلبة والمعلمين في المحافظة تعرضت إلى شتى أنواع الإذلال والتعنيف اثناء ذهابهم الى مدارسهم او عودتهم منها، فلم يكن الطالب او المعلم الفلسطيني محمي بالقانون الدولي في ظل احتلال حرق الشجر والحجر، فالاحتلال الاسرائيلي كرس كل ما اوتي من قوة من اجل ارهاب المواطن واقصاؤه عن ارضه، وعليه تعرض كل من الطلبة والمعلمين الفلسطينيين للتفتيش الجسدي في

داخل غرف صغيرة، بالإضافة الى اغلاق البوابات ومنعهم من الوصول الى مدارسهم، واعاقة الرحلات المدرسية الى المناطق السياحية الآخرى، كما اعاقوا تنقل المشرفين وموظفي التربية والتعليم الا بعد حصولهم على تصاريح خاصة، الامر الذي له انعكاس سلبي على جودة ومستوى التعليم في فلسطين. (وفا، 2006).

وفيما بعد اثمرت الجهود الرسمية والشعبية من اخراج تجمعات سكانية من داخل الجدار مثل قرى عزون عتمة ومغارة الضبعة ورأس طيرة، وتم تغير مسار الجدار واخراج تلك القرى من داخلة، في حين بقيت تجمعات سكانية قريبة من مستوطنة (الفي منشي) داخل الجدار وهي عرب ابو فردة وعرب الرماضين الى يومنا هذا، حيث يبلغ عدد السكان في تلك التجمعات ما يقارب (450) نسمة، حيث تعاني تلك التجمعات من اوضاع مأساوية من ناحية الخراب المادي في البيئة المحيطة، فالمساكن قديمة وبعضها غرف طينية وخيم والخدمات سيئة، وقد انعكس ذلك سلبا على الناحية التعليميّة في التجمع، وفي اتصال هاتفي مع الاستاذة (عرار، 2025) مديرة المدرسة الوحيدة في التجمع، والتي اثرت الدراسة بمعلومات إحصائيّة واجتماعية عن المدرسة، واشارت الى انه تم انشاء المدرسة في عام (2012) واطلق عليها اسم (مدرسة الرماضين الجنوبي الثانوية المختلطة)، تضم طلبة من مرحلة التمهيدي لغاية التوجيهي، ويبلغ عدد الطلاب فيها (122) طالب وطالبة من عرب الرماضين وابو فردة بطاقم تعليمي يبلغ عدد أفراده (24) مدرس ومدرسة وجميعهم من خارج التجمع، بحيث يفرض عليهم تصاريح عبور من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي لممارسة مهنتهم التعليمة داخل التجمع.

كما وصفت عرار المدرسة بالغرف القديمة المبنية من الطوب بالإضافة الى غرف لا زالت من الطين والقش يبلغ عددها (10) غرف صفية، ومجموعة من الكرافانات احدها يستخدم مقصف للمدرسة وبعضها غرف صفية، وهذا يأتي من ضمن العراقيل التعليميّة التي تفرضها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ناهيك عن اجراءات التصاريح الامنية المعقدة، ومن الملفت للنظر والشيء الذي لا بد ان يؤخذ بالحسبان هو ظاهرة التسرب المدرسي لدى فئة الذكور في هذه المدرسة بالتحديد، فالملاحظ انه عندما يبلغ الطلاب الصف العاشر يلاحظ انقطاعهم بأعداد كبيرة عن المدرسة، قد يُرجح ذلك لقرب التجمع من مستوطنة الفي منشة وسهولة دخولهم اليها للعمل، بالإضافة الى سهولة الدخول الى داخل الخط الاخضر من اجل العمل وذلك تلبية لاحتياجاتهم واحتياجات اسرهم الماديّة.

- **الإنعكاسات البيئيّة:** لم تكن البيئة الفلسطينية بمنحى عن الإنعكاسات السلبيّة التي ترتبت على بناء جدار الضم والتوسع، فقد ترك الجدار انعكاسات مخلة بالتوازن البيئي في المناطق التي وقعت تحت مساره، وتمثل ذلك في كثير من الإنعكاسات السلبيّة في محافظة قلقيليّة كان من اهمها نشوء المكاره الصحية والبيئيّة نتيجة لإغلاق مكبات النفايات، كما حدث بمكب النفايات ما بين بلدتي جيوس وعزون

في المحافظة، مما ادى الى ايجاد حل بديل للتخلص من النفايات وذلك من خلال دفنها او حرقها، وهذه بدورة اثر على المياه الجوفية والزراعة ونقاء الهواء، بالإضافة الى ان الجدار عمل على ايجاد مستنقعات مائية خلفه ناتجة عن مياه الامطار او المياه العادمة الأمر الذي يهدد الجانب الصحي في المحافظة وذلك من خلال انتشار الامراض والاوبئة.

اضافة لما سبق وبسبب الجدار تراجع حجم المساحات المخصصة لمكبات النفايات ومعالجة مياه الصرف الصحي، كما تراجعت ايضا المساحات المخصصة للمحميات الطبيعيّة والمراعي وارتفعت نسبة التصحر، وتدمرت الحياة البرية وتشردت الحيوانات من بيئتها الطبيعيّة لا سيما خلال مواسم الهجرة، كما ساهم الجدار في عزل العديد من الاماكن التاريخية والاثرية خلف الجدار، بالإضافة الى انه عمل على تغير المعالم والمناظر الطبيعيّة الفلسطينية، وفقدان المساحة المفتوحة الامر الذي يشكل تهديدا على استدامة المناطق الحضريّة والريفية والموارد الطبيعيّة والتنوع الحيوي. (ابو ظاهر، 2025).

- **الإنعكاسات السلبيّة على انفاذ القانون ومكافحة الجريمة:** ان ما تمثله المناطق المصنفة (أ) في محافظة قلقيليّة حسب اتفاقية اوسلو لا يتعدا ما نسبته (2,4%) من مساحة المحافظة اي ما يعادل (4) كيلو متر مربع، أي أنّ السيطرة الامنية للشرطة والاجهزة الامنية وجهات انفاذ القانون بشكل دائم تتمثل في هذه المساحة فقط من مساحة المحافظة، وكما هو معروف ان اي تحركات لجهات انفاذ القانون في باقي المحافظة يجب أن يكون من خلال تنسيق مسبق مع الجانب الاسرائيلي، وبشكل يتناسب وطبيعة الجغرافيا التي فرضها الجدار من بوابات واغلاقات وحواجز اسرائيلية كانت بمثابة عراقيل تعيق وتأخر عمل قوات الامن الفلسطينية في المحافظة، ففي السنوات التي عقبت بناء الجدار ارتفعت وتيرة الجرائم في المحافظة والتي تركز بعضها في المناطق القريبة من جدار الضم والتوسع في المحافظة، وتم تصدير انواع من الجرائم من اراض (48) إلى محافظة قلقيليّة، ففي مقابلة مع اللواء (رواجبه، 2022) محافظ محافظة قلقيليّة سابقا المشار له في (وطن الاخباري، 2022) حول جرائم القتل وعلاقتها في عصابات الداخل، اشار رواجبه الى ارتباط عمليات القتل بالعصابات المنتشرة في اراضي (48) والقريبة من مدينة قلقيليّة، وان عمليات القتل تزداد قرب جدار الفصل القريب من المحافظة لسهولة دخول العصابات اليها، لذا تعجز المحافظة عن التحكم بهذه المعابر، كما ان هذه العصابات تحاول نقل الجريمة الى المحافظة كونها قريبة ومتداخلة سكانيا مع الداخل المحتل، وكل ذلك يحدث برضا من الاحتلال، ومن هنا نستنتج ان عدم سيطرة الاجهزة الامنية في مناطق الجدار كان سببا الى انتقال عصابات الداخل للعمل في هذه المناطق، وانتشار انواع جديدة من الجرائم بحيث ان المناطق التي تقع ما بين الجدار والخط الاخضر لا يوجد سيطرة فلسطينية عليها مما ادى الى ان تصبح تربة خصبه لعمل عصابات الداخل في هذه المناطق.

فعلى الرغم من وجود ما يقارب (34) تجمع سكاني في محافظة قلقيليّة، الا إنه لم يكن هنالك مراكز شرطية او امنية الا داخل المدينة لغاية عام (2008)، ونتيجة لتفاقم الوضع الامني للسكان وتهديد

السلم الاهلي في قرى المحافظة بعد الانتفاضة الثانية وبسبب بناء جدار الضم والتوسع، فقد شهدت تلك الفترة نزاعات عائلية داخل البلدات والقرى في المحافظة كانت تهدد السلم الاهلي، وعليه كان لا بد من وجود مركز شرطة في الريف تحديدا بعد النزاع العائلي في بلدة كفر ثلث في الاعوام ما بين (2006 الى 2008)، وعليه تم افتتاح مركز شرطة في البلدة في عام (2008) (وكالة معا، 2008)، ولم يكن مركز الشرطة بالريف مخصص الا لبلدة كفر ثلث في حينة، لكن في السنوات اللاحقة تم افتتاح مراكز اخرى تعمل في القرى المحيطة في البلدة.

وقد اشار (ابو حمدة، 2025) الى ان فقدان السيطرة الامنية على المعابر والمناطق المحاذية للجدار ادى الى فرصة الجناة للقيام بالأعمال الإجرامية، حيث ان الهدف الاسرائيلي الاول للجدار كان من اجل تحقيق الامن الاسرائيلي على حساب الامن الفلسطيني، حيث عمل الجدار على تقيد حركة جهات تطبيق القانون في المناطق المحاذية، حيث يُشار الى ان عرض الجدار والمنطقة التي يحرم الاقتراب منها يقارب (200م) على طول الجدار، وان السيطرة الفلسطينية على تلك المناطق تعد شبه معدومة، ناهيك عن سيطرة الجانب الاسرائيلي على المعابر والبوابات والاراضي الواقعة خلف الجدار، بالإضافة الى خلق بيئة داعمة للجريمة في داخل الاراضي التي ضمها، حيث اصبحت جريمة تهريب النفايات الخطرة من اسرائيل تتم في تلك الاراضي وهذا ما يضر بالأمن القومي الفلسطيني، حيث تعرف النفايات الخطرة بأنها مُخلفات الانشطة والاعمال المختلفة او رمادها المحتفظة بخواص المواد الخطرة والتي ليس لها استخدامات تالية منها النفايات النوويه والطبية او مخلفات التصنيع الصيدلية او الادوية او غيرها من المذيبات العضوية والاصباغ ولادهانات (الجريدة الرسمية، 2025)، بالإضافة الى ان المنطقة تعتبر منطقة حدودية، فهي تشكل مناخ جيد لتهريب الاسلحة والمخدرات والاغذية الفاسدة، او حتى القيام بالجرائم في تلك الاراضي، كما واشار الى ان الجدار سهل على حملة الهوية الاسرائيليّة من تنفيذ جرائمهم في المحافظة، ومن ثم التوجه الى الداخل لعدم السيطرة الفلسطينية على المعابر، وان الظواهر الاجتماعيّة السلبيّة التي ترتبت على بناء الجدار من فقر وبطالة وتدهور في الاقتصاد والزراعة في المحافظة ادى الى ارتفاع مستوى الجريمة داخلها.

ان الواقع الذي اوجده الجدار من ناحية السلوك الإجرامي في محافظة قلقيليّة اكثر ما يصلح ان يطلق عليه مصطلح الخراب المادي في البيئة المحيطة، فالتحديات التي واجهت الجهات المختصة في مكافحة الجريمة كانت اكبر من مقدار الامكانيات المتوفرة لا سيما ان الانتفاضة الثانية كانت في نهايتها وقد استنزفت قدرة الجهات الرسمية والشعبية، وبناء على ذلك اصبح الخراب المادي والاجتماعي يحيط بكافة نواحي الحياة مع عدم امكانية اصلاح الضرر، الأمر الذي يُنتج الظواهر الاجتماعيّة السلبيّة ويطلق النزعات الداخلية التي تؤدي الى ممارسة الجريمة، والتي ظهرت من خلال عدة انعكاسات اثرت على ارتفاع مؤشرات الجريمة تمثلت بالاتي:

- **ضعف عامل الردع:** ان النتيجة الحتمية لعدم تطبيق القانون هو اضعاف عامل الردع بشقيه العام والخاص، ان واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة يُعتبر عامل اساسي يحد من القدرة على تطبيق القانون، وذلك من خلال اعاقة عمل الجهات المختصة بذلك، لا سيما ان الهدوء لم يكن السمة المميزة لتلك الفترة، فقد كانت وما تزال اثار الانتفاضة الثانية موجودة من خلال الاجراءات الاسرائيليّة في الضفة الغربيّة، والتي تمثلت في الحواجز واغلاق المدن الرئيسية بالسواتر الترابية، واعاقة عمل أفراد المؤسسة الامنية الفلسطينية، الشيء الذي انعكس على بيئة الجريمة نتيجة لضعف عامل الردع في المحافظة.
- **الخراب المادي في البيئة المحيطة:** كان لجدار الضم والتوسع الاثر البالغ في الخراب المادي في البيئة الاجتماعية، الشيء الذي نتج عنه التفكك الاجتماعي نتيجة تقطيع اواصل المحافظة وعزل السكان عن بعضهم البعض، واخل ذلك في جودة تقديم الخدمات وفي حالات اصبحت الخدمات شبه معدومة، وكما اسلفنا سابقا فقد كان هنالك العوائق التي تحول دون اصلاح الاضرار في البيئة المحيطة والتي تمثلت في اجراءات السلطات الاسرائيليّة التعسفية، والتي انعكست على تنامي الجريمة في المحافظة، فمن جهة كان لعزل السكان وتقطيع اواصل المنطقة والتفكك الاجتماعي الناتج عنه بالإضافة الى تغير البيئة الطبيعيّة في المحافظة الاثر البالغ الى خلق البيئة الداعمة للجريمة وانطلاق النزعات الإجرامية وارتفاع معدلات الجريمة، ومن جهة اخرى فقد اصبح الوضع المأساوي الذي يعيشه السكان تحديدا فئة الشباب سببا رئيسيا في عدم امكانيتهم لتحقيق أهدافهم وطوحاتهم وهذا بدورة من الممكن ان يشكل انعكاس خطير وباعث لتنامي الجريمة في المحافظة.
- **الضغوط الاجتماعية والاقتصاديّة:** كان للضغوط الاجتماعية الاثر البالغ الذي انعكس على تنامي الجريمة في المحافظة بعد اقامة جدار الضم والتوسع، فقد تعطلت عجلة الانتاج في المحافظة وكان الاثر السلبي في الجانب الاقتصادي كبير جدا، فقد ارتفعت معدلات البطالة وفقد المزارع ايضا عمله في الزراعة بسبب فقدانه لأرضة ومصدر رزقه، كما تقلصت الخدمات المقدمة وتدنى المستوى التعليمي نتيجة الاجراءات الاسرائيليّة، هذا بدورة حدّ من قدرة الشباب تحقيق أهدافهم الشيء الذي يجعل المجرم يقدم على الجريمة متجاوزا معايير وقوانين المجتمع، بهدف تحقيق أهدافه بغض النظر عن الطريقة التي يستخدمها.
- **ظهور انواع من الجرائم الجديدة تتناسب وبيئة الجدار:** ان التغير في البيئة الطبيعيّة التي ترتبت بسبب إقامة الجدار تحديدا في الاراضي التي تقع خلفه او قريبة منه عززت ظهور انواع من الجرائم الجديدة، فظهرت الجرائم العابرة للحدود مثل تهريب النفايات الخطرة او تهريب المخدرات، بالإضافة إلى انتقال العصابات من داخل الخط الاخضر الى تلك المناطق ك ملجئ لهم في تنفيذ جرائمهم، والدليل على ذلك عمليات القتل التي تمت في الاراضي الواقعة خلف الجدار او القريبة منها والتي كان طابعها طابع هذه العصابات، مما يعني ان هذه البيئة كانت بيئة داعمه للجريمة في محافظة قلقيليّة.

- **الجدار ملاذ امن لاحتماء المجرمين نتيجة لحرم الجدار**: ان ما يؤكد على ذلك ما تمّ الاشارة له بالمعلومات الخاصة بظهور انواع جديدة من الجرائم اعلاه، حيث ان الطبيعة الامنية في المناطق القريبة من الجدار، والالتواءات المصطنعة جراء اعمال الجدار اوجد ملاذ لاحتماء المجرمين في تلك المناطق، فحرم الجدار الذي يمنع جهات انفاذ القانون الفلسطينية من الاقتراب منه بسبب الجيش الاسرائيلي يقدر بعرض بحوالي ما بين (50 الى 150) متر، وهذا ما يخلق نوع من اماكن الاحتماء للخارجين عن القانون او المجرمين بعد افعالهم الإجرامية. (ابو حمدة، 2025).

8.1.2 جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة واقع مرير:

لقد لعب موقع محافظة قلقيليّة بالنسبة لإسرائيل دورا مهما من الناحية الاستراتيجية، بحيث يشكل التواء نحو منتصف العمق الاسرائيلي، وان مطامع اسرائيل في المنطقة قديمة منذ القدم وذلك بسبب الأهميّة الجغرافية التي تتمتع بها المحافظة، فهي تحتوي على ارتفاعات جبليّة تطل على الساحل الفلسطيني ساحل البحر الابيض المتوسط وعلى ما يسمى (تل ابيب الكبرى)، بالإضافة الى المساحات المحيطة بالمستوطنات الاسرائيليّة المقامة على اراضيها كما هو موضح بالشكل رقم (2.2) الخاص بالمساحات وتقسيماتها حسب اتفاقية (اوسلو) وعدد السكان الذين يسكنون في هذه التقسيمات.

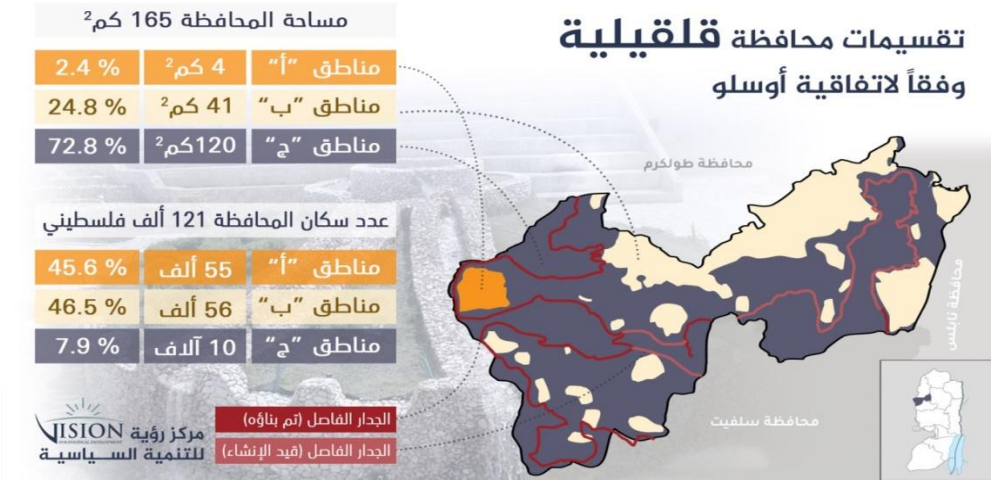

الشكل رقم (2.2): تقسيمات محافظة قلقيليّة وفقا لاتفاقيّة أوسلو وإستنادًا الى (مركز رؤية، 2022).

من الشكل اعلاه نلاحظ ان ما نسبتة (72%) من مساحة محافظة قلقيليّة تقع تحت تصنيف مناطق (ج) لذا فهي تشكل اطماع استيطانية كبيرة لا سيما ان الاتساع الاستيطاني في المحافظة على قدم وساق، فهناك العديد من المستوطنات المتنامية في المحافظة على حساب خنق المواطن الفلسطيني في ارضة ومكان سكنة، فكما أشرت سابقاً انه وبالرغم من صغر المساحة التي تتمتع بها محافظة قلقيليّة والبالغة

(165) كلم مربع وذلك استنادًا الى إحصائيّة (مديرية زراعة قلقيليّة، 2025)، الا انها استحوذت على نصيب الاسد بين محافظات الضفة الغربيّة من حيث الاضرار التي ترتبت على بناء جدار الضم والتوسع، فلم يشفع لها حجمها الصغير من الاطماع الاسرائيليّة في الاستيلاء على اكبر مساحة ممكنه من الاراضي ومحاصرتها من كافة الجهات وخنقها من خلال بوابات تعرقل حركة المواطنين وتسلب حريتهم.

2.2 الجريمة:

1.2.2 مفهوم الجريمة:

إن مفهوم الجريمة مفهوم متعدد الابعاد والزوايا، فلم تجمع العلوم الاجتماعية والانسانيّة على تعريف محدد وموحد لهذا المفهوم نظرا لاختلاف المشارب العلميّة التي تحدد زاوية الرؤيا للعلماء والباحثين في مجال علم الجريمة، فكانت مفاهيم الجريمة تتناغم مع الخلفية العلميّة والفلسفيّة حسب الاختصاص، ولكن ضمنيا كان هنالك اتفاق على ان الجريمة بمفهومها العام بأنها سلوك شاذ عن القيم والقوانين والاعراف، وخارجة عن عادات وتقاليد المجتمع، وهي سلوك مستهجن ومنبوذ حسب محددات المجتمع (سالم وعلي وسالم، 2015)، هذا في النطاق الواسع، واما في النطاق الضيق سوف يتم عرض مجموعة من مفاهيم الجريمة حسب العلوم التي اهتمت بدراستها لعل من اهمها ما يلي:

- **المفهوم اللغوي للجريمة:** "جرم– جرما: أذنب وأجرم: ارتكب جرما، ويقال جرم نفسه وقومه، جرم عليهم واليهم جناية". (المعجم الوسيط، 2004: ص 118)
- **الجريمة بلغة القانون:** تناغم الفكر الفلسفي العالمي مع بعضه البعض في مفهوم الجريمة، وقد جمع ما بين فقه القانون والفلسفة الفكريّة الاجتماعيّة والانسانيّة في هذا المفهوم، وتماشيا مع ذلك لم يذكر قانون العقوبات الاردني رقم (16) في عام (1960) والمطبق في دولة فلسطين تعريفا محددا لمفهوم للجريمة بالتماهي مع معظم السياسات الجنائية العالميّة، فقد اخذت السياسات الجنائية العالميّة مبدأ عدم ابراز الاختلاف ما بين الفقهاء من قبل مشرعي القانون، وقد نظر مشرعي القوانين ان لكل مجتمع فكره وثقافته المختلفة في تحديد هذا المعنى حسب الموروث الثقافي للمجتمع، حيث ركز الفقهاء في تعريف الجريمة باتجاه موضوعي وشخصي معا، فهم ركزوا في "السلوك الإجرامي ونتيجته الماديّة، والارادة الاثمة للمجرم، ومدى اتجاه نيته نحو مخالفة القانون"، وعليه تُعرف الجريمة قانونيًا بانها "كل فعل او امتناع عن فعل صادر عن شخص يحدث خرقا او اضطرابا اجتماعيا عاما او خاصا ويعاقب عليه القانون بعقوبة جزائية او تدابير احترازية" (نجم، 2016: ص112).

بالمحصلة فقد اشارت المفاهيم القانونية للجريمة ان الجريمة لا بد ان تقوم على عدة اركان اساسيّة، تبدأ بالتشريع الذي ينص على تجريم الفعل من خلال المشرع، واصفه الفعل المجرم ونتيجته موضحة وجود العلاقة السببية التي تربط فيما بينهم، مشترطة لذلك وجود القصد الجرمي او الارادة الأثمة للفعل المجرم، وبهذه الاركان يكون الفعل المقترف جريمة بالمعنى الضمني للمفهوم القانوني للجريمة.

- **مفهوم الجريمة اجتماعيًا ونفسيًا:** اختلفت العلوم الاجتماعية كما العلوم الآخرى في وصفها لمفهوم الجريمة، فهي ذهبت للبحث في اساس السلوك الانساني، واصفة الجريمة بأنها سلوك شاذ عن السلوك الطبيعي للمجتمع، معتمدة في وصفها للجريمة بالشذوذ عن القيم والاعراف والموروث الثقافي للمجتمع، وبحثت في الدوافع والعوامل التي تشجع السلوك الجنائي من ناحية انسانيّة واجتماعية، بالاختلاف عن فقه القانون الذي وصف الجريمة بالسلوك الشاذ عن النصوص القانونية المشرعة، وهنا ذهب علماء الجريمة والاجتماع وعلماء النفس والسلوكيات بوصف الجريمة كلٌّ حسب مرجعة الثقافي ومشربة العلمي، في اطار وصف السلوك الشاذ ولم يقيدوا وصف الجريمة بالنصوص المشرعة، فمن الممكن ان تكون هنالك جرائم حسب الابعاد الاجتماعية في المجتمع بغض النظر عن التجريم القانوني للفعل والعكس صحيح، وعليه اجمل علماء الاجتماع مفهوم الجريمة بالخروج عن عادات وتقاليد واعراف المجتمع وبصيغة شاملة فإن مفهوم الجريمة من وجهة نظر علماء الاجتماع "كل فعل لا تقبله غالبية أفراد المجتمع، ويشمل ذلك الجرائم القانونية وغير القانونية، هذا من جانب ومن الجانب الآخر فأنها كل فعل ضار بالمصالح الاجتماعية، وفيه انتهاك لحرمة التقاليد والاعراف والعادات المُجتمعيّة، وعليه يقتضي الحساب لمرتكبة اجتماعيًا" (طوقان، 2012: ص59).

وقد اشار روسو في نظريّة العقد الاجتماعي ان الجريمة "هي كل فعل من شأنه ان يفصم عُرى العقد الاجتماعي والذي ينضم حياة الجماعة والذي قبل به كل فرد فيها من حاكم ومحكوم" (نجم، 2016: ص110)، بحيث يشبه روسو العلاقة ما بين الدولة والمجتمع بمثابة العقد الذي من خلاله تتكلف الدولة بحماية المجتمع مقابل اعطاء الدولة جزء من حريتهم، فتشرع القوانين وتنفذ للحفاظ على امن الفرد والمجتمع، فمن الممكن ان تكون هذه القوانين مقيدة لحرية الفرد في حالات معينة لكنها تخدم الصالح العام.

اما من ناحية علماء النفس فقد ذهبوا في تفسيرهم للجريمة بالاعتماد على العمليات الداخلية في النفس البشريّة، والاضطرابات النفسية نتيجة الصراعات الداخلية والدوافع، فالنفس مُكونة من مجموعه من النوازع والرغبات الداخلية التي تصطدم بقيم واعراف الحياة الاجتماعية التي تعمل على احباطها، مما ينتج اختلال في التوازن يؤدي الى سلوك اجرامي، فقد اجمع علماء النفس بأنها "سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مصادر نفسية تتمثل بالكبت والاضطراب الداخلي لاشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف وتماديه في ارتكاب الجريمة". (نوري، 2011: ص134).

2.2.2 أركان الجريمة وخصائصها:

اجمعت العلوم الانسانيّة وفقه القانون على وصف السلوك الشاذ عن المعايير والاعراف التي تحكم المجتمع بمصطلح الجريمة، وكانت المحاولات جاهدة من تلك العلوم الى ايجاد حلول من شأنها ان تحد من ظاهرة الجريمة في المجتمعات، وكان من ضمن هذه الحلول ايجاد القانون الجنائي او قانون العقوبات، فهي تعتبر تطبيق هذا القانون بمثابة الرادع العام والخاص في المجتمع الذي من شأنه ان يحدّ من السلوك الإجرامي، وتلافيا لأي أخطاء من شأنها ايقاع الظلم على الفرد فقد حددت القوانين الجنائية ان الفعل يعتبر جريمة مكتملة من خلال اكتمال اركانه، واشارت إلى أنه ولكي يتم اعتبار الجريمة بانها جريمة لا بد من وجود الاركان االأساسيّة الآتيّة:

- **الركن القانوني (الركن الشرعي):** يعتبر الركن القانوني (الشرعي) هو الركن الاساسي في وصف السلوك الإجرامي، حيث لا بد من وجود مادة مشرعة من قبل الدولة توصف السلوك بأنه جريمة وتضع العقوبة له، وقد نصت (مسودة الدستور الفلسطيني، 2003) في المادة (34) بأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص القانون، ولمزيد من التوضيح حول مسودة القانون انظر/ي ملحق رقم (5) الخاص بالرابط الالكتروني لمسودة الدستور الفلسطيني، الذي يُشير الى انه لا يجوز ان يوصف أي فعل انساني بأنه جريمة وتفرض العقوبة عليه الا بوجود نص قانوني يصف هذا الفعل ويضع العقوبة له، فالاصل في الاشياء الاباحة ما لم يرد دليل يحرمها، ومن هذا المنطلق كان لا بد من وجود نصوص شرعية تجرم الفعل وتضع العقوبة المناسبة له من خلال قانون العقوبات الذي يحتوي على النصوص المشرعة من قبل سلطات التشريع في أي دولة (الزحيلي، 2006)، وللتأكيد على ذلك قال تعالى في محكم التنزيل بسم الله الرحمن الرحيم "وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولا" صدق الله العظيم. سورة الاسراء (الاية، 15).
- **الركن المادي (السلوك والنتيجة والعلاقة السببية ما بينهم):** ويقصد بالركن المادي للجريمة هو ذلك السلوك الذي يصدر عن الجاني بالشكل الايجاب او السلبي وما ترتب علية من نتيجة جرمية، وهنا يشترط ان يكون هنالك علاقة سببية ما بين السلوك والنتيجة الجرمية، ويوصف السلوك إما بالايجابي او السلبي بمعنى ان الجاني اما انه قام بفعل او امتنع عن القيام به ادى الى الجريمة. (نجم، 2016).
- **الركن المعنوي (الارادة الاثمة):** هي تلك الارادة في اقتراف الفعل الإجرامي مع سبق الاصرار والترصد، فالركن المعنوي يمثل الأصول النفسية لماديات الجريمة والسيطرة عليها؛ هذه الماديات التي لا يُعنى بها المشرع إلا إذا صدرت من إنسان بكامل قواه العقلية، وترتبط بنية المجرم في اقتراف الجريمة من الناحية النفسية والاصرار عليها، ومن هذا المنطق فلا تعتبر الجريمة مكتملة الاركان الا بوجود الارادة الحرة في الفعل الإجرامي، بحيث تكتمل اركان الجريمة الثلاث مما ينتج عنه العدالة الجنائية للجاني والمجني علية. (حسين، 2018).

ومن منطلق مفاهيم الجريمة واركانها يمكنني وبشكل شخصي ان استنتج ان خصائص الجريمة تتمثل بالآتي:

- نسبيّة الجريمة: ويوضح ذلك من خلال اعتبار بعض الافعال جريمة في مجتمع ما بالنسبة لمعاييرة وقوانينه وأعرافه في حين ان نفس الافعال في مجتمع آخر لا تكون جريمة، فالنسبية هي عبارة عن استهجان الفعل من قبل المجتمع، فلكل مجتمع قيمه واعرافه ومعاييرة التي من خلالها يمكن تحديد الجريمة في ذات المجتمع.
- ان يكون الضرر الناتج عن الفعل محرم في التشريعات العقابية في المجتمع، فلا بد من وجود تشريع ينص على الفعل ونتيجته ويضع له عقوبه من خلال التشريعات في داخل المجتمع.
- لا يعتبر التفكير بالعمل الإجرامي بدون الشروع به جناية، فلا بد من توفر الفعل في العمل الإجرامي الذي يفضي الى النتيجة الجرمية.
- تلاقي الفعل مع القصد الجنائي لاكتمال الجريمة، ففي بعض الاحيان يكون الفعل الذي ادى الى الجريمة غير مقصود او عن طريق الخطأ او عدم المعرفة بالنتيجة.

3.2.2 واقع الجريمة في محافظة قلقيليّة بعد اقامة جدار الضم والتوسع:

للحديث عن واقع الجريمة في محافظة قلقيليّة بعد اقامة الجدار لا بد من الحديث عن مشهد الانتخابات المحلية والتشريعيّة في الاعوام (2004) و(2005) والذي اعقب إقامة الجدار فهو خير شاهد على التغيرات السلبيّة التي طرأت على سلوك المجتمع الفلسطيني، فقد سادت حالة من الفلتان الامني في محافظة قلقيليّة كغيرها من المحافظات الآخرى، نتيجة لتردي الاوضاع الامنيّة والسياسيّة وتدهور الاوضاع الاقتصاديّة، وحالة التفكك الاجتماعي التي نشأت من سياسة الاغلاقات والفصل العنصري التي انتهجتها اسرائيل في حربها ضد الكل الفلسطيني اثناء الانتفاضة الثانية، وانعكس ذلك على تغير في مفهوم التواصل بين أفراد المجتمع، ومما لا شك فيه ان تلك الظروف كانت مشجعه على انتشار الجريمة او ايجاد البيئة الداعمة لها في المحافظة.

واعتمادا على الواقع الذي واكبته المحافظة، والعودة الى احصائيات الجريمة في الضفة الغربيّة بشكل عام ومحافظة قلقيليّة بشكل خاص، فإنها تشير الى ارتفاع في مستوى الجرائم بوضوح، حيث نشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدة احصائيات للسنوات التي اعقبت بناء الجدار، واشارت هذه الاحصائيات الى ارتفاع في مؤشرات الجريمة، حيث كانت هذه الارقام ملفتة للانتباه وتحتاج الى تفسير علمي من خلال ربطها بالعوامل التي طرأت عقب اقامة الجدار، ففي تقرير نُشر لـ (جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024) تحديدا في تاريخ (2_10_2024) حول اهم مؤشرات الجريمة في الضفة الغربيّة، وجد ان هناك ارتفاع ملحوظ لهذه المؤشرات في السنوات التي اعقبت بناء الجدار، فقد اشار

التقرير إلى ارتفاع الأفعال الإجرامية المبلغ عنها بشكل ملفت بعد عام (2002) وهو العام الذي بدأ فيه انشاء الجدار، ولمزيد من التوضيح حول هذه الجرائم أنظر/ي الجدول رقم (3.2).

جدول رقم (3.2): الأفعال الإجرامية المبلغ عنها في الضفة الغربيّة عُقب اقامة جدار الضم والتوسع كما أشار لها (جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2024)

المؤشر	2002	2003	2004	2005
الافعال الإجرامية المبلغ عنها	5055	8202	11127	13705

كما أشار التقرير إلى أهم أنواع الجرائم التي انتشرت في الضفة الغربيّة في تلك الفترة كما يوضحها الجدول رقم (4.2).

جدول رقم (4.2): أنواع الجرائم في الضفة الغربيّة عُقب إقامة جدار الضم والتوسع إستنادًا الى إحصائيات (جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني،2024)

الجريمة	2002	2003	2004	2005
جرائم المخدرات المبلغ عنها	64	167	316	439
جرائم القتل والشروع في القتل المبلغ عنها	164	231	238	308
جرائم السرقة المبلغ عنها	1234	1870	2709	2934
جرائم الاعتداء المبلغ عنها	1420	2269	3126	3963

وفي مقارنة ما بين تقريرين تمّ نشرهما من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعامي (2004/1999) تحت عنوان (مسح الضحية)، فقد اشارت نتائج المقارنة ان هنالك ارتفاع في عام (2004) لتقديرات نسبة الاسر التي تعرضت لأعمال اجرامية بشكل ملحوظ عما كان عليه في عام (1999)، وقد بلغت نتائج العينات الى ان ما نسبته (5.1%) من الاسر الفلسطينية قد تعرضت لأعمال اجرامية في العام (1999)، وارتفعت هذه الاعمال في عام (2004) الى ما نسبته (11.3%)، وهذا مؤشر اخر على ارتفاع الاعمال الإجراميه ما بعد اقامة الجدار.

إن أعمال العنف التي رافقت الفترة التي تلت فترة الانتخابات التشريعيّة وانتخاب الهيئات المحلية تعكس واقع الحال في المحافظة التي لم تخلو بها بلدة واحدة من نزاعات على خلفيّة تلك الانتخابات، وكان المشهد واضحا في حالة العنف والانفلات الامني الذي هدد النسيج الاجتماعي في المحافظة، وخلف مجموعة من الجرائم ما بين الحرق أو اطلاق النار أو القتل أو السرقة أو الاعتداء، لا سيما ان هذه الجرائم لم تكن موجودة بهذه الحدة في الفترة ما قبل اقامة الجدار، على الرغم من حصول الانتخابات المحلية والتشريعيّة قبل ذلك، وقد نشر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024) تقرير بتاريخ (11_8_2024) يحتوي على الاعمال المبلغ عنها في الضفة الغربيّة حسب المحافظات من عام

(1997م) الى عام (2023م)، فقد كانت محافظة قلقيليّة من المحافظات التي امتلكت ارقام متسارعة حسب السنوات ما بعد بناء الجدار كما يوضح الجدول رقم (5.2).

جدول رقم (5.2): الافعال الإجرامية المبلغ عنها في محافظة قلقيليّة عُقب اقامة جدار الضم والتوسع كما أشار له (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024)

المحافظة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قلقيليّة	1523	1112	725	1411	2285	3261

بالاعتماد على الواقع الذي تشهده محافظة قلقيليّة بشكل خاص والضفة الغربيّة بشكل عام والاحصائيات المرفقة اعلاه، نلاحظ الارتفاع الكبير في ممارسة الجريمة في محافظة قلقيليّة تحديداً خلال السنوات التي أعقبت اقامة جدار الضم والتوسع، حيث يُعزي ذلك لوجود عوامل داخليّة اثرت على السلوك المجتمعي بشكل سلبي في المحافظة، الذي بدوره انعكس على ارتفاع معدلات الجريمة، وقد تزامن ذلك مع ما ترتب من اثار سلبية نتيجة إقامة جدار الضم والتوسع، مما يرجح ويثير الشك حول وجود علاقة ما بين هذه الاثار وارتفاع مؤشرات ارتكاب الجريمة في المحافظة.

4.2.2 الجريمة في محافظة قلقيليّة ما بين الدوافع والأهداف:

لا شك ان هنالك ارتباط وثيق في المفهوم ما بين الدوافع والأهداف للسلوك البشري، ولكن لا بد من التفرقة ما بين الدافع الذي يجعل الفرد يتحرك لتنفيذ سلوك معين، وما بين النتيجة او الهدف المرجو من ذلك الفعل، فالدافع هو ذلك الشيء الداخلي الذي يُحرك ويدفع الفرد للقيام بالعمل لتلبية الحاجة الداخلية وصولا الى الهدف او النتيجة المراد تحقيقها، وليس دائما ما يعي الانسان عن الدافع الداخلي الذي ادى به الى القيام بهذا العمل او ذلك، وحتى يتمّ ممارسة الجريمة ك سلوك بشري لا بد ان يكون هنالك دافع في النفس البشريّة ادت الى القيام بها، وللتأكيد على ذلك ما وضحه ماسلو في ترتيبه الهرمي للحاجات الانسانيّة التي تقف خلف الافعال، واشار الى انه لا يمكن لاي إنسان الانتقال صعودا من مرحلة الى اخرى دون تحقيق الاشباع لدافع الحاجة في المرحلة التي تسبقها، واعتمد بذلك على حاجات الانسان وقسمها الى خمس حاجات تبدأ في الحاجات البيولوجية في قاعدة الهرم من (غذاء، جنس) وتنتقل الى الحاجة الى الامن ثم الحاجة الى الحب ثم الحاجة الى تقدير الذات ونهاية الهرم او قمته الحاجة الى تحقيق الذات. (الصغير، 2023).

مما سبق نستنتج ان الحاجة في داخل الفرد هي التي تحرك سلوكه من خلال الدافع الداخلي، وان الظروف المحيطة ما هي الا بيئة تدعم القيام بالسلوك سواء كان سوي او شاذ، وان النتيجة هي ما يصبوا الفرد لتحقيقها لإشباع الدافع او الحاجة الداخلية، فعلى سبيل المثال السرقة هي عبارة عن نتيجة

لفعل قام به الانسان في الاستيلاء على اموال الغير، ولكن هنا نتساءل ما الذي دفع الفرد لتحريك قواه بالذهاب الى سلوك اجرامي مثل السرقة، من الممكن ان يتبادر لنا ان الظروف المحيطة بالإنسان هي التي دفعته لذلك من خلال توفر الجو الداعم لعملية السرقة بوجود المجرم والفرصة المناسبة للجريمة، لكن لماذا هذا الفرد دون غيرة؟، من هنا نستنتج انه لا بد من وجود تكوين نفسي معين نتيجة لدوافع وحاجات داخلية داخل الفرد تدفعه للقيام بالسلوك الإجرامي، وعليه ومما سبق نستنتج ان مفهوم الدافع حسب ما ورد في (قانون العقوبات الاردني 16، 1960) في المادة رقم (67) بأنه "العلة التي تحمل الفاعل على الفعل، أو الغاية القصوى التي يتوخاها، ولا يكون الدافع هنا عنصراً من عناصر التجريم إلا في الأحوال التي عينها القانون"، وقد اتخذت نظم العدالة الجنائية في سير القضاء انه لا بد من معرفة دافع الفعل الإجرامي، لما له من اثر في الحكم القضائي والتفريد العقابي، بحيث يعقد على ذلك الركن المعنوي في الجريمة بما يعرف القصد الجرمي.

وعليه نجد ان الظروف التي طرأت على محافظة قلقيليّة نتيجة الاثار السلبيّة التي فرضها بناء الجدار في المحافظة كان لها الابعاد الفعلية في تشكيل دوافع الجريمة لدى الجناة، فقد كان هنالك مجموعة من الاثار السلبيّة التي انعكست على احتياجات الفرد في المحافظة، وعند العودة الى الاحتياجات التي اوضحها ماسلو في نظريته، نجد ان الفرد حرم من تحقيق هذه الاحتياجات جراء انعكاس اثار الجدار على حياته الخاصة، فقد تعتبر البطالة دافع من ضمن الدوافع البيولوجية التي تدعو الفرد الى القيام بالسرقة لتلبية احتياجاته واحتياجات اسرته، وقد يعتبر التفكك الاجتماعي نوع من الدوافع التي تندرج تحت اطار الحاجة الى الحب من ضمن الدوافع الرئيسية في سلوك الأفراد، وقد تعتبر النزاعات العائلية ما هي الا نوع من النتائج التي حققت دافع احتياج الامن، وبالنتيجة النهائية ان دوافع الجريمة التي يرتكز عليها سلوك الجاني تأخذ الجانب السلبي في تحقيق احتياجاته الفطرية.

5.2.2 أنواع الجرائم المنتشرة في محافظة قلقيليّة:

ان التغيرات السلبيّة التي طرأت على المجتمع الفلسطيني جراء إقامة الجدار اعاقت سير الحياة الاجتماعية والانسانيّة، وحدّت من قدرة أفراد المجتمع من تحقيق أهدافهم، ونتيجة لذلك ظهر مجموعة من الظواهر الاجتماعيّة السلبيّة التي تشكل نوع الفعل الجنائي بصفة عامة، لعل من اهمها ما يلي:

- **الجرائم الموجهة ضد حياة الأفراد:** هي الجرائم التي تتضمن القتل والشروع بالقتل او اي جريمة من شأنها ان تشكل خطرا على حياة الفرد بشكل عام، فقد لوحظ ارتفاع هذه الجرائم ما بعد عام (2002) تواليا من حيث الواقع في قرى المحافظة، وكانت واضحه في عام (2005)، حيث شهدت المحافظة فعاليات الانتخابات المحلية في تلك الفترة، وكانت الصفة العامة اثناء سير الانتخابات هي النزاعات التي حصلت ما بين القوائم الانتخابية وارتفاع معدلات هذه الجرائم، ففي تلك الفترة لم يخلو تجمع سكاني في

المحافظة من هذه النزاعات التي تطورت للاصابات وجرائم قتل، والدليل على ذلك ما نشره (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024) بتاريخ (11_8_2024) حول احصائيات الجرائم المبلغ عنها الموجه ضد حياة الأفراد في محافظة قلقيليّة، فقد سجلت عام (2003) ما مقداره (30) جريمة بالمقارنة بـ (18) جريمة في العام (2001).

- **جرائم الاعتداء:** هي الجرائم التي تتضمن الاعتداء على الاشخاص او على الممتلكات، فلقد لوحظ ارتفاع وتيرة الفلتان الامني في الضفة الغربيّة في تلك الفترة، فقد شهدت السنوات التي أعقبت إقامة الجدار ارتفاع ملحوظ في هذه الاعمال فقد اشار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025) في إحصائيّة جرائم الاعتداء المبلغ عنها في تقرير نشر في (11_8_2024)، الى فروق واضحة في الاعداد ما بين عام (2001) والتي بلغت (469) جريمة وارتفعت الى (1142) جريمة في العام (2005).
- **جرائم المخدرات:** ان جرائم المخدرات من الجرائم المعقدة من حيث انواعها والداوفع التي تقف خلفها، فتنقسم جرائم المخدرات ما بين التعاطي والادمان من ناحية والاتجار من ناحية اخرى، فإذا نظرنا الى المخدرات بصفة تعاطي وادمان فهناك اكثر من دافع وراء ذلك منها (التفكك الاجتماعي، التعلم الاجتماعي، أصدقاء السوء، التجربة، البعد الامني)، اما من ناحية جرائم الاتجار فتقع على نفس الوتيرة من تعدد الدوافع والعوامل في حدوثها، فالناحية الاقتصاديّة دافع والناحية الامنية دافع اخر ومن الممكن ان يقف خلفها دوافع الاعمال العدائية على طريقة النشاط الهدام وتدمير المجتمع، فالحروب ما بين الدول اليوم تعتمد اغراق المجتمع بأمراض اجتماعية يصعب الشفاء منها لإرهاق كاهل الدولة، ومما لا شك فيه ان اسرائيل تعمل طوال فترة احتلالها لفلسطين على ارهاق كاهل المواطن والدولة الفلسطينية، فتتعمد الى انواع متعددة من الاساليب المدروسة لتحقيق ذلك، وبما ان موقع محافظة قلقيليّة بالنسبة للعمق الاسرائيلي موقع مهم جدا كونه ملاصق لمنطقة المثلث في داخل اراضي (48)، لقد شهدت ارتفاع كبير جدا في جرائم المخدرات في العقدين الماضيين بعد بناء الجدار، فهي سجلت حالات كثيره في التعاطي والادمان في بدايتها ووصلت في السنوات المتعاقبة الى حد التجارة بل زراعة المخدرات فقد ضبطت عدة مستنبتات في المحافظة فيما بعد، اما من ناحية الاحصائيات المقلقة والمثيرة فقد اشار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024) الى تنامي جريمة المخدرات بعد عام (2002) فقد سجل ذك العام (7) جرائم مخدرات فقط وارتفع الى ان يصل الى (106) جريمة مخدرات في العام (2005)، وشهد العام (2021) رقما قياسيا في جرائم المخدرات في محافظة قلقيليّة فقد سجل (414) جريمة مخدرات.
- **جرائم السرقة:** ان العوامل الاقتصاديّة من العوامل الفاعلة في تفعيل البيئة الداعمة لجريمة السرقة، وان ضعف السيطرة الامنية قد يشجع المجرمين الى انتهاز الفرصة لتحقيق المكاسب الاقتصاديّة من خلال السرقة، فلقد سجلت جريمة السرقة في محافظة قلقيليّة عام (2005) رقما قياسيا، فقد اشار (الجهاز

المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024) الى تسجيل (482) جريمة سرقة، اي ما يقارب اربع اضعاف جرائم السرقة التي سجلت في عام (2002) فقد بلغت في ذلك العام حوالي (116) جريمة سرقة.

- **جرائم التهريب:** إن موقع محافظة قلقيليّة المحاذي للخط الاخضر والتجمعات الاستيطانية المنتشرة في المحافظة جعل من المنطقة بيئة خصبة لتنامي ظاهرة التهريب بكافة أنواعه تحديدا بعد بناء الجدار، فقد اضاف الجدار في ضمه لأراضي ما بينه وبين خط الهدنة مساحة حركة لعصابات التهريب من اسرائيل الى الضفة الغربيّة، فمن خلال الملاحظة لهذه الظاهرة فقد تم ضبط عدة عمليات تهريب كان أخطرها تهريب نفايات المصانع الاسرائيليّة او البضائع الفاسدة التي كانت تدخل الى المحافظة، بالإضافة الى محاولات تهريب المخدرات والادوات الغير مشروعة، ان ما يؤكد ذلك ما اشار اليه اللواء (ابو حمدة، 2025) محافظ محافظة قلقيليّة في مقابلة أجريت معه الى ان الجدار خلق البيئة الداعمة لعمليات التهريب في المحافظة.
- **جرائم التسول:** لم تكن ظاهرة التسول من الظواهر الاعتيادية في المجتمع الفلسطيني، فقد حافظ المجتمع الفلسطيني على موروثة الثقافي في نبذ ظاهرة التسول، واظهار اكتفاؤه الذاتي لاحتياجاته الأوليّة، ولكن ومع سوء الاوضاع الاقتصاديّة في المجتمع الفلسطيني ودخول رواسب ثقافية جديدة في العقدين المنصرمين ادى ذلك الى ظهور هذه الافه وانتشارها، والدليل على ذلك ما نشاهده في مداخل المدن من وجود لمجموعات من المتسولين خاصه من الفئة العمريّة الصغيرة والاطفال الذين يطلبون المال بلا مقابل او بمقابل بعض الاشياء البسيطة التي يوزعونها، من هنا اصبحت جريمة التسول تُشبه الجرائم المتعلمة القائمة على التقليد والمحاكاة والجرائم المنظمة.

6.2.2 التحديات التي تواجه الجهات المختصة في مكافحة الجريمة في محافظة قلقيليّة:

دولة فلسطين كما دول العالم عملت جاهدة على ايجاد الاليات المناسبة للحد من الجريمة، لما تمثله الجريمة من خطر حقيقي على امن الأفراد والمجتمع على حد سواء، وعليه ومن اجل الحفاظ على هذا الامن عملت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها على تبني قانون العقوبات الاردني رقم (6) لعام (1960) في الضفة الغربيّة وقانون العقوبات رقم (74) لعام (1936) في غزة، وتطبيقه في نظام العدالة الجنائية في مناطق السلطة الفلسطينية في اطار مكافحة الجريمة، ولمزيد من التوضيح انظر/ي ملحق رقم (6) الخاص بالرابط الالكتروني لقانون العقوبات رقم (16) لعام (1960) المطبق في الضفة الغربية، وملحق رقم (7) الخاص بالرابط الالكتروني لقانون العقوبات رقم (74) لعام (1936) المطبق في غزة.

اضافة الى انها استحدثت بعض القوانين التي تخدم الجهات المختصة في مكافحة الجرائم الحديثة كالجرائم الالكترونية، وعملت على تغليظ العقوبة في بعض النصوص القانونية في اطار مكافحة بعض الجرائم التي لم يردعها العقوبات القديمة كما جريمة المخدرات والاتجار بالأسلحة، لم تقف المحاولات عند الجانب القانوني وتنفيذه فقط، فقد عملت مؤسسات الضبط والتنشئة الاجتماعية على تطوير بعض

البرامج التي تهتم في الجانب الانساني من حياة الفرد، في محاولة منها توفير الحياة الكريمة متجاوزة بعض الظواهر الاجتماعيّة السلبيّة التي من شأنها ان تفتك في جسد المجتمع وتشكل المخاطر الامنية وتدعم بيئة الجريمة.

بالإضافة الى البرامج التوعوية التي اطلقتها الجهات المختصة والتعبئة والتوجيه السياسي التي عملت على تطوير المنظومة الوطنية والثقافية والاخلاقية في المجتمع الفلسطيني، ورغم هذا العمل المتواصل الا انه وبشكل دائم ومستمر تواجه هذه الجهات مجموعة من التحديات التي تمنعها من الوصول الى هدفها السامي في الحد من الجريمة والمحافظة على السلم الاهلي، لعل من اهمها ما يلي:

- **الاحتلال والاستيطان:** لا يعتبر الاحتلال تحدٍ من التحديات التي تواجه مكافحة الجريمة فقط، بل يتعدى ذلك كونه عامل اساسي، فالحياة السياسية والاجتماعية والاقتصاديّة التي يعيشها المواطن الفلسطيني ما هي الا نتاج سنوات من ممارسات الاحتلال الاسرائيلي، فالاحتلال منذ البداية كان عامل محرض ورئيسي في انتشار الجريمة، وذلك من خلال تأثيره على نواحي الحياة في المجتمع الفلسطيني، وحرمان المواطن من الحصول على ادنى مقومات حياته بالإضافة الى سرقة ارضة لصالح المشاريع الاستيطانية، فقد كان الاحتلال مقوضا لعوامل استمرار الحياة الطبيعيّة، واستقرار المجتمع الفلسطيني ومهددا للسلم الاهلي، فالاحتلال يشكل تحدي رئيسي امام الجهات المختصة في مكافحة الجريمة وفي انفاذ القانون، فالتقسيمات الامنية التي يتعامل بها في محافظة قلقيليّة كانت بمثابة اعاقات مباشرة وتحدي في مكافحة الجريمة، بالإضافة الى ذلك الحواجز والبوابات المنتشرة ما بين التجمعات السكانية نتيجة لجريمة العزل العنصري والتي عملت على تعقيد الوضع الامني لدى هذه التجمعات، والذي بدوره ادى الى فقدان السيطرة الامنية على هذه التجمعات نتيجة ما يمارسه الاحتلال من اجراءات، الامر الذي شكل تحدٍ كبير في محاربة الجريمة داخل المحافظة، وللتأكيد على ذلك ما تتضمنه طبوغرافيا جدار الضم والتوسع، فان ما يمثله الجدار من جريمة فصل عنصري على الصعيد السياسي والانساني لا يقل أهميّة كونه من التحديات الرئيسية التي تقف حائل امام الحد من الجريمة في محافظة قلقيليّة، ففقدان السيطرة الامنية في المناطق المحاذية للجدار في المحافظة بما يسمى حرم الجدار والذي يبلغ عرض (200) متر على طول الجدار قد اعاق من عمل جهات تطبيق وتنفيذ القانون في المحافظة، بالإضافة الى ما شكلة من بيئة امنه داخل الجدار وداخل اراضي (48) لعصابات التهريب بحيث يكون من السهل القيام بهذه العمليات داخل الجدار تحديدا تهريب النفايات الخطرة، بالإضافة الى انتقال بعض الاعمال الإجرامية من قتل وغيرها من المناطق داخل الجدار الى المناطق خارج الجدار كما حدث في السنوات الأخيرة، وفي تقرير لـ (وكالة وطن، 2002)، فقد اشار (رواجبة، 2022) محافظ قلقيليّة السابق الى ارتفاع نسبة الجريمة في المحافظة واعزى ذلك لقربها من الداخل المحتل، كما واشار الى ان جرائم القتل هي عبارة عن تصفية داخلية بين العصابات في الداخل وان هنالك استهداف للمحافظة من قبل الاحتلال، وللتأكيد على ما نشر في تقرير سابق في موقع (الحياة الجديدة، 2018)، حيث اشار التقرير الى ان جهاز

الامن الوقائي الفلسطيني تمكن من القاء القبض على مجموعة اشرار في المحافظة، كانت تقوم بأعمال اجرامية ما بين تهديد وسرقة واطلاق النار على البيوت والنصب والاحتيال الاتوات المالية وكان لها امتداد في محافظات الضفة الغربيّة، وهذه الاعمال تشير بشكل لافت الى علاقة عصابات الداخل المحتل في هذه العصابة.

• **عدم السيطرة الامنية على المعابر:** ان عدم السيطرة الفلسطينية في الضفة الغربيّة على المعابر ضاعف من صعوبة عملية مكافحة الجريمة، حيث يستطيع المجرم تنفيذ جريمته والهروب الى داخل المناطق الاسرائيليّة من خلال هذه المعابر، بالإضافة الى ان أفراد عصابات الجريمة المنظمة يأتون من المناطق القريبة من اراضي (48) من اجل ممارسة جرائمهم في المحافظة باشكالها المختلفة.

• **ضعف الامكانيّات الماديّة والتطويريّة:** ان ضعف الامكانيّات الماديّة من التحديات الرئيسية في عملية تطوير نمط المعيشة للسكان في المحافظة، وحالة الركود الاقتصادي في المحافظة في السنوات التي اعقبت بناء الجدار اثرت بالشكل السلبي على عملية مكافحة الجريمة في المحافظة، ومنعت عملية تطوير الاليات والبرامج التي من شأنها تساعد في الحد من الجريمة في المحافظة، فقد تقف هذه التحديات الماديّة عائق امام جهات الاختصاص في تطوير البيئة التعليميّة، وتقلص من فعاليّة مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المنطقة، والتي تقوم بدورها على تطوير برامج من شأنها تغيير واقع الحال اذا تم تطبيقها. (ابو حمدة، 2025).

وعليه ومما سبق يمكننا القول ان هذه التحديات تعمل بشكل فعال على اعاقة عمل الجهات المختصة في انفاذ القوانين، وتمنع من تشكيل حالة من الردع لدى الجناة، بالإضافة الى انها تعيق العمل على تطوير البرامج التي من شأنها ان تغير في السلوك العام في المحافظة، وتضبط المزاج العام وتفرض حالة الاستقرار من خلال ضبط العوامل الاجتماعية والاقتصاديّة لحياة المواطن في المحافظة.

3.2 النظريّات العلميّة المُفسرة للدراسة:

اعتمدت اغلب النظريات في تفسيرها لممارسة الجريمة على جانبين، الأول يتمثل في الجانب التكويني الداخلي (البيولوجي)، حيث يعزي هذا الجانب السلوك الإجرامي لعوامل داخلية ترتبط في تشكيل بيولوجي داخلي، واما الثاني فيتمثل في الجانب البيئي المحيط بالفرد، مستهدفا بذلك العوامل (الاجتماعية، الاقتصاديّة، الطبيعة) وغيرها من العوامل الآخرى ذات العلاقة بالبيئة، واذا تمعنا في انعكاسات الجدار على حياة المواطن الفلسطيني فإنها تتشابه مع عوامل البيئة المحيطة المفجرة للسلوك الجنائي التي ترتكز عليها نظريات علم الجريمة في تفسير الجريمة، ولعل من اهم تلك النظريات العلميّة ما يلي:

• **نظريّة الردع:** خط علم العقاب اولى الاسس التي تجاوزت النظام التقليدي بالانتقال من القسوة والتنكيل في مكافحة الجريمة الى عقوبات هادفة ورادعة في الوقت نفسه، وقد اشار (اكرز وسيلرز، 2013) في كتابهما _نظريات علم الجريمة_ الى ظهور المدرسة النفعية في القرن الثامن عشر على يد العالمان

(سيزار بيكاريا) في ايطاليا و(جيرمي بينثام) في انجلترا، حيث اهتمت المدرسة النفعية بالمقام الاول بمبدأ الردع في مكافحة الجريمة، واكدت على ان الردع لا بد ان يكون واضح ومؤكد وسريع، فمن خلال تحقيق هدف العقوبة الاساسي وترسيخ عامل الردع في اذهان الجناة بالشكل المناسب والسرعة المطلوبة في التنفيذ، يكون قد اثر بالشكل الايجابي في الحد من ظاهرة الجريمة في المجتمع، كما اشارا الى ان السياسات الجنائية الغربيّة لا تزال قائمة على مبدأ الردع الهادف، متجاوزة بذلك كافة الممارسات القاسية في العصور القديمة، فأصبحت العقوبة هادفة ومناسبة للفعل الإجرامي ورادعة له، وذلك بعد تحويل العقوبة السالبة للحريّة من عقوبة الايلام الى عقوبة الاصلاح والتأهيل.

ان نظريّة الردع انبثقت من المدرسة النفعية عام (1748_1832) على يد العالم جيرمي بينثام، حيث تتمحور فكرتها في تحقق عامل الردع في المجتمع من خلال تطبيق وتنفيذ القانون وملاحقة الجناة، بحيث يتشكل الردع في جانبين، الجانب الاول يتمثل في الردع الخاص (الفردي) من خلال تطبيق القانون وملاحقة الجناة وتقديمهم للعدالة، والجانب الآخر يتمثل في الردع العام من خلال تشريع القوانين ونشرها وتحقيق العقوبات ضد الجناة على مرأى المجتمع. (الوريكات، 2013).

وفي تفسير هذه النظريّة لموضوع الدراسة، فقد تمثلت في البيئة المترتبة من اقامة جدار الضم والتوسع وما تحتويه من معوقات وصعوبات فرضتها اسرائيل قللت من قدرة الاجهزة الامنية في تطبيق وتنفيذ القانون في التجمعات السكانية المعزولة في المحافظة التي من شأنها تحدّ من ممارسة الجريمة، فلم تعد العقوبة مؤكدة او سريعة، وترتب على ذلك ضعف في فعاليّة مبدأ الردع العام والخاص حسب هذه النظريّة، ومن جانب اخر فإن ضعف السيطرة الامنية الفلسطينية الذي نتج من تداخل الصلاحيات الامنية ما بين الامن الفلسطيني والسلطات الاسرائيليّة بالمناطق المحيطة في الجدار قد شكل بيئة مشجعه لهروب الخارجين عن القانون واصحاب الجرائم للاحتماء بها، فهي في الكثير من الاحيان شكلت ملجئ امن لهم لغياب الردع في تلك المناطق، حيث تعد السيطرة الامنية من العوامل الرئيسية والمهمة في فرض وتطبيق القانون وتحقيق الردع العام والخاص التي يتحقق من خلالها هدف العقوبة.

ومن جانب اخر فإن سيطرت السلطات الاسرائيليّة على المعابر في المحافظة ادت الى عدم قدرة الجانب الفلسطيني من ملاحقة الجناة الذي ينفذون جرائمهم في المحافظة ويعودوا من خلال هذه المعابر او نقاط التفتيش الى داخل الخط الاخضر، بالإضافة الى عدم سيطرت الجانب الفلسطيني على الاراضي التي وقعت خلف الجدار مما ادى الى خلق نوع جديد من الجرائم وهي جرائم التهريب، فأصبحت الاراضي التي خلف الجدار بيئة امنه لضعاف النفوس في عمليات تهريب النفايات الخطرة والمخدرات والبضائع الفاسدة وغيرها من الجرائم.

ان الشعور بالانفلات الامني الناتج عن البيئة التي انعكست من بناء جدار الضم والتوسع هي عامل اساسي في تطبيع الجريمة في المحافظة، هذا من خلال شعور المجرمين بضعف قدرة جهات الاختصاص من القبض عليهم مما يشجع على السلوك الإجرامي وتنامي الجريمة في ظل غياب او

ضعف عامل الردع الذي انتجة الجدار، ان كافة الجزئيات الامنية الناتجة عن جدار الضم والتوسع في المحافظة ادت الى اعاقة عمل الشرطة والاجهزة الامنية، وبالمحصلة النهائية تصب في دائرة ضعف عامل الردع الذي تسبب في تنامي الجريمة.

• **نظريّة الاختيار العقلاني:** ظهرت نظريّة الاختيار العقلاني عام (1985) على يد العالمان (كلارك وكورنيش)، ارتكزت نظريّة الاختيار العقلاني على فكرة احتساب المنافع من العمل والخسائر المترتبة علية، وبالاعتماد على ما ذكر فإن مبدأ المنفعة المتوقعة هو العامل الذي يقرر اذا ما الفرد سيقدم على قرارات عقلانية قائمة على تعظيم الارباح او زيادة الخسارة، وعليه ان احتساب الخسائر والمنافع هو ما يحدد حدوث الجريمة من عدم حدوثها، وقد دعمت هذه النظريّة ما نتج من مترتبات سلبية على الجانب الامني في المحافظة، فإن صعوبة تنفيذ العقوبة من جهات انفاذ وتطبيق القانون يقلل من الخسائر لدى الجاني مقابل تعظيم الربح المادي او الرضى النفسي الداخلي للجاني، بحيث يستطيع الجاني القيام بالسلوك الإجرامي وتحقيق المنفعة منه بالمقابل ضعف احتمالية الخسائر المتوقعة لدية في ظل الصعوبات والمعوقات التي ظهرت امام نظام العدالة الجنائية في الضفة الغربيّة. (اكرز وسيلرز، 2013) و (طالب،2001).

ان البيئة التي انعكست بسبب بناء الجدار بكل ما تحتويه من ضعف الضبط الامني يدعو المجرم الى ارتكاب جريمته، وذلك بعد احتساب حجم المنفعة والخسارة المترتبة على الفعل الإجرامي، في هذه الحالة المنفعة المتحققة تلبي طموح المجرم في الحصول على المكاسب سواء الماديّة مثل جرائم السرقة او المعنوية مثل جرائم الاعتداء، وفي المقابل ان المخاسر من الفعل الإجرامي ضعيفة جدا في ظل الغياب القسري لجهات انفاذ القانون، وهذا يُظهر وبشكل واضح مبدأ الاختيار العقلاني لدى المجرمين ويشجع على ارتكاب الجرائم في ظل غياب الخسارة وتعاضم المرابح وتوفر فرصة لذلك.

• **نظريّة النشاط الرتيب والفرصة:** وتتمة لمبدأ الاختيار العقلاني ولكن بعامل اكثر وضوحا يتمثل في عامل الفرصة، حيث كانت البدايات في ظهور نظريّة النشاط الرتيب (النشاط الروتيني) على يد العالمان (فيسلون ولاريكوهين) عام (1979)، والتي تعد فرع من فروع الاختيار العقلاني بحيث "تقوم النظريّة على فرضية أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تحدد ما إذا كان من الممكن ارتكاب الجريمة أم لا؛ مثل (وجود مجرم محتمل، هدف مناسب، عدم وجود رقابة جيدة)، بمعنى اخر نظريّة النشاط الرتيب هي من تعطي الفرصة للجاني القيام بالجريمة، هنا اعتمدت نظريّة النشاط الرتيب على مبدأ وجود الفرصة المناسبة لاغلاق دائرة مكتملة في السلوك الإجرامي، لا سيما ان (رتشارد كلود) و(لويد اوهلين) قد قدما المبدأ العام للفرصة التفاضلية عام (1960)، مشيرين الى ان الأفراد الذين لديهم الميول الإجرامية او الضغوط الاجتماعية لن يتمكنوا من تنفيذ سلوكهم الإجرامي الا اذا توفرت الفرصة المناسبة. (علي، 2022).

وبالعودة لكل من نظريّة النشاط الرتيب والفرصة ومن خلال المبدأ الرئيسي في وجود مجرم وهدف وعدم وجود رقابة لحدوث النشاط الإجرامي، يمكننا ملاحظة ما ترتب من انعكاسات لجدار الضم على المناطق

المعزولة في المحافظة تحديدا فيما يخص الجانب الامني والمتمثل في ضعف السيطرة الامنية داخل المحافظة، وهذا يعني ان وجود الفرصة والمجرم في ظل غياب عامل الردع يخلق البيئة الداعمة للجريمة، حيث ان عدم قدرة دوريات الشرطة من ممارسة نشاطها في التجمعات المعزولة ادى الى نشاط رتيب لدى الجناة، فالعناصر المشار اليها لحدوث الجريمة اعلاه متوفرة وداعمة وبشكل اساسي للسلوك الجنائي.

• **النظريّة البنائية الوظيفيّة (1895) واللامعياريّة او (الانومي) (1949):** من اشهر روادها "ايميل دوركايم"، تقوم النظريّة على ان المجتمع عبارة عن مجموعة من الانساق الاجتماعية المكملة لبعضها في البناء الوظيفي للمجتمع، وان اي تغيير في هذه الانساق يُسبب خلل ينعكس على النسق العام للمجتمع، حيث ان لكل مجتمع اجزاء وانساق مترابطة وان هذه الاجزاء لكل منها وظائف خاصة بها، فاذا كان هناك غياب للمعايير التي تحكم هذا المجتمع ويرتكز عليها سلوك أفراده فان ذلك يؤدي على قيام الاجزاء بوظائفها مما يعني خلل في المجتمع (الزيباري، 2016)، وهذا ما يمكن تفسيره من خلال النطريّة اللامعياريه او الانومي التي تعني تجاوز اعراف المجتمع لتحقيق الأهداف الفردية لعدم قدرة انساق المجتمع على القيام بوظائفها، بحيث توضح اللامعيارية حسب من صاغ مفهومها الاول "دوركايم" في عام (1897) واعاد صياغتة العالم "روبرت ميرتون" عام (1949)، ان استقرار المجتمع يحكمه مجموعة من المعايير والقيم والموروث الثقافي والاعراف، وان اي خلل في بنية المجتمع الماديّة او الاجتماعية تضعف القيم التي تحكمها، والتي كانت تعتبر ضابطا للسلوك الشاذ، حيث ظهر مصطلح "الأنومي" (اللامعيارية) لوصف حالة ضعف الضوابط الاجتماعية في المجتمعات الحديثة (سالم وعلي وسالم، 2015)، ان الضبط الاجتماعي لأفراد المجتمع نابع من هذه الاعراف والمعايير الخاصة بالمجتمع الذي يعيشون به، وان الاختلال في تلبية الحاجات الاساسية للفرد وفشلة في تحقيق أهدافة نتيجة التغير المادي والاجتماعي في المجتمع يؤدي إلى فقدان المعايير والاعراف الضابطة للسلوك الإجرامي، الأمر الذي سيساعد على تخطي هذه المعايير من أجل تحقيق الأهداف بأي طرق كانت، وهنا تعود اسباب سلوك الانحراف لدى دوركايم الى ضعف مقدرة المجتمع على تنظيم الكيفية التي يتم بها تحقيق الرغبات واشباع الغرائز والنزوات الطبيعيّة. (عابدين، 2020).

ان هذه النظريّة تدعم افتراضات الدراسة بعدم قدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم وحاجاتهم الاساسية الشيء الذي انعكس على ارتفاع معدلات الجريمة في المحافظة، فإن حالة البطالة وتردي الاوضاع الاقتصاديّة في المحافظة الناتج عن الجدار وعدم القدرة على اصلاح الاضرار الماديّة ادى الى ارتفاع معدل الفقر، الأمر الذي ادى الى فقدان الضوابط الاجتماعية التي تفرضها القيم والاعراف والمعايير، ونتج عنه اللامعيارية التي تُشير إلى حالة من فقدان الضوابط الاجتماعية وغياب المعايير والقيم التي تنظم سلوك الأفراد، فعندما تفتقد المعايير قدرتها على توجيه سلوك الأفراد يحدث اختلال في بنية المجتمع وادواره، الأمر الذي من شأنه ان يؤدي الى ارتفاع معدلات الجريمة في المحافظة.

• **نظريّة الضغوط العامة:** طور روبرت ميرتون عام (1969) نظريّة (دوركايم) مشيرًا إلى أن المجتمع المتكامل يحقق التوازن بين الأهداف الثقافية والوسائل المشروعة لتحقيقها، واشار الى ان الانفصال الذي يحدث بين هذه الأهداف والوسائل ينشأ الإجهاد الذي يؤثر على سلوك الأفراد، واقترح (ميرتون) خمسة أنماط للتكيف مع هذا الإجهاد للوصول الى الأهداف هي:

- الامتثال: وتعني قبول الأهداف والوسائل المشروعة.
- الاختراع: وتعني قبول الأهداف واستخدام وسائل غير مشروعة.
- الانسحاب: وتعني رفض الأهداف والوسائل والهروب من الواقع.
- العصيان: وتعني رفض النظام القائم واستبداله بنظام جديد.
- الطقوسية: وتعني التمسك بالوسائل دون السعي لتحقيق الأهداف. (البداينه، 2010).

ان هذه النظريّة تؤكد على ان عدم قدرة الأفراد في المحافظة على تحقيق أهدافهم ادت الى اختراع طرق غير شرعية للوصول اليها متجاوزين بذلك معايير المجتمع، فقد كان لجدار الضم والتوسع الاثر البالغ في عدم قدرة أفراد المجتمع من تلبية احتياجاتهم الاساسية من خلال التضيق عليهم في مصادر رزقهم وقوتهم، وقد انعكس ذلك بشكل سلبي وواضح على نمط حياتهم ومنعهم من تطوير انفسهم وتحسين ظروفهم المعيشية على غرار نظريّة الانومي، وهذا ما ادى الى زيادة الضغوطات على الأفراد مما اضعف المحددات الرئيسية التي يفرزها المجتمع وتشكل قوام سلوكه، وساعد ذلك في ايجاد المجال لبعض الأفراد من اشباع رغباتهم وحاجاتهم بالطرق الغير مشروعه في المجتمع وبممارسة سلوكيات منحرفة متجاوزًا بذلك معايير وقيم المجتمع، فهنا اصبح الهدف هو تحقيق الغاية بأي طريقة يراها مناسبة سواء كانت مشروعة او غير مشروعة.

• **نظريّة التفكك الاجتماعي (1942) والنظريّة الايكولوجية (البيئية) (1930):** ان الاختلاف في التراث العلمي والنظري لنظريتي التفكك الاجتماعي والضغوط لم يلغي القواسم المشتركة التي تجمع بين النظريتان، على أن مبدأ الاستقرار والتكامل داخل نظام المجتمع يفضي الى الامتثال، وان الاضطراب وعدم التكامل يفضي الى الجريمة والانحراف، وان الاجماع داخل المجتمع على أعرافه وقيمة يضفي الى مجتمع متكامل ومتناغم، بحيث يوصف النظام بأنه متفسخ اذا كان هنالك انهيار في تلاحمه الاجتماعي او انهيار بالضبط الاجتماعي او سوء تنسيق بين مكوناته، وعليه ومما سبق تطورت نظريّة التفكك الاجتماعي من دراسات العالمان كليفورد شو ومساعده هنري ماكاي عام (1942) لأحياء مدينة شيكاغو، بحيث تمّ التوصل الى ان تحول المنطقة من مناطق سكن الى مناطق تجارة او اقتصاد يؤدي الى ارتفاع مؤشرات الجرائم، كما تتصف هذه المناطق بالخراب والتحلل المادي، من حيث الفقر والسكن المتردي والاسر الغير مترابطة والمهن المتردية، وسوء الاوضاع التعليمة وغيرها من الفقر والبطالة مما يؤدي الى ما يوصف بالتفكك الاجتماعي، وهذا يُساعد على ارتفاع مؤشرات الجريمة في تلك المناطق. (اكرز وسيلرز، 2013)،

واذا ما طبقت هذه النظريّة على موضوع الدراسة نلاحظ ان الإنعكاسات التي ترتبت على اقامة الجدار في المحافظة هي انعكاسات شبيهة في المفهوم الرئيس للتحول الحضري، فقد نتج عنها تقطيع اواصل المنطقة وتردي الاوضاع الاقتصاديّة وتدني مستوى التعليم وصعوبة الوصول الى الخدمات، وقد انتج ذلك مزيدا من الظواهر الاجتماعيّة السلبيّة منها البطالة والفقر والحرمان وسوء الاحوال الاجتماعية نتيجة للعزلة الاجتماعية التي فرضتها الحواجز العسكرية والاغلاقات ونهب اراضي المواطنين وقطع مصادر الرزق لديهم، وعليه نستنتج مما سبق انه ونتيجة لتلك الإنعكاسات اصبحت المحافظة منطقة تحلل مادي داعمة لمبدأ التفكك الاجتماعي داخلها.

فمن خلال نظريّة التفكك الاجتماعي يرى علماء الجريمة ان انعكاسات التغير في البيئة المحيطة وانتقالها الى بيئة حضرية والتغيرات الصناعية والتجارية التي تحصل بالمنطقة الجغرافية ينتج عنها مجتمع فيه تنوع وغير مستقر وغير متماسك، فتظهر الظروف الاجتماعية في تلك المناطق مما يؤثر في اسلوب الحياة الاجتماعية في تلك المناطق فيظهر فيها الفقر وتدني مستوى التعليم وتكثر فيها العادات السيئة والسلوك الشاذ، الشي الذي يخلق التفسخ الاجتماعي والخروج عن القيم والعادات والتقاليد والاعراف مما يضعف الضوابط الاجتماعية والمحددات الرئيسية للسلوك ويغير في الموروث الثقافي، وهذا يصب في بوتقة العوامل المساعدة على الجريمة، "وعلى غرار ذلك افترضا (شو ومكي) ان الايكولوجيا الحضريّة والظروف الاقتصاديّة للأحياء الحضريّة والتغيرات الاجتماعية السريعة هي السبب المباشر في الجريمة، حيث يمكن تفسير ذلك ضمن النظريّة الايكولوجيّة، كما افترضا ان التفكك الاجتماعي يقوض او يعيق الضوابط الاجتماعية غير الرسمية داخل المجتمع والجيرة". (اكرز وسيلرز، 2013).

وعليه ان الفوضى وسوء الاوضاع الاجتماعية للفرد تعيده الى البحث عن الحاجات الاساسية لاستمرار الحياة، مع عدم الاكتراث الى الطريقة التي يحصل بها على الحاجات الاساسية له ولأسرته، وان القيم والاعراف في هذه الحالة تصبح ضيقة، ويصبح الاعتراف بها يتبع حاجات الانسان الأوليّة، وهنا يظهر التفكك الاجتماعي سيد الموقف، هذا التفكك النابع من عدم وجود الضوابط الداخلية التي كان يتمتع بها الفرد قبل التغير الذي حصل في البيئة، مستنزفا طاقته وحاجته الملحة في البحث عن الحاجات الاساسية.

وأما فيما يتعلق بالنظريّة الايكولوجيّة يُعتير (كلفورد شو) من ابرز روادها على عكس النظريات التي تركز على الخصائص الفردية للمجرمين (مثل علم الجريمة البيولوجي أو النفسي)، فالمدرسة الإيكولوجية حولت التركيز إلى البيئة المحيطة تحديدًا الأحياء والمناطق داخل المدن، فكان فحوى السؤال ما الذي يجعل الانسان مجرما؟ وهنا وبعد طرح السؤال لا بد من الدمج بين النظريتين (التفكك الاجتماعي والايكولوجيا)، حيث تعتبر نظريّة التفكك الاجتماعي فرع او مكملة للنظريّة الايكولوجية (البيئية) وفي كثير من الحالات والاحيان يشار الى المصطلح نفسه بالنظريّة الايكولوجية، بل ان صح التعبير فمن الممكن ان نعتبر بأن مبادئ النظريتين الاساسية تنبع من مدرسة الايكولوجيا الحضرية، وذلك لان

مبادئها الاولى تعتمد ان البيئة المكانية هي السبب الرئيسي في السلوك الإجرامي وان المنطقة المكانية هي التي تحدد طبيعة هذا السلوك، وان التغير في البيئة المحيطة والظروف الاجتماعية المرتبطة في المكان من شأنها ان تؤثر في الترابط الاجتماعي والقفز عن عوامل الضبط الاجتماعي مثل الانظمة التشريعية والقوانين والاعراف التي تحكم لسلوك المجتمع. (معتوق، 2023).

وبناء على ماسبق، فمن الممكن تفسير ارتفاع مؤشرات الجريمة في الفترة التي اعقبت بناء الجدار الى تشكل البيئة المناسبة لذلك، فإن المبادئ العامة للنظرية تعتمد على البيئة المكانية لتفجير السلوك الإجرامي، وان ما ترتب على بناء الجدار من بيئة محيطة كانت داعمة للجريمة في تفاصيل المناطق التي انتجت.

- **نظريّة النوافذ المحطمة (المهشمة، المكسورة) (1982):** لعل من ابرز روادها (جيمس ولسون) و(جورج كلينج)، وهنا وتباعا لنظريات التفكك الاجتماعي انبثقت نظريّة النوافذ المحطمة كجانب من جوانب النظريات الايكولوجيّة، لقد اعتمدت النظريّة في تفسير السلوك الإجرامي على مبدأ رئيسي هو "كل نافذة مكسورة تحرض على التخريب والنهب وتدلل على عدم الاهتمام والتراخي في الاعتناء بالأماكن الحضريّة عند الضرورة وهذا هو منطلق الجريمة" (سواكري، 2016: ص192)، ويُقصد هنا ان كل نافذة تعتبر عامل من عوامل بيئة الجاني، ومن خلال ذلك تمّ الاشارة الى شقين من الاهمال، الشق الاول حجم الدمار في هذه العوامل المحيطة والشق الآخر التراخي والتكاسل في اصلاح هذا الدمار والخراب المحيط بكافة انواعه، وبقياس مدى تأثير ذلك على تحفيز السلوك الإجرامي، حيث ان كافة العناصر المهملة من الممكن ان تخلق الجريمة في حال التكاسل في اصلاحها.

وانسياقا مع النوافذ المحطمة ودعما للأفكار الرئيسية من الدراسة، فلم تقتصر الإنعكاسات الناجمة عن بناء جدار الضم والتوسع على الدمار في البيئة المحيطة فحسب بل تعدا ذلك الى منع الاصلاحات والتخفيف من هذا الدمار جراء الاجراءات الاسرائيليّة المُعقدة في المحافظة، فقد امتد الضرر الى عرقلة الاصلاحات بالجانب الخدماتي والاقتصادي والامني والاجتماعي في التجمعات السكانية المعزولة، وهذا ما اثر بشكل طبيعي ومباشر في تنامي ظواهر وسلوكيات شاذه ستصب في بوتقة تصاعد الجرائم، وهذا ما تؤكده نظريّة النوافذ المحطمة فإن "دور السيطرة والاصلاح والضبط الامني من خلال الشرطة والاجهزة الامنيّة الآخرى لمناطق معينة يمنع الانزلاق الى السلوك المنحرف، وان الاصلاح المباشر وتطبيق مبدأ المسامحة الصفرية في الجرائم التي تعتبر بسيطة سيترتب على ذلك الانخفاض الملحوظ في الجرائم الخطرة". (لطفي، 2008).

ان البيئة المترتبة على اقامة الجدار في محافظة قلقيليّة لم تكن بالبيئة السليمة، فالخراب الذي لحق بالبيئة الطبيعيّة وانتقال الاعمار الخاص بالجدار في محيط التجمعات السكانية، واضعاف السيطرة الامنية، بالإضافة الى سوء الحالة الاقتصاديّة والتفكك الاجتماعي ما هي الا مجموعة من النوافذ المحطمة ترتبت على اقامة الجدار في المحافظة، وان ما مارسته اسرائيل من اجراءات تعيق عمليات

الاصلاح ما هو الا محرضات لتنامي ظاهرة الجريمة، فنظريّة النوافذ المحطمة تدعم هذا التفسير من خلال ما طُرح في الفكرة الرئيسية للنظريّة من ان اي نافذه مكسورة لم يتمّ اصلاحها هي مهد للجرائم وتناميها، وعليه يمكننا تلخيص النظريّة في كلمتين هما (الإغفال والغياب)، حيث ان غياب الأجهزة الأمنيّة في المناطق داخل الجدار يؤدي الى وجود الفرصة لدى الجناة لممارسة جريمتهم والاستزادة منها كذلك، والإغفال عن إصلاح الضرر من شأنه زيادة الجريمة لان ذلك يوحي للجناة بعدم وجود اهتمام ومتابعة لاصلاح هذا الضرر مما يعني ممارسة الجريمة.

- **التعلم الاجتماعي أو المخالطة الفارقة:** تعتبر نظريّة التعلم الاجتماعي او المخالطة الفارقة احد النظريات التي اعتمدت على البيئة الاجتماعية في تفسير السلوك الإجرامي والانحراف، ويعد من ابرز روادها العالم سذرلاند (1939) والبيرت بأندورا (1977)، بحيث تعتمد النظريّة على التفاعل ما بين الأفراد، فمن حيث الاختلاط والتفاعل ما بين القرناء او الاقرباء في المجتمع يتم تعلم السلوك، وتعتبر النخب في الجماعة الواحدة هي الموجهة لسلوك المجموعة بالشكل العام، وما يزيد الامر تعقيدا تلك التعريفات والمفاهيم المحبذة عن السلوك في داخل المجموعة الواحدة، بحيث يصبح ذلك رواسب ثقافية موروثة ما بين جماعات الرفاق التي تحكمهم علاقات حميمية، وتصبح التعريفات الإجرامية او السلوك الشاذ سلوك طبيعي بين عموم هذه المجموعة، وكل ذلك يأتي بعد ضعف الضوابط الاجتماعية وحالة اللامعياريّة في ممارسة السلوك، إن ضعف الرقابة او غيابها يدفع الأفراد الاسوياء الى تجاوز المعايير والانخراط في تعلم السلوك الشاذ من الأفراد الغير اسوياء او المجرمين. (الوريكات، 2013) و(عابدين، 2020).

وتتمحور الفكرة العامة حول تلك النظريّة على تعلم السلوك وذلك من خلال الاحتكاك والتفاعل، بحيث "تعتمد النظريّة على مبدأ تعلم السلوك من خلال القرناء او الأفراد الذي يختلط بهم بشكل اوسع، فإن الاحتكاك مع المجرمين من الطبيعي ان ينقل السلوك الإجرامي من خلال التعلم، تعلم الاشكال الإجرامية والبواعث التي تؤدي الى الجريمة" (سالم وعلي وسالم، 2015)، وعليه وبناء على ما سبق فإن السلوك الإجرامي في الجماعة الواحدة يعتبر تفاعل ما بين الأفراد من خلال تعلمهم لمفاهيم موحدة عن القوانين والاعمال الإجرامية، وكيفية النظر الى هذه القوانين من خلال السلوك الجمعي الذي يطفو على السطح في المجموعة الواحدة، ان نظريّة التعلم الاجتماعي تدعم انتقال الجريمة الى المناطق القريبة من الجدار نتيجة ضعف عامل الردع في التجمعات السكانية المعزولة، حيث ان انتقال هذه الجرائم من جرائم تهريب النفايات او المخدرات او انتقال نشاط العصابات الإجرامية من داخل الخط الاخضر الى مناطق الضفة الغربيّة من شأنه ان يؤدي الى زيادة احتكاك الجيل الشاب بعصابات الجريمة في هذه المناطق، مما يضاعف من خطر تعلمهم للسلوك الإجرامي من خلال مخالطة هذه العصابات نتيجة عملها في تلك المناطق.

4.2 الدراسات السابقة وذات العلاقة:

انه وبالاطلاع على مجموع الدراسات السابقة وذات العلاقة، لقد تبين وجود مجموعة من الدراسات التي بحثت في الاثار المترتبة من اقامة الجدار على المجتمع الفلسطيني من ناحيه الجدار في القانون الدولي، ومن ناحية اخرى تطرقت بعض هذه الدراسات الى الاثار السلبيّة المترتبة على النواحي الطبيعيّة والبيئة بكافة اشكالها في المجتمع الفلسطيني ومدى تأثير الجدار على الحياة الاجتماعية والاقتصاديّة والخدمات، لعل من اهم هذه الدراسات ما يلي:

اولاً: الدراسات العربية:

- دراسة (ربعي، 2023) بعنوان "**القيمة القانونية لفتوى محكمة العدل الدولية حول الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة**"، هدفت الدراسة الى التعرف على القيمة القانونية لفتاوى محكمة العدل الدولية، لقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي واعتمد على التتبع التاريخي والملاحظة لكافة القرارات والفتاوي القانونية التي صدرت عن محكمة العدل الدولية حول الجدار، توصلت الدراسة الى ان الفتاوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية سوابق قضائية مهمه، كما ان هذه الفتاوي اضافة قيمة تضاف للقضية الفلسطينية.
- دراسة (زايد، 2019) بعنوان "**واقع الاستيطان والجدار الفاصل في محافظة قلقيليّة**" هدفت الدراسة الى التعرف على وضع محافظة قلقيليّة منذ بداية النشاط الاستيطاني الاسرائيلي فيها، وتطور النشاط الاستيطاني وواقع مسار جدار الضم والتوسع، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بحيث اعتمدت الدراسة على التقارير والبيانات والخرائط من المؤسسات الرسمية والاعلامية والدولية بالاضافة الى بعض المواقع التابعة لمؤسسات اعلامية وحقوقية اسرائيلية في جمع المعلومات والبيانات، توصلت الدراسة الى ان الاحتلال يدرك أهميّة موقع محافظة قلقيليّة بحكم قربها من اراضي (48) ويعمل منذ احتلاله للضفة الغربيّة على بسط السيطرة الامنية على التجمعات السكانية في المحافظة، فأنشا المستوطنات والطرق الالتفافية كل ذلك من اجل ضم مساحات من هذه المحافظة وكان اخر اجراءاته وليست الأخيره اقامة جدار الضم والتوسع.
- دراسة (مركز رؤيا للتنميّة السياسيّة، 2018) بعنوان "**أثر جدار الفصل العنصري على الحياة الاجتماعية للفلسطينيين**"، هدفت الدراسة الى توضيح الحياة الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني بعد إقامة جدار الضم والتوسع، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت على الملاحظة والتتبع التاريخي في جمع البيانات والتقارير والمعلومات الصادرة حول الجدار من مؤسسات حكومية، توصلت الدراسة الى وجود تأثيرات سلبية على حياة المواطن الفلسطيني بسبب مصادرة الاراضي وبناء الجدار،

كما وتوصلت الى اهم الاثار الاجتماعية التي خلفها الجدار على المجتمع الفلسطيني وهي (التعليم، حرية التنقل بين العائلات الفلسطينية) التي تمثل بمجموعها شكلًا من أشكال العقاب الجماعي التي يمارسها الاحتلال باستمرار.

• دراسة (دويك، 2015) بعنوان "**الجدار القاتل واثاره السلبيّة على الشعب الفلسطيني**"، هدفت الدراسة الى التعرف على الأثار الصحية والاجتماعية والنفسية والتعليميّة والحضارية المترتبة من الجدار على الشعب الفلسطيني، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والتحليل الوصفي للمضمون واعتمدت على جمع البيانات من خلال التقارير الصادرة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، توصلت الدراسة إلى أن غايات بناء الجدار كانت متعددة ولم يكن العامل الامني هو الوحيد في بناؤه وإنما للسيطرة على الأراضي والمياه والثروات الطبيعيّة في المجتمع الفلسطيني، ولا سيما نهب التراث الثقافي والاثار للمجتمع الفلسطيني من خلال طمسها ونهبها، ولم تقتصر اثار الجدار على العامل الاقتصادي ونهب الموارد فقط بل تجاوزت ذلك الى كافة مناحي الحياة سواء صحيا او اجتماعيا او نفسيا او حضاريا او تعليميا، كما اوضحت الدراسة موقف الدول برفض جدار الفصل العنصري وتطرقت الى بعض الدول التي تربطها مصالح بإسرائيل.

• دراسة (دويك، 2013) بعنوان "**جدار الفصل العنصري واثاره السلبيّة على الفلسطينيين**"، هدفت الدراسة الى التعرف على جدار الضم والتوسع العنصري، متتبعا بالمنهج التاريخي ومنهج التحليل الوصفي للتقارير والمعلومات المتعلقة بإقامة الجدار في محاولة لتفسيرها، في هذه الدراسة تحدث دويك عن الاثار المترتبة على بناء جدار الفصل العنصري ومدى تأثيره على المجتمع الفلسطيني وكيف لإسرائيل ان دأبت منذ نشأتها الى استخدام ابشع الوسائل والاساليب المخالفة للقانون الدولي لترهيب الشعب الفلسطيني ودفعه لترك ارضة التي سيطرت عليها واعاقة حركة المواطن الفلسطيني داخلها، اضافة الى ان الدراسة رصدت كافة الاحتجاجات الشعبية والدوليّة، ودور القانون الدولي في توضيح عدم شرعية جدار الفصل العنصري الذي يبنى على حساب حقوق المواطن الفلسطيني في حريته وحقة في استخدام ارضة والتنقل بحرية في دولته، كما ان هذه الدراسة قامت على توضيح ما هو الجدار والمحاولات الاسرائيليّة في بناؤه وترسيخه واقعا على الأراضي الفلسطينية، وكانت نتائج الدراسة تدعم ان هذا الجدار يقوض كافة الحلول الرامية الى اقامة دولتنا المستقلة من خلال تقطيع اوصالها والسيطرة على كافة الموارد ومنع تحرك السكان وان هنالك اثار اقتصادية واجتماعية ونفسية تنعكس على المجتمع الفلسطيني.

• دراسة (شبير، 2008) بعنوان "**جدار الفصل واثارة على مستقبل الاراضي الفلسطينية**"، هدفت الدراسة الى توضيح خطورة اقامة الجدار على مستقبل الاراضي اولاثار السلبيّة الناجمة عنه على المواطن الفلسطيني، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي مستعينة بالمنهج الوصفي التحليلي، من خلال ما تم جمعه من معلومات وتقارير من مؤسسات رسمية وغير رسمية، توصلت الدراسة الى الدور البارز

للولايات المتحدة الامريكية في دعمها لإسرائيل، وابرزت حجم الخسائر التي لحقت بالشعب الفلسطيني، بالإضافة الى سعي اسرائيل المتواصل للسيطرة على مدينة القدس وان اسرائيل مستمرة في اقامة الجدار ومصادرة الاراضي وهدم البيوت وفرض نفسها على الواقع بالقوة وبمساعدة امريكيّة.

- دراسة (العارضة، 2007) بعنوان "**جدار الفصل الاسرائيلي في القانون الدولي**"، هدفت الدراسة الى التعرف على موقف القانون الدولي ودول العالم من جدار الفصل والتوسع العنصري، استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي من خلال جمع الحقائق وتفسيرها، وقد تناولت عدة مواضيع كان ابرزها حياة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي، وكيفية ان هذا الجدار لم يكن وليد الصدفة بالتطرق الى التاريخ التمهيدي للاحتلال الاسرائيلي بعزل المواطن الفلسطيني وسلب ارضة، ومن ثم تطرقت الى موقف القانون الدولي ومواقف الدول التي تربطها مصالح مع اسرائيل والدول التي لا تربطها هذه المصالح، ودور محكمة العدل الدوليّة وموقفها من الجدار العنصري، واثبتت نتائج الدراسة ان فكرة الجدار هي فكرة قديمة جديدة تحت مبررات غير مقبولة، وان حقوق السكان المدنيين الفلسطينيين (السياسية، الثقافية، الاقتصاديّة، الاجتماعية، القانونية) هي حقوق محمية ويحظر التعرض لها في ظل القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، موضحة بذلك موقف القانون الدولي والدول من جدار الفصل العنصري.

- دراسة (ابو هلال، 2006) بعنوان "**جدار الضم والتوسع الغربي وتأثيره على مصادر المياه الفلسطينية في الضفة الغربيّة**"، هدفت الدراسة الى التعرف على الاثار التي خلفها الجدار على مصادر المياه في الضفة الغربيّة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مستخدما اداة الاستبانة لجمع البيانات ومراجعة الادبيات السابقة بحيث اختار عينة عشوائية من سكان محافظات الضفة الغربيّة التي يمر بها الجدار، توصلت الدراسة الى ان غالبية المبحوثين يؤكدون ان لجدار الضم والتوسع الاثر البالغ على المياه في الضفة الغربيّة، بحيث حرم الفلسطيني من بعض الابار والينابيع، وتضررت الشبكات الخاصة بالمياه، وتدهورت جودة المياه الخاصة بالسكان، واصبح الفلسطيني يستخدم طرق اخرى غير امنه لتلبية احتياجاته من المياه.

- دراسة (صالح، 2006) بعنوان "**دراسة لبعض الاثار البيئيّة لجدار الضم والتوسع على مناطق شمال الضفة الغربيّة**"، هدفت الدراسة الى التعرف على الاثار التي خلفها الجدار على البيئة الطبيعيّة في محافظات طولكرم وقلقيليّة وجنين، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كما استعانت بالاستبانة لجمع البيانات من عينة عشوائية في محافظات شمال الضفة الغربيّة، كانت النتائج تؤكد الاثار السلبيّة للجدار على البيئة المختلفة، ودور الجدار في عزل السكان وفصلهم عن اراضيهم، وتقطيع الطرق وشبكات المياه وفصل المزارعين عن اراضيهم، واجبارهم على استحداث مكبات للنفايات جديدة نتيجة لعزلهم عن المكبات التي كانت قبل الجدار، ومن ناحية اخرى الاثار السلبيّة للجدار على التحصيل

العلمي للطلاب نتيجة لتعثر وصولهم الى مدارسهم، كما ان بناء الجدار اثر على استخدام الاراضي وكانت له انعكاسات على التنوع الحيوي بالإضافة الى صعوبة الوصول الى المناطق السياحية والاثرية.

- دراسة (سلمان، 2005) بعنوان "**تقيم الاثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربيّة**"، هدفت الدراسة الى التعرف على الاثر البيئي المترتب على انشاء جدار الضم والتوسع، بالإضافة الى الاثر البيئي على حياة المواطن الفلسطيني، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الكمي مستعينة في الاستبانة لجمع البيانات من عينة عشوائية من سكان المحافظات من الشمال الى الجنوب، توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج تتمحور حول مدى النتائج السلبيّة التي ترتبت من بناء الجدار على الجانب التعليمي والبيئي والاقتصادي، وكان من الاثار المترتبة على بناء الجدار في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربيّة انه اثر على نواحي عدة كان ابرزها الاعتبارات الاقتصاديّة فقد كان الاثر البالغ على اقتصاد المجتمع الفلسطيني، اضافة الى انه اثر على الجانب الزراعي من خلال الاستيلاء على الاراضي ونهب خيراتها وتقطيع اواصل المحافظات وقطع الطريق ما بين المزارعين واراضيهم، بالإضافة الى انه كان للجدار الاثر البالغ في المجال التعليمي والاجتماعي ايضا.
- دراسة (جبر، 2005) بعنوان "**تأثيرات الجدار الفاصل على التنميّة السياسية في الضفة الغربيّة**"، والتي هدفت الى التعرف على التنميّة السياسية في ظل اقامة جدار الضم والتوسع ومدى انعكاس الجدار على ذلك، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة الى المنهج التاريخي، قامت الدراسة على جمع التقارير والمعلومات حول الجدار والتنميّة السياسية وتحليل ذلك، وتناولت الدراسة أثر الجدار الفاصل على التنميّة السياسة في المجتمع الفلسطيني، بحيث ان التنميّة السياسية مدخل لوجود مجتمع متماسك ودولة قوية، هذا بالإضافة الى تأثير الجدار على المقومات التي تدعم هذا المدخل على الارض والمياه، توصلت الدراسة الى نتائج لعل من اهمها ان جدار الضم والتوسع يقطع الطريق امام اقامة دولة فلسطينية لما له من نتائج كارثية على مقومات الدولة، من مصادرة اراضي ومياه وغيرها من تقطيع اوصال هذه الدولة، وان الهدف في بناء الجدار تجاوز الهدف الامني الذي تتذرع به دولة الاحتلال، واشارت الدراسة في نتائجها الى كم الاثار السلبيّة طويلة المدى التي ستنتج عن الجدار في المجالات الاقتصاديّة والاجتماعية والسكانية والصحية والتعليمة.

ثانياً: الدراسات الاجنبية:

- دراسة خمايسة (Khamaisi, 2020) بعنوان "**مواجهة التبعات الاقتصاديّة لقرار ضم الضفة الغربيّة**"، هدفت الدراسة الى توضيح التبعات الاقتصاديّة لقرار ضم الضفة الغربيّة والخطط المناسبة لمواجهة ذلك، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على معلومات ومراجع من منظمة التحرير الفلسطينية وتقارير البنك الدولي وموقع صحفية تضم اراء المسؤولين، ولا سيما موقف الولايات المتحدة الذي تمثل قبل ذلك بصفقة القرن، وبعض الخطط التي من الممكن ان تكون مفيدة لمواجهة القرار، وقد توصلت الدراسة الى ابرز التبعات والخسائر الاقتصاديّة التي من الممكن ان يتعرض لها المجتمع الفلسطيني نتيجة لقرار ضم الضفة الغربيّة لا سيما تقيد الوصول الى الاراضي من خلال فرض القيود على حرية الحركة كما اشار الى تآكل الاقتصاد الوطني وزيادة الفقر والبطالة وتدمير النبية التحتية وتلاشي أمل اقامة الدولة الفلسطينينة.
- دراسة حلايبة (Halaybe, 2018) بعنوان "**العوامل الحاسمة وراء بناء جدار الفصل العنصري في القدس والضفة الغربيّة**"، هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على دوافع بناء جدار الضم والتوسع، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي النقدي في تتبع تصميم خرائط الجدار وعرض العوامل التي ادت الى رسم هذه الخرائط، توصلت نتائج الدراسة الى ان العوامل التي تقف خلف بناء الجدار هي الضم الفعلي للاراضي بالاضافة الى الدافع الامني والذي كان مبرر اسرائيل في اقامة الجدار، كما ان الجدار يهدف الى توسيع الاستيطان وحمايتة وتقويض حل الدوليتن وشل حركة الفلسطينين، بحيث ان المخططين الاسرائيلين كانوا بارعين في رسم هذه الخرائط لتلبية حاجات تلك الخرائط بحيث يشل الجدار حياة الفلسطينين في الضفة الغربيّة ويقطعها مخالفا بذلك القانون الدولي.
- دراسة صادق ولوبرانو (Lubrano & Sadeq, 2018) بعنوان "**تأثير الجدار في الضفة الغربيّة المحتلة/ منهج بايزي لديناميكيات الفقر باستخدام مقاطع عرضية متكررة**"، هدفت الدراسة الى التعرف على الاثار السلبيّة للجدار ومدى تأثيرة على الفقر في الضفة الغربيّة، واستخدمت الدراسة منهج بايزي في تحليل المضمون بحيث يستخدم المنهج دالتين على تأثير العامل المستقل على التابع ويستمر في تحديث البيانات السابقه واللاحقة، وقد اعتمدت الدراسة على البحث في مدى تأثير فقدان الموارد الطبيعيّة والاراضي بالاضافة الى منع سوق العمل في اسرائيل ومدى تأثيرها على الفقر، وعليه توصلت الدراسة الى احتمال عالي بالدخول في مراحل الفقر في الضفة الغربيّة.
- دراسة ونوس (Wannous, 2012) بعنوان "**جدار الفصل: فصل إسرائيل العنصري الكامل**"، تهدف الدراسة الى تحليل شامل وعميق لجدار الضم والتوسع ليس من زاوية المنظور الامني بل باعتباره اداه لفرض نظام الفصل العنصري، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليل والمنهج التاريخي من خلال التحليل الشامل للنصوص والوثائق والامثلة والشهادات الحيّة من معاناة الفلسطينين بكافة المجالات،

توصلت الدراسة الى ان مبرر اسرائيل الامني مبرر واهي ويعتبر ذرائع لضم الارض والسكان وتحقيق الفصل العنصري من خلال اعتبارة اداه لذلك،، وان لهذا الجدار اثر على حياة المجتمع الفلسطيني بكافة المجالات الاقتصاديّة والاجتماعية والتعليميّة والصحية، وقطع اوصال الضفة الغربيّة ومصادرة الاراضي وتدمير الطبيعة.

- دراسة كارتر (Carter, 2006) بعنوان "**فلسطين السلام لا التمييز العنصري**"، تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على الواقع المعقد للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبشكل خاص نقد السياسات الاسرائيليّة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقديم رؤية بديلة للسلام قائمة على العدالة والقانون الدولي، يسعى كارتر إلى تحفيز النقاش حول حقيقة الوضع على الأرض، خاصة في ظل بناء الجدار، ويجادل بأن هذه السياسات تشبه نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) الذي كان قائماً في جنوب أفريقيا، استخدم الباحث المنهج الوصفي في تحليل المضمون بالاضافة الى المنهج التاريخي والمنهج النقدي، واستمد بياناته من التجربة الشخصية له والملاحظة المباشرة والمعلومات المتوفرة من التقارير الدبلوماسية والعملومات الاستخباراتية، توصلت الدراسة الى ان الجدار اكمل الحصار على فلسطين المجزأه في كنتونات، وانتقدت تحريف مسار الجدار وتدميرة للبيئة المحيطة بالاماكن المسيحية في بيت لحم، وتوصلت الى ان الدبلوماسية تستطيع ان تحقق السلام، كما وتوصلت الى العقبات الموجودة في طريق تحقيق السلام.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة وذات العلاقة:

انه وبالاطلاع على الدراسات السابقة وتفحص النتائج التي توصلت اليها، نجد ان كافة الدراسات السابقة اجملت بشكل عام الاثار السلبيّة التي انعكست على المجتمع الفلسطيني، مُوضحة الوضع القانوني للجدار وموقف القانون الدولي من الجدار، فنجد في دراسة (العارضة، 2007) ان الجدار ليس وليد الصدفة انما واقع تم فرضة نتيجة الاطماع الاسرائيليّة القديمة، موضحة موقف الدول التي تحكمها المصالح مع اسرائيل من الجدار، وتطرق (جبر، 2005) في دراسته الى تأثير الجدار على التنميّة السياسية بحيث انه يمنع من اقامة الدولة الفلسطينية ويحطم احلام الجيل بوطنهم المستقل، ويتشابه ذلك مع دراسة (شبيرو، 2008) بحيث يقضي الجدار على مستقبل الاراضي ويحقق هدف اسرائيل في السيطرة على مدينة القدس التي تعتبر عاصمة الدولة الفلسطينية.

اما من ناحية الاثار السلبيّة المترتبة على اقامته فقد تشابهت مجموعة من الدراسات واجمعت علية، وهي دراسة (ابو هلال، 2006) والتي تطرقت الى الاثر السلبي المترتب على مصادر المياه ومصادرة الابار وتقطيع الشبكات والبنية التحتية، وهذا ما يعتبر من الابعاد البيئيّة في المجتمع الفلسطيني، واكد على ذلك دراسة (صالح، 2006) التي وصفت الوضع البيئي واثر ذلك على السكان وتطرقت الى عزلهم والاثر على التنوع الحيوي، واشتركت مع ذلك دراسة (سلمان، 2005) التي بحثت في تقيم الاثر البيئي وكيف لذلك ان يؤثر على الابعاد الاجتماعية والخدمات في المجتمع الفلسطيني، وتباعا لذلك جاءت دراسة

(خمايسة، 2020) لإيضاح الاثار السلبيّة الجانب الاقتصادي والخسائر والتبعات التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني نتيجة اقامة جدار الضم والتويع، بحيث اجملت دراستي (دويك، 2013 و2015) تاريخ الجدار والاثار المترتبة علية، حيث تطرقت الدراسة الاولى الى تاريخ اقامة الجدار، والاطماع الاسرائيليّة في السيطرة على الارض وتقطيع اواصل المناطق، ولحقتها الدراسة الثانية التي تطرقت الى الاثار الاجتماعية والاقتصاديّة والنفسية التي لحقت إقامة جدار الضم والتوسع، من الملاحظ لنا ومما سبق ان بعض هذه الدراسات اهتمت بالأبعاد القانونية والسياسية للجدار، وبعضها الآخر اهتم في الاثار البيئيّة السلبيّة، وعليه نجد ان هناك ضعف في الدراسات التي اهتمت في الجوانب الاجتماعية من حيث الخدمات والتعليم والعلاقات الاجتماعية والجانب النفسي والاقتصادي في المجتمع، وهذا ما ستغطيه الدراسة الحاليّة.

رابعاً: أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وذات العلاقة:

لقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في موضوع البحث الذي سوف تتناوله والمُتمثل في "**جدار الضم والتوسع وانعكاساته السلبيّة على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص/ محافظة قلقيليّة أنموذجًا**"، من حيث حداثة الموضوع وعدم وجود دراسة محلية سابقة تناولت ذلك الموضوع على حد العلم، كما وتميزت الدراسة كذلك في:

- أنها تجمل كافة الإنعكاسات المترتبة على اقامة الجدار البيئيّة والاقتصاديّة والاجتماعية والامنية، فهي لن تنحصر بانعكاسات محدودة للجدار كما الدراسات السابقة وذات العلاقة.
- أنها تتطرق الى خصاص الجدار ومدى تأثيره على ارتفاع مؤشرات الجريمة في محافظة قلقيليّة، وهذا يمثل إضافة نوعية مهمة، حيث تربط بين الجدار والتغيرات في أنماط السلوك الإجرامي وارتفاع معدلات الجريمة، وهو جانب لم يتم تناوله بشكل مباشر وعميق في الدراسات السابقة.
- أنها بحثت في وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص ممن لديهم احتكاك مباشر مع ما خلفة الجدار من انعكاسات سلبية على ارض الواقع، حيث تم اختيارهم لاطلاعهم المباشر على هذه الإنعكاسات، وهذا من شأنه ان يؤدي الى نتائج عميقة وواضحة.
- أنها استخدمت المنهج الوصفي في تحليل اراء العينة فيما يلمسوه من انعكاسات سلبية على الارض نتيجة الجدار، لما لهذا المنهج من قدرة على وصف الظاهرة وتحليلها بالاعتماد على البيانات والمعلومات التي جمعت من خلال المصادر الأوليّة والمُتمثلة في اداة الاستبانة والمصادر الثانويّة المُتمثلة بالمصادر والمراجع.
- تحديد نطاقها الجغرافي فهي تركز على محافظة قلقيلية لما لهذه المحافظة من أهميّة جيوسياسية وكونها من أكثر المحافظات تأثرا بالجدار، فهذا يعطي تحليل اعمق واشمل لاثار الجدار على ارتكاب الجريمة.

- التخصص المباشر في الربط ما بين اثار الجدار وارتفاع الجريمة، فهنالك غياب صريح لموضوع الدراسة على المستوى المحلي والعالمي، فالدراسة تمتاز بانها ستقدم تفسيرات أكثر تفصيلاً حول الآليات التي يساهم بها الجدار في زيادة معدلات الجريمة أو تغيير أنماطها.

بالمجل، ستقدم الدراسة إضافة قيمة للمجال من خلال تركيزها الحصري على العلاقة بين جدار الضم والتوسع وارتكاب الجريمة، معتمدة على منظور نوعي من المختصين في منطقة جغرافية بالغة الأهميّة.

الفصل الثالث:

الطريقة والاجراءات

1.3 مقدمة:

تناول الفصل الثالث وصفاً كاملا ودقيقا للإجراءات التي تم اتباعها لتنفيذ الدراسة، والتي من ضمنها التعريف على منهج الدراسة واجراءاتها، وتصميم اداة الدراسة واختبار صدقها وثباتها كما تناول وصف مجتمع الدراسة وعينته، وبيان إجراءات الدراسة والأساليب الإحصائيّة التي استخدمت في معالجة النتائج، وذلك بهدف الوصول الى النتائج والتوصيات، وفيما يأتي وصف لهذه الإجراءات.

2.3 منهج الدراسة:

من أجل إتمام أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي بشقة الكمي، وذلك من خلال استخدام أداة الاستبانة، حيث يعمل المنهج الوصفي على وصف الظاهرة موضوع الدراسة **(جدار الضم والتوسع وانعكاساته السلبيّة على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص/ محافظة قلقيليّة أنموذجًا")** كما هي على أرض الواقع، وتحليل بياناتها وتوضيح الأثر بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تحتويها والآثار التي تحدثها، وهو إحدى أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم المستخدم لوصف وتفسير ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها بواسطة جمع بيانات ومعلومات مقننة عن المشكلة أو الظاهرة، وتحليلها وتصنيفها وإخضاعها لدراسات دقيقة،

وذلك من خلال الرجوع الى مجموع من الدراسات السابقة التي تعنى بموضوع الدراسة من مصادر علمية متعددة، وهنا يتم تحليلها ووضع الاساس العلمي والإطار النظري والنظريات المفسرة لموضوع الدراسة.

3.3 إجراءات الدراسة:

تم اجراء الدراسة بمجموعة من الخطوات المتتالية والمتسلسلة، فبداية كانت ملاحظة الواقع المترتب على إقامة الجدار في محافظة قلقيليّة وما اعقب ذلك من اضرار على الواقع في المحافظة، حيث تمّ الرجوع الى الاحصائيات المتوفرة لمؤشرات الجريمة في الضفة الغربيّة بشكل عام وفي محافظة قلقيليّة بشكل خاص، وبناء علية تم تحديد مشكلة الدراسة وعنوانها وما الى ذلك من أهداف وأهميّة في اجراء هذه الدراسة، وتحديد المجتمع والعينة المراد سحبها من مجتمع الدراسة وهم العاملين في اقسام تختص في حصر ومعالجة الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع تتبع لمؤسسات حكومية داخل محافظة قلقيليّة، ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والإطار النظري المتعلق بموضوع الدراسة تم وضع المحاور الرئيسية لتصميم اداة الدراسة وهو الاستبيان بإشراف الدكتورة وفاء الخطيب مشرفة الرسالة، وقد مر الاستبيان بمراحل متعددة من الصياغة والتعديلات من قبل المشرفة ومجموعة من المحكمين كما في الملحق رقم (4) الخاص بمحكمي الاستبيان، ليخرج بصورته النهائية كما في الملحق رقم (1)، بعد ذلك تم تجهيز الاستبيان الكترونيا، وبعد الحصول على الموافقات اللازمة لتوزيعه على العينة القصديّة من العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تم توزيعه الكترونيا عليهم، ومن ثم تم الاجابة عليه في مدة لا تتجاوز الاسبوعين، وبعد اجابة أفراد العينة تم ترقيم وترميز الاستبيان، وتم توزيع البيانات حسب الأصول ومعالجتها إحصائياً بواسطة جهاز الحاسوب للحصول على النتائج المطلوبة.

4.3 أداة جمع البيانات:

بعد الاطلاع على عدداً من الدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة، تم بناء اداة الاستبانة وفق الخطوات الآتية:

- تعيين الاقسام والمحاور الرئيسة وما تحتوية من ابعاد بالاتفاق مع مشرفة الدراسة.
- توضيح الفقرات التي تقع تحت كل محور.
- تهيئة الاستبانة في صورتها الأوليّة.
- عرض الاستبانة على المشرفة لاختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
- عرض الاستبانة على (8) محكمين من الأساتذة المختصين بموضوع الدراسة وخبير إحصائي، بهدف تحكيمها، لمزيد من التوضيح حول أسماء المحكمين أنظر/ي الملحق رقم (5).

- بعد إجراء تعديلات المحكمين تم حذف وإضافة وتعديل وصياغة الفقرات بشكلها النهائي، حيث احتوت الاستبانة بصورتها النهائيّة كما في ملحق رقم (1) على قسمين هما:
  - القسم الأول: تكون من البيانات الديموغرافيّة وعددها (9).
  - القسم الثاني: تكون من (3) أسئلة فرعية كما يلي:
- السؤال الفرعي الاول: (واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة): تكون من بعدين هما:
  - البعد الأول: مواصفات (خصائص) الجدار، اشتمل على (8)
  - البعد الثاني: الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن جدار الضم والتوسع على محافظة قلقيليّة على كل من الأفرع الآتية:
    - الفرع الاول: الجانب البيئي: اشتمل على (8) فقرات.
    - الفرع الثاني: الجانب الاقتصادي "الزراعة، العمل، التجارة، السياحة": اشتمل على (12) فقرة.
    - الفرع الثالث: الجانب الاجتماعي: اشتمل على (10) فقرة.
    - الفرع الرابع: الجانب الأمني: اشتمل على (7) فقرات.

- السؤال الفرعي الثاني: (واقع الجريمة في محافظة قلقيليّة)، اشتمل على فقرتين.
- السؤال الفرعي الثالث: (انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة)، اشتمل على (23) فقرة.
- السؤال الفرعي الرابع: تأثير خصائص المبحوثين على اجاباتهم، حيث سيتم الاجابه على هذا السؤال من خلال مجموعة من الفرضيات التي سيتم اختبارها وتفسيرها في الفصل الرابع والخامس.

وهنا أُعطيِ لكل فقرة وزن مدرج وفق سلم متدرج خماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة) كما على النحو الآتي (5، 4، 3 ، 2 ، 1)، والجدول رقم (1.3) يوضح ذلك.

جدول رقم (1.3): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الإجابة	موافق بشدة	موافق	موافق نوعاً ما	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

وقد اعتمدت الدراسة خمسة مستويات تم تحديدها وفقاً للمعادلة الآتية: (المدى الأعلى – المدى الأدنى) مقسوماً على خمسة مستويات (5-1) ÷ (5) = (0.8)، ولمزيد من التوضيح حول اقسام الاستبانة بصورتها النهائيّة أنظر/ ي الجدول رقم (2.3).

جدول رقم (2.3): محاور وابعاد أداة الاستبانة بصورتها النهائيّة

الرقم	محاور وأبعاد أداة الاستبيان	عدد الفقرات
السؤال الفرعي الاول: واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة		
	البعد الأول: مواصفات (خصائص) الجدار	8
البعد الثاني: الإنعكاسات السلبيّة الناجمة من الجدار على حياة المواطن الفلسطيني، ويشمل		
	الفرع الاول:الإنعكاسات السلبيّة على البعد البيئي	8
	الفرع الثاني: الإنعكاسات السلبيّة على البعد الاقتصادي	12
	الفرع الثالث: الإنعكاسات السلبيّة على البعد الاجتماعي	10
	الفرع الرابع: الإنعكاسات السلبيّة على البعد الامني	7
	المجموع	**45**
	السؤال الفرعي الثاني: واقع الجريمة في محافظة قلقيليّة	2
	السؤال الفرعي الثالث: انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة	23
	المجموع الكلي	**70**

5.3 صدق إداة الدراسة:

تمّ التأكد من صدق الأداة من خلال فحص كل من:

- **صدق المحكمين (الصدق الظاهري Face Validity):** عرضت الاستبانة بصورتها الأوليّة على (8) محكمين من الأساتذة الجامعيين المتخصصين كما هو موضح في الملحق رقم (4) ممن يعملون في الجامعات الفلسطينية في محافظات الضفة الغربيّة، وأبدوا ملاحظاتهم وآرائهم في فقرات الاستبانة، ومدى انتماء الفقرات ومناسبتها إلى كل بعد من أبعاد الاستبانة، وكذلك وضوح صياغتها اللغوية، وفي ضوء تلك الآراء تم استبعاد بعض الفقرات وإضافة وتعديل بعضها الآخر الى ان وصلت الى صورتها النهائية كما هو موضح في ملحق رقم (1).
- **صدق الاتساق الداخلي (صدق البناء) (Construct Validity):** تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل بعد من أبعاد الاستبانة، والدرجة الكليّة للاستبانة، وكذلك تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة، والدرجة الكليّة للبعد الذي تنتمي إليه، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وفيما يلي بيان نتائج صدق الاتساق الداخلي حسب محاور ومجالات الدراسة، كما في جداول رقم (3.3) و(4.3) و(5.3) و(6.3) و(7.3) و(8.3) و(9.3).

الجدول رقم (3.3): معامل ارتباط واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة مع كل فقرة من فقرات البعد الأول (مواصفات (خصائص) الجدار) مع الدرجة الكليّة للبعد

الرقم	الفقرة	الارتباط بالبعد	الدلالة الإحصائيّة	الارتباط بالمتغير	الدلالة الإحصائيّة
1	تمّ بناؤه على اراضي الضفة الغربيّة.	.766**	.000	.704**	.000
2	كافة حدود محافظة قلقيليّة محاطة بالجدار.	.756**	.000	.750**	.000
3	الجدار مجهز بتكنولوجيا عاليّة.	.820**	.000	.794**	.000
4	أُنشأ الجدار من أسلاك شائكة وحائط اسمنتي.	.895**	.000	.809**	.000
5	تتحكم بوابات الجدار بعبور المواطنين من خلال تصاريح أمنيّة إسرائيليّة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي.	.849**	.000	.787**	.000
6	يحيط بالجدار أبراج عسكرية ممتدة على خط سيرة.	.886**	.000	.857**	.000
7	يحيط بالجدار طريق للدوريات العسكريّة التابعة لسلطات الاحتلال الاسرائيلي.	.921**	.000	.877**	.000
8	يحيط بالجدار خندق على جانبيه.	.761**	.000	.730**	.000

** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد والدرجة الكليّة لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (.704**-.877**) وبذلك تعد فقرات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (4.3): معامل ارتباط واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة مع كل فقرة من فقرات (الإنعكاسات السلبيّة على البعد البيئي) مع الدرجة الكليّة للبعد

الرقم	الفقرة	الارتباط بالبعد	الدلالة الإحصائيّة	الارتباط بالمتغير	الدلالة الإحصائيّة
1	احدث تغير واضح في معالم البيئة الطبيعيّة.	.643**	.000	.545**	.000
2	تقليص مصادر المياه الجوفيّة.	.707**	.000	.590**	.000
3	اعاق عملية التخلص من النفايات.	.764**	.000	.594**	.014
4	عزل الأراضي الزراعية داخل الجدار.	.570**	.000	.503**	.000
5	اقتلاع اعداد كبيرة من الاشجار المثمرة.	.520**	.000	.282*	.012
6	إنخفاض مساحات الأراضي الزراعية الخصبة.	.702**	.000	.626**	.000
7	هجرة اعداد من الحيوانات البرية.	.677**	.000	.569**	.000
8	تلوث البيئة جراء تدمير شبكات الصرف الصحي.	.707**	.000	.586**	.000

** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد والدرجة الكليّة لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (*282.-**626.)، وبذلك تعد فقرات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (5.3): معامل ارتباط واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة مع كل فقرة من فقرات (الإنعكاسات السلبيّة على البعد الإقتصادي) مع الدرجة الكليّة للبعد

الرقم	الفقرة	الارتباط بالبعد	الدلالة الإحصائيّة	الارتباط بالمتغير	الدلالة الإحصائيّة
1	الركود الإقتصادي في المحافظة بسبب إعاقة حركة (التجارة، التسوق).	.566**	.000	.432**	.000
2	إعاقة إستصلاح الأراضي الزراعة.	.763**	.000	.660**	.000
3	إهمال الأراضي الزراعة لعدم القدرة على الوصول اليها.	.601**	.000	.517**	.000
4	تلف المحاصيل الزراعية نتيجة عدم القدرة على تصديرها.	.718**	.000	.702**	.000
5	تدني في مستوى الإنتاج نتيجة إرتفاع التكلفة.	.741**	.000	.690**	.000
6	إرتفاع مستوى البطالة.	.630**	.000	.529**	.000
7	توقف تدفق العمال إلى أعمالهم داخل الأراضي المحتلة.	.639**	.000	.611**	.000
8	السيطرة على اكبر مساحة من الأراضي بهدف تطهيرها من الوجود الفلسطيني.	.599**	.000	.500**	.000
9	إغلاق عدد من المنشآت (التجارية، الزراعية).	.704**	.000	.665**	.000
10	زيادة تكاليف المواصلات جراء سياسة العزل العنصري.	.785**	.000	.721**	.000
11	تقليص تربيّة الثروة الحيوانيّة.	.766**	.000	.692**	.000
12	إنخفاض مستوى النشاط السياحي في المدينة.	.699**	.000	.652**	.000

** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد والدرجة الكليّة لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (**432.-**702.)، وبذلك تعد فقرات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (6.3): معامل ارتباط واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة مع كل فقرة من فقرات (الإنعكاسات السلبيّة على البعد الاجتماعي) مع الدرجة الكليّة للبعد

الرقم	الفقرة	الارتباط بالبعد	الدلالة الإحصائيّة	الارتباط بالمتغير	الدلالة الإحصائيّة
1	التفكك الاجتماعي الناجم عن فصل المحافظة عن المحافظات الآخرى بسبب الجدار.	.642**	.000	.252*	.000
2	التسرب المدرسي من (المدارس، الجامعات) الناجمة عن إعاقة وصول الطلبة لاماكن التعليم بسبب الجدار.	.686**	.000	.175	.000
3	تدني المستوى التعليمي.	.642**	.000	.589**	.000
4	العزلة الاجتماعية الناجمة عن فصل الأسر الفلسطينيّة عن بعضها البعض بسبب الجدار.	.686**	.000	.540**	.000
5	إرتفاع مستوى المشاكل الاسرية.	.769**	.000	.578**	.000
6	تدني مستوى الترابط الاجتماعي.	.725**	.000	.702**	.000
7	عمالة الأطفال.	.678**	.000	.495**	.000
8	تهديد الأمن الغذائي.	.752**	.000	.588**	.000
9	تقلبات المزاج (النفسي، الاجتماعي) لدى المواطنين.	.605**	.000	.393**	.000
10	إرتفاع مستوى الفقر.	.611**	.000	.706**	.000

** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد والدرجة الكليّة لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (.393**-.706**)، وبذلك تعد فقرات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (7.3): معامل ارتباط واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة مع كل فقرة من فقرات (الإنعكاسات السلبيّة على البعد الامني) مع الدرجة الكليّة للبعد

الرقم	الفقرة	الارتباط بالبعد	الدلالة الإحصائيّة	الارتباط بالمتغير	الدلالة الإحصائيّة
1	ضعف السيطرة الأمنيّة الفلسطينية في مناطق الجدار.	.768**	.000	.647**	.000
2	إعاقة عمل الشرطة في القرى القريبة من الجدار حد من المكافحة الميدانيّة للجريمة.	.757**	.000	.577**	.000
3	عرقلة عمل الأجهزة الأمنيّة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي.	.817**	.000	.626**	.000
4	إنخفاض الاحساس بالأمن من قبل المواطنين.	.733**	.000	.670**	.000
5	أعاق جدار الضم والتوسع من إمكانيّة انفاذ القانون.	.852**	.000	.658**	.000
6	تهديد السلم الأهلي في المناطق المعزولة نتيجة الخلافات العائليّة.	.796**	.000	.644**	.000
7	تنامي الجريمة في التجمعات السكانيّة المعزولة بسبب عدم وجود الرقابة الأمنيّة.	.758**	.000	.621**	.000

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد والدرجة الكليّة لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (**577.- **670.)، وبذلك تعد فقرات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

وللتحقق من الصدق البنائي للأبعاد تمّ حساب معاملات الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد الاستبانة والأبعاد الآخرى، وكذلك كل بعد بالدرجة الكليّة للاستبانة والجدول رقم (8.3) يوضح ذلك.

الجدول رقم (8.3): مصفوفة معاملات ارتباط كل بعد من أبعاد الاستبانة والأبعاد الآخرى، وكذلك كل بعد بالدرجة الكليّة للاستبانة.

الأبعاد	البعد الأول	البعد الثاني	البعد الثالث	البعد الرابع	الدرجة الكليّة
الإنعكاسات السلبيّة على البعد البيئي		.761**	.498**	.526**	.806**
الإنعكاسات السلبيّة على البعد الاقتصادي			.670**	.625**	.900**
الإنعكاسات السلبيّة على البعد الاجتماعي				.548**	.834**
الإنعكاسات السلبيّة على البعد الامني					.811**

** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يبين الجدول السابق بأن جميع الأبعاد مرتبطة ببعضها البعض وبالدرجة الكليّة للاستبانة ارتباطاً ذا دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة (0.01) مما يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عاليّة من الثبات والاتساق الداخلي.

الجدول رقم (9.3-أ): معامل ارتباط انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة مع كل فقرة من فقرات البعد الأول مع الدرجة الكليّة للبعد.

الرقم	الفقرة	الارتباط بالبعد	الدلالة الإحصائيّة
1	ازدياد (الإنتحار، محاولات الإنتحار).	.559**	.000
2	سوء الخدمات أدى إلى إرتفاع معدلات الجريمة.	.701**	.000
3	وقت الفراغ للعاطلين كان سببا في إرتفاع معدل الجرائم.	.721**	.000
4	انتقال جرائم الداخل (1948) إلى مناطق خارج الجدار.	.669**	.000
5	إنخفاض مستوى الدخل أدى إلى ظهور جرائم التسول.	.597**	.000
6	البطالة أدت إلى إرتفاع معدلات جرائم السرقة.	.693**	.000
7	الجدار كان سببًا في إرتفاع معدلات جرائم التهريب لبعض السلع إلى مناطق تابعة للجدار.	.698**	.000
8	تسريب الأراضي للاسرائيليين نتيجة سياسة العزل.	.633**	.000
9	نقص المياه الزراعية أدى إلى تهديد السلم الاهلي.	.735**	.000

الجدول رقم (9.3–ب): معامل ارتباط انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة مع كل فقرة من فقرات البعد الأول مع الدرجة الكليّة للبعد.

10	مصادرة الأراضي أدت إلى جرائم الإعتداء ما بين الورثة.	.784**	.000
11	التغير في البيئة الطبيعيّة خلق بيئة داعمة للجريمة.	.774**	.000
12	قطع اواصل المنطقة أدى إلى ازدياد السيارات غير القانونية.	.600**	.000
13	ضعف السيطرة الأمنيّة الفلسطينية دعم جرائم التهريب.	.773**	.000
14	زيادة عدد العاطلين عن العمل أدى إلى انتسابهم لأعمال غير قانونيّة.	.772**	.000
15	أدى تدني المستوى التعليمي الناجم عن التسرب المدرسي بسبب الجدار إلى إرتفاع معدل الجريمة.	.775**	.000
16	تلوث البيئة بالنفايات أدى إلى إرتفاع معدلات جرائم الاعتداء.	.680**	.000
17	ضعف الاقتصاد شجع على جريمة السطو المسلح.	.743**	.000
18	إرتفاع مؤشرات الأعمال الغير مشروعة نتيجة الاحباط.	.718**	.000
19	الضغط الاسري أدى إلى ظهور الجرائم الجنسية.	.660**	.000
20	إعاقة عمل الشرطة حد من محاربة الجريمة.	.663**	.000
21	التأخر في الاستجابة الطارئة نتيجة الجدار أدى إلى إرتفاع ممارسة الجريمة.	.732**	.000
22	زاد الجدار من جرائم التخابر مع العدو.	.719**	.000
23	زاد الجدار من تهريب النفايات الخطرة.	.708**	.000

** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.01 \geq \alpha$)، * دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يوضح الجدول السابق بأن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد والدرجة الكليّة لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.01)، بحيث تراوحت معاملات الارتباط بين (**559.-**784.) وبالتالي تعد فقرات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

6.3 ثبات اداة الاستبانة (Reliability):

من أجل التحقق من ثبات الاستبانة تمّ احتساب ثبات الدرجة الكليّة لمعامل الثبات الخاص بأسئلة الدراسة حسب معامل الثبات كرونباخ الفا (Cronbach Alpha)، وكانت النتيجة تشير إلى تمتع هذه الأداة بثبات يفي بأغراض الدراسة كما هو في الجدول رقم (10.3) الذي يوضح معامل الثبات للمجالات والدرجة الكليّة.

الجدول رقم(10.3): معاملات كرونباخ لكل بعد من أبعاد الاستبانة، وكذلك الاستبانة ككل

البعد	معامل كرونباخ ألفا	عدد الفقرات
ابعادالسؤال الفرعي الاول: واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة		
البعد الأول: مواصفات (خصائص) الجدار	.933	8
البعد الثاني: الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن جدار الضم ويتضمن الافرع الاتية:		
الفرع الأول: الإنعكاسات السلبيّة على البعد البيئي	.806	8
الفرع الثاني: الإنعكاسات السلبيّة على البعد الاقتصادي	.894	12
الفرع الثالث: الإنعكاسات السلبيّة على البعد الاجتماعي	.860	10
الفرع الرابع: الإنعكاسات السلبيّة على البعد الامني	.892	7
الدرجة الكليّة للسؤال الفرعي الاول	**.926**	**45**
السؤال الفرعي الثالث: انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة.	.950	23
الدرجة الكليّة للمقياس	**.950**	**68**

يبين الجدول السابق بأن معامل الثبات الكلي (.950) للاستبانة التي تم اعددها، مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عاليّة من الثبات وبذلك يمكن تطبيقها على مجتمع الدراسة.

7.3 حدود الدراسة ومحدداتها:

تكمن حدود الدراسة بالاتي:

- **الحدود الموضوعيّة:** تتمثل الحدود الموضوعيّة في التعرف على "جدار الضم والتوسع وانعكاساته السلبيّة على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص/ محافظة قلقيليّة أنموذجًا".
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق الدراسة ما بين الفصل الثاني من العام الاكاديمي (2023/ 2024) والدورة الصيفيّة من العام الاكاديمي (2025/2024).
- **الحدود المكانية:** تم تطبيق الدراسة في المؤسسات المُختصة بكل ما يتعلق بموضوع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة والتي تتمثل في (مديرية الحكم المحلي والهيئات المحلية التابعة لها، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، مديرية الزراعة، جهاز الشرطة/ المباحث الجنائية، محافظة قلقيليّة، سلطة جودة البيئة)، حيث يوجد داخل هذه المؤسسات اقسام تختص في حصر الاضرار والإنعكاسات الناتجة عن الجدار والعمل على اصلاح ذلك بالطرق المتاحه

• **الحدود البشريّة:** تتمثل الحدود البشريّة في الموظفين المتخصصين العاملين في المؤسسات المُختصة بموضوع جدار الضم والتوسع، ولمزيد من التوضيح حول كل من الحدود المكانيّة والبشريّة انظر/ي الجدول رقم (11.3).

جدول رقم (11.3): الحدود المكانيّة والبشريّة للدراسة.

المؤسسة	العدد	المرجع: إستنادًا الى
هيئة مقاومة الجدار والاستيطان	30	(اشتيوي، 2024)
مديرية الزراعة	5	(مراعبة، 2024)
الهيئات المحلية	25	(النوري، 2024)
محافظة قلقيليّة	3	(ابو حمدة، 2024)
سلطة جودة البيئة	3	(سنجق، 2024)
المباحث الجنائية	17	(قلالوة، 2024)

في حين تكمن محددات الدراسة بالآتي:

• صعوبة الوصول إلى احصائيات لها علاقة في الجريمة من مصادر مختلفة وذلك لبعد الفترة الزمنية ما بين بناء الجدار والوقت الحالي، فقد كانت الاحصائيات الوحيدة في تلك الفترة هي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبعض الشهادات الحيّة، على الرغم من البحث على احصائيات من النيابة العامة والمباحث الجنائية.

• صعوبة الوصول للبحث في المناطق التي تقع خلف الجدار تحديدا بالفترة الحالية وذلك للوضع الامني المتردي والاجراءات الاسرائيليّة من خلال تصاريح الجدار.

• الاجراءات الاسرائيليّة في الفترة الحالية والمتمثلة في اعاقة الحركة بين مدن الضفة الغربيّة وتقطيع الطرق بالبوابات والحواجز، مما اعاق من حرية الحركة لجمع معلومات اكثر تفصيلا من المزارعين الذين وقعت عليهم هذه الإنعكاسات.

• عدم استجابة بعض المؤسسات في توزيع الاستبيان نتيجة الاعباء الثقيلة التي القيت على عاتقها.

• صعوبة الحصول على احصائية كاملة عن عدد العاملين في المؤسسات المختصة في موضوع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيلية بشكل خاص وفي الضفة الغربية بشكل عام.

• صعوبة تطبيق دليل المقابلة مع أصحاب الاختصاص، بسبب ما يعانيه الشعب من الحرب الإسرائيليّة والإغلاقات الناجمة عنها، علماً بان المقابلات التي احتوتها الدراسة هي عبارة عن مقابلات تمّ اجرائها عبر الهاتف مع بعض المُختصين في مجال جدار الضم والتوسع، وذلك من أجل الحصول على

معلومات تدعم ما احتواه الإطار النظري فقط، وليس بهدف جمع البيانات وتحليلها للوصول الى نتائج من خلالها.

8.3 مجتمع الدراسة وخصائص عينة المبحوثين:

تكون مجتمع الدراسة من كافة الموظفين المتخصصين العاملين في المؤسسات المُختصة بموضوع جدار الضم والتوسع والبالغ عددهم (82) كما في جدول (11.3)، في حين تكونت عينة الدراسة التي تمّ اختيارها باسلوب العينة القصدية من (78) مبحوث، والجدول رقم (12.3) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها

جدول رقم (12.3-أ): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئويّة
الجنس	ذكر	62	79.5
	أنثى	16	20.5
	المجموع	**78**	**100.0**
العمر	30 سنة فما دون	12	15.4
	31-40 سنة	26	33.3
	41-50 سنة	26	33.3
	51 سنة فأكبر	14	17.9
	المجموع	**78**	**100.0**
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط فأدنى	13	16.7
	بكالوريوس	54	69.2
	دبلوم عالي فأعلى	11	14.1
	المجموع	**78**	**100.0**
التخصص	العلوم الاجتماعيّة والانسانيّة	17	21.8
	القانون	8	10.3
	العلوم الأمنيّة	8	10.3
	العلوم الاداريّة والاقتصاديّة	28	35.9
	العلوم التربويّة	6	7.7
	الهندسة وتكنولوجيا المعلومات	9	11.5
	العلوم الصحيّة والطبيّة	2	2.6
	المجموع	**78**	**100.0**

جدول رقم (12.3–ب): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها

مكان السكن	مدينة	18	23.1
	قرية	57	73.1
	مخيم	3	3.8
	المجموع	**78**	**100.0**
قطاع العمل	مدني	29	37.2
	أمني	17	21.8
	هيئات محليّة	32	41.0
	المجموع	**78**	**100.0**
مؤسسة العمل	مديريّة الزراعة	5	6.4
	سلطة جودة البيئة	3	3.8
	هيئة مقاومة الجدار والاستيطان	25	32.1
	الهيئات المحليّة	25	32.1
	محافظة قلقيليّة	3	3.8
	المباحث الجنائيّة	17	21.7
	المجموع	**78**	**100.0**
طبيعة العمل	أمني	14	17.9
	مدني	17	21.8
	إداري	29	37.2
	قانوني	5	6.4
	هندسي	7	9.0
	تقني	3	3.8
	غير ذلك	3	3.8
	المجموع	**78**	**100.0**
سنوات الخبرة	5 سنوات فما دون	18	23.1
	6–10 سنوات	15	19.2
	11–15 سنة	11	14.1
	16–20 سنة	10	12.8
	21 سنة فأكثر	24	30.8
	المجموع	**78**	**100.0**

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس كانت لصالح الذكور بنسبة (79.5%)، ونسبة (20.5%) للأناث، وحسب متغير العمر ان نسبة (15.4%) لعمر (سنة فما دون)، ونسبة (33.3%) لعمر (40-31 سنة)، ونسبة (33.3%) لعمر (50-41 سنة)، ونسبة (17.9%) لعمر (51 سنة فأكبر)، وأما النتائج الخاصة بمتغير المؤهل العلمي توصلت الى أن نسبة (16.7%) لدبلوم متوسط فأدنى، ونسبة (69.2%) لبكالوريوس، و (14.1%) لدبلوم عالي فأعلى، وكشفت النتائج المتعلقة بمتغير التخصص ان نسبة (21.8%) للعلوم الاجتماعيّة والانسانيّة، ونسبة (10.3%) للقانون، ونسبة (10.3%) للعلوم الأمنيّة، ونسبة (35.9%) للعلوم الاداريّة والاقتصاديّة، ونسبة (7.7%) للعلوم التربويّة، ونسبة (11.5%) لهندسة وتكنولوجيا المعلومات، ونسبة (2.6%) للعلوم الصحيّة والطبيّة، في حين توصلت النتائج الخاصة بمتغير مكان السكن أن نسبة (23.1%) للمدينة، ونسبة (73.1%) للقرية، ونسبة (3.8%) للمخيم، وفيما يتعلق بمتغير قطاع العمل توصلت الدراسة الى أن نسبة (37.2%) لمدني، ونسبة (21.8%) لأمني، ونسبة (41.0%) لهيئات محلية، وفيما يخص متغير مؤسسة العمل فقد أظهرت النتائج ان نسبة (6.4%) ل مديريّة الزراعة، ونسبة (3.8%) لسلطة جودة البيئة، ونسبة (32.1%) لهيئة مقاومة الجدار، ونسبة (32.1%) للهيئات المحليّة، ونسبة (3.8%) لمحافظة قلقيليّة، ونسبة (21.7%) للمباحث الجنائية، كما وأظهرت النتائج الخاصة بمتغير طبيعة العمل ان نسبة (17.9%) أمني، ونسبة (21.8%) مدني، ونسبة (37.2%) إداري، ونسبة (6.4%) قانوني، ونسبة (9.0%) هندسي، ونسبة (3.8%) تقني، ونسبة (3.8%) غير ذلك، وفيما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة فقد كشفت النتائج ان نسبة (23.1%) لـ (5 سنوات فما دون)، ونسبة (19.2%) لـ (10-6 سنوات)، ونسبة (14.1) لـ (11-15 سنة)، ونسبة (12.8) لـ (20-16 سنة)، ونسبة (30.8%) لـ (20 سنة فأكثر)، حيث سيتم تفسيرها هذه النتائج في فصل مناقشة النتائج منعاً للتكرار.

9.3 المعالجات الإحصائيّة:

بعد الحصول على اجابات العينة من خلال الاجابة على الاستبانة الالكترونية، التي تمّ ادخالها على برنامج الاكسل وتمّ ترقيم الاستبانات وترميز اجابات كل استبيان، وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائيّة للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، وذلك تمهيدا لاجراء المعالجات الإحصائيّة المناسبة لتحليل البيانات وفقا لأسئلة الدراسة كما على النحو الآتي:

- المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والنسب المئويّة ومعاملات التباين للحصول على النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة.

- اختبار معامل ارتباط بيرسون (Pearson Product-Moment Correlation Coefficient) للتحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها.
- اختبار معامل ارتباط كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للكشف عن ثبات أداة الدراسة.
- اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة للفروقات في المتغيرات الديمغرافية.
- اختبار (t) لعينتين مستقلتين.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

1.4 مقدمة:

يتضمن الفصل الرابع عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقرات الاستبانه، والوقوف على البيانات الشخصية للمستجيبين التي اشتملت على (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائيّة للبيانات التي تمّ جمعها باستخدام برنامج الرزم الإحصائيّة للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة كما هي في هذا الفصل.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة، تمَّ استخراج المتوسطات الحسابيّة، والانحرافات المعياريّة، والنسب المئويّة لفقرات الأداة والأبعاد، وترتيب الفقرات وفقاً لكل بعد، تنازلياً بحسب المتوسطات الحسابيّة، وقد أعطيت للفقرات ذات المضمون الإيجابي (5) درجات عن كل إجابة (موافق بشدة)، و(4) درجات عن كل إجابة (موافق)، و(3) درجات عن كل إجابة (محايد)، ودرجتان عن كل إجابة (معارض)، ودرجة واحدة عن كل إجابة (معارض بشدة).

وتم تحديد خمس فترات للفصل بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة؛ إذ حسبت طول المدى وهو (5−1= 4) ثم قسمت على 5 فترات (5/4 = 0.8) وعليه فإن طول الفترة هو (0.8) لذا تم اعتماد هذا التقدير للفصل ما بين الدرجات، والجدول رقم (1.4) يوضح تلك النتائج.

جدول رقم (1.4): معايير الحكم على متوسط استجابات العينة نحو مفردات الاستبانة وأبعادها

الوزن الرقمي	المتوسط الحسابي		الوزن النسبي		درجة الموافقة
	من	إلى	من	إلى	
1	1.00	أقل من 1.80	20.00	أقل من 36.00	منخفضة جداً
2	1.80	أقل من 2.60	36.00	أقل من 52.00	منخفضة
3	2.60	أقل من 3.40	52.00	أقل من 68.00	متوسطة
4	3.40	أقل من 4.20	68.00	أقل من 84.00	مرتفعة
5	4.20	5.00	84.00	100.00	مرتفعة جداً

2.4 نتائج السؤال الفرعي الأول: واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة.

تضمن هذا السؤال في محتواه بعدين هما مواصفات (خصائص) الجدار، والإنعكاسات السلبيّة له"، وهنا تمّ احتساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لأبعاد واقع جدار الضم في محافظة قلقيليّة كما في الجدول رقم (2.4).

جدول رقم (2.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لأبعاد واقع جدار الضم في محافظة قلقيليّة.

البعد	متوسط الاستجابة*	الانحراف المعياري	النسبة المئويّة	درجة الاستجابة
البعد الأول: مواصفات (خصائص) الجدار	4.24	0.92	84.7	مرتفعة جداً
البعد الثاني: الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد (البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي، الامني).				
اولاً: الإنعكاسات السلبيّة على البعد البيئي	4.68	0.35	93.5	مرتفعة جداً
ثانيا: الإنعكاسات السلبيّة على البعد الاقتصادي	4.63	0.37	92.6	مرتفعة جداً
ثالثاً: الإنعكاسات السلبيّة على البعد الامني	4.63	0.42	92.6	مرتفعة جداً
رابعاً: الإنعكاسات السلبيّة على البعد الاجتماعي	4.23	0.47	84.6	مرتفعة جداً
الدرجة الكليّة للأبعاد	**4.39**	**0.51**	**87.8**	**مرتفعة جداً**

يتضح من الجدول رقم (2.4) أن نتائج واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة كانت مرتفعة جدا على الأبعاد كافة؛ حيث كانت نسبتها المئويّة أكثر من (84%)، وكانت النسبة المئويّة للاستجابة على الدرجة الكليّة للابعاد مرتفعة جدا بدلالة النسبة المئويّة (87.8%)، كما ويتضح من نتائج الجدول ايضاً أن انعكاسات واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة كانت تقديراتها مرتفعة جدا، وبذلك جاء تقدير الدرجة الكليّة للأبعاد كافة مرتفع جدا بمتوسط حسابي قدره (4.39) بانحراف معياري (0.51)، أما أعلى

الأبعاد تقديراً فجاء الشق الاول من البعد الثاني الخاص "بالإنعكاسات السلبيّة على البعد البيئي" إذ جاء المتوسط الحسابي لهذا البعد (4.68) بانحراف معياري قدره (0.35) أما أدنى هذه الأبعاد تقديراً فكان للشق الرابع من البعد الثاني (الإنعكاسات السلبيّة على البعد الاجتماعي)، إذ جاء متوسطه الحسابي (4.23) بانحراف معياري (0.47).

1.2.4 نتائج البعد الأول: مواصفات (خصائص) جدار الضم والتوسع في المحافظة:

من اجل التوصل الى نتائج البعد الأول الخاص بمواصفات (خصائص) الجدار تمّ احتساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة كما في الجدول رقم (3.4).

جدول رقم (3.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة الخاصة بمواصفات (خصائص) الجدار

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة*	الانحراف المعياري	النسبة المئويّة	درجة الاستجابة
5	تتحكم بوابات الجدار بعبور المواطنين من خلال تصاريح أمنيّة إسرائيليّة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي.	4.49	1.07	89.7	مرتفعة جداً
7	يحيط بالجدار طريق للدوريات العسكريّة التابعة لسلطات الاحتلال الاسرائيلي.	4.49	1.03	89.7	مرتفعة جداً
4	أُنشأ الجدار من أسلاك شائكة وحائط اسمنتي.	4.28	1.14	85.6	مرتفعة جداً
6	يحيط بالجدار أبراج عسكرية ممتدة على خط سيرة.	4.27	1.10	85.4	مرتفعة جداً
1	تمّ بناؤه على اراضي الضفة الغربيّة.	4.26	1.42	85.1	مرتفعة جداً
2	كافة حدود محافظة قلقيليّة محاطة بالجدار.	4.18	1.07	83.6	مرتفعة
3	الجدار مجهز بتكنولوجيا عاليّة.	4.14	0.96	82.8	مرتفعة
8	يحيط بالجدار خندق على جانبيه.	3.78	1.06	75.6	مرتفعة
	الدرجة الكليّة	**4.24**	**0.92**	**84.7**	مرتفعة جداً

يتضح لنا من الجدول رقم (3.4) أن مستوى الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص/ محافظة قلقيليّة أنموذجًا على البعد الأول الخاص "**بمواصفات (خصائص) الجدار**" كانت مرتفعة جدا على الفقرات (1، 4، 5، 6، 7) حيث كانت نسبتها المئويّة أكثر من (84%)، وكانت مرتفعة على الفقرات (2، 3، 8) حيث كانت نسبتها المئويّة بين (68.00% – أقل من84.00%)، وكانت النسبة المئويّة للاستجابة على الدرجة الكليّة مرتفعة جدا بدلالة النسبة المئويّة (84.7)، ويتضح من نتائج ايضاً أن الفقرات التي تقيس مستوى الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص/محافظة قلقيليّة أنموذجًا على البعد الأول "مواصفات

(خصائص) الجدار"، كانت تقديراتها بين مرتفعة ومرتفعة جدا، وبذلك جاء تقدير الدرجة الكليّة لبعد (مواصفات "خصائص" الجدار) لعينة الدراسة مرتفعاً جدا بمتوسط حسابي قدره (4.24) وبانحراف معياري (0.92)، أما أعلى الفقرات تقديراً فجاءت الفقرة رقم (5) التي نصها " تتحكم بوابات الجدار بعبور المواطنين من خلال تصاريح أمنيّة إسرائيليّة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي" إذ جاء المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.49) وبانحراف معياري قدره (1.07)، أما أدنى هذه الفقرات تقديراً فكانت الفقرة (8)، والتي نصت على "يحيط بالجدار خندق على جانبيه" إذ جاء متوسطها الحسابي (3.78) وبانحراف معياري (1.06).

2.2.4 نتائج البعد الثاني: الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار في محافظة قلقيلية.

وكما اتمّ الاشارة له سابقا فإن البعد الثاني المتمثل في الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار يضم في محتواه اربعة فروع تفحص مجموعة من الجوانب التي تؤثر على حياة المواطن الفلسطيني، تمثلت هذه الفروع في كل من الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار في محافظة قلقيلية على البعد (البيئي، الاقتصادي، الامني، الاجتماعي) وفيما يلي نتائج هذه الفروع:

1.2.2.4 نتائج الفرع الأول: الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن جدار الضم والتوسع على البعد البيئي:

من اجل التوصل الى نتائج الفرع الاول الخاص بالإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد البيئي تمّ احتساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة كما في الجدول رقم (4.4).

جدول رقم (4.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة الخاصة بالإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد البيئي

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة*	الانحراف المعياري	النسبة المئويّة	درجة الاستجابة
12	عزل الأراضي الزراعية داخل الجدار.	4.83	0.38	96.7	مرتفعة جداً
13	اقتلاع اعداد كبيرة من الاشجار المثمرة.	4.83	0.54	96.7	مرتفعة جداً
14	انخفاض مساحات الأراضي الزراعية الخصبة.	4.82	0.39	96.4	مرتفعة جداً
9	أحدث تغير واضح في معالم البيئة الطبيعيّة.	4.79	0.41	95.9	مرتفعة جداً
10	تقليص مصادر المياه الجوفيّة.	4.68	0.57	93.6	مرتفعة جداً
15	هجرة اعداد من الحيوانات البرية.	4.50	0.72	90.0	مرتفعة جداً
16	تلوث البيئة جراء تدمير شبكات الصرف الصحي.	4.49	0.60	89.7	مرتفعة جداً
11	اعاق عملية التخلص من النفايات.	4.46	0.62	89.2	مرتفعة جداً
	الدرجة الكليّة	**4.68**	**0.35**	**93.5**	مرتفعة جداً

يتضح من الجدول رقم (4.4) أن "**الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد البيئي**" كانت مرتفعة جدا على الفقرات كافة حيث بلغت نسبتها المئويّة أكثر من (84%)، وكانت النسبة المئويّة للاستجابة على الدرجة الكليّة مرتفعة جدا بدلالة النسبة المئويّة (93.5%)، وبذلك جاء تقدير الدرجة الكليّة لفرع (**الإنعكاسات** السلبيّة على البعد البيئي) لعينة الدراسة مرتفعاً جدا بمتوسط حسابي قدره (4.68) وبانحراف معياري (0.35)، أما أعلى الفقرات تقديراً كانت فقرة (عزل الأراضي الزراعية داخل الجدار) إذ جاء متوسط هذه الفقرة الحسابي (4.83) وبانحراف معياري قدره (0.38)، أما أدنى هذه الفقرات تقديراً فكانت الفقرة (11) والتي نصت على"اعاق عملية التخلص من النفايات" إذ جاء متوسطها الحسابي (4.46) وبانحراف معياري (0.62).

2.2.2.4 نتائج الفرع الثاني: الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد الإقتصادي، بمكوناته (الزراعة، العمل، التجارة، السياحة):

من اجل التوصل الى نتائج الفرع الثاني الخاص بالإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد الاقتصادي تمّ احتساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة كما في الجدول رقم (5.4).

جدول رقم (5.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة الخاصة بالإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد الإقتصادي بمكوناته (الزراعة، العمل، التجارة، السياحة)

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة*	الانحراف المعياري	النسبة المئويّة	درجة الاستجابة
19	إهمال الأراضي الزراعة لعدم القدرة على الوصول اليها.	4.83	0.38	96.7	مرتفعة جداً
24	السيطرة على اكبر مساحة من الأراضي بهدف تطهيرها من الوجود الفلسطيني.	4.79	0.49	95.9	مرتفعة جداً
18	إعاقة استصلاح الأراضي الزراعة.	4.76	0.43	95.1	مرتفعة جداً
26	زيادة تكاليف المواصلات جراء سياسة العزل العنصري.	4.68	0.50	93.6	مرتفعة جداً
23	توقف تدفق العمال إلى أعمالهم داخل الأراضي المحتلة.	4.63	0.54	92.6	مرتفعة جداً
17	الركود الاقتصادي في المحافظة بسبب إعاقة حركة (التجارة، التسوق).	4.60	0.57	92.1	مرتفعة جداً
22	ارتفاع مستوى البطالة.	4.59	0.59	91.8	مرتفعة جداً
25	إغلاق عدد من المنشآت (التجارية، الزراعية).	4.56	0.52	91.3	مرتفعة جداً
20	تلف المحاصيل الزراعية نتيجة عدم القدرة على تصديرها.	4.54	0.64	90.8	مرتفعة جداً
21	تدني في مستوى الإنتاج نتيجة ارتفاع التكلفة.	4.54	0.53	90.8	مرتفعة جداً
27	تقليص تربيّة الثروة الحيوانيّة.	4.53	0.64	90.5	مرتفعة جداً
28	انخفاض مستوى النشاط السياحي في المدينة.	4.51	0.60	90.3	مرتفعة جداً
	الدرجة الكليّة	**4.63**	**0.37**	**92.6**	مرتفعة جداً

نستنتج من الجدول رقم (5.4) أن مستوى الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن جدار الضم والتوسع على البعد الاقتصادي بمكوناته (الزراعة، العمل، التجارة، السياحة) كانت مرتفعة جدا على الفقرات كافة حيث بلغت نسبتها المئويّة أكثر من (84%)، وكانت النسبة المئويّة للاستجابة على الدرجة الكليّة مرتفعة جدا بدلالة النسبة المئويّة (92.6%)، كما ونستنتج من نتائج الجدول أن الفقرات التي تقيس مستوى "الإنعكاسات السلبيّة على البعد الاقتصادي بمكوناته (الزراعة، العمل، التجارة، السياحة) كانت تقديراتها مرتفعة جدا، حيث كانت تقديرات الدرجة الكليّة لبعد (الإنعكاسات السلبيّة على البعد الإقتصادي بمكوناته (الزراعة، العمل، التجارة، السياحة) لعينة الدراسة مرتفعاً جدا بمتوسط حسابي قدره (4.63) وبانحراف معياري (0.37)، أما أعلى الفقرات تقديراً فجاءت الفقرة رقم (19)، ونصت هذه الفقرة على" إهمال الأراضي الزراعة لعدم القدرة على الوصول اليها" إذ جاء المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.83) وبانحراف معياري قدره (0.38)، أما أدنى هذه الفقرات تقديراً فكانت الفقرة (28)، ونصت على "انخفاض مستوى النشاط السياحي في المدينة"، إذ جاء متوسطها الحسابي (4.51) وبانحراف معياري (0.60).

3.2.2.4 نتائج الفرع الثالث: الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد الاجتماعي:

من أجل التوصل إلى نتائج الفرع الثالث الخاص بالإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد الاجتماعي تمّ احتساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة كما في الجدول رقم (6.4).

جدول رقم (6.4 –أ): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة بالإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد الاجتماعي

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة*	الانحراف المعياري	النسبة المئويّة	درجة الاستجابة
38	ارتفاع مستوى الفقر.	4.54	0.55	90.8	مرتفعة جداً
29	التفكك الاجتماعي الناجم عن فصل المحافظة عن المحافظات الآخرى بسبب الجدار.	4.45	0.62	89.0	مرتفعة جداً
36	تهديد الأمن الغذائي.	4.45	0.62	89.0	مرتفعة جداً
32	العزلة الاجتماعية الناجمة عن فصل الأسر الفلسطينيّة عن بعضها البعض بسبب الجدار.	4.44	0.62	88.7	مرتفعة جداً
37	تقلبات المزاج (النفسي، الاجتماعي) لدى المواطنين.	4.38	0.59	87.7	مرتفعة جداً
34	تدني مستوى الترابط الاجتماعي.	4.13	0.78	82.6	مرتفعة

جدول رقم (6.4 –ب): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة بالإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد الاجتماعي

30	التسرب المدرسي من (المدارس، الجامعات) الناجمة عن إعاقة وصول الطلبة لاماكن التعليم بسبب الجدار.	4.12	0.64	82.3	مرتفعة
31	تدني المستوى التعليمي.	3.99	0.85	79.7	مرتفعة
35	عمالة الأطفال.	3.99	0.88	79.7	مرتفعة
33	إرتفاع مستوى المشاكل الاسرية.	3.82	0.89	76.4	مرتفعة
	الدرجة الكليّة	**4.23**	**0.47**	**84.6**	**مرتفعة جداً**

يتضح من الجدول رقم (6.4) أن مستوى الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص/ محافظة قلقيليّة أنموذجًا على الفرع الثالث (الإنعكاسات السلبيّة على البعد الاجتماعي) كانت مرتفعة جدا على الفقرات (29، 31، 35، 36، 37، 38) حيث بلغت نسبتها المئويّة أكثر من (84%)، وكانت مرتفعة على الفقرات (30، 31، 33، 34،35)، حيث بلغت نسبتها المئويّة بين (68.00% – أقل من84.00%)، وكانت النسبة المئويّة للاستجابة على الدرجة الكليّة مرتفعة جدا بدلالة النسبة المئويّة (84.6%).

ويتضح من نتائج الجدول أعلاه أن الفقرات التي تقيس الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص/ محافظة قلقيليّة أنموذجًا" على البعد الاجتماعي، كانت تقديراتها بين مرتفعة جدا ومرتفعة، وبذلك جاء تقدير الدرجة الكليّة لفرع (الإنعكاسات السلبيّة على البعد الاجتماعي)، لعينة الدراسة مرتفعاً جدا بمتوسط حسابي قدره (4.23) وبانحراف معياري (0.47)، أما أعلى الفقرات تقديراً فجاءت الفقرة رقم (38)، ونصت هذه الفقرة على" إرتفاع مستوى الفقر" إذ جاء متوسط هذه الفقرة الحسابي (4.54) وبانحراف معياري قدره (0.55)، أما أدنى هذه الفقرات تقديراً فكانت الفقرة (33)، ونصت هذه الفقرة على "إرتفاع مستوى المشاكل الاسرية" إذ جاء متوسطها الحسابي (3.82) وبانحراف معياري (0.89).

4.2.2.4 نتائج الفرع الرابع: الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن جدار الضم والتوسع على البعد الامني:

من اجل التوصل الى نتائج الفرع الرابع الخاص بالإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد الامني تمّ احتساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة كما في الجدول رقم (7.4).

جدول رقم (7.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة الخاصة بالإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد الامني

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة*	الانحراف المعياري	النسبة المئويّة	درجة الاستجابة
39	ضعف السيطرة الأمنيّة الفلسطينية في مناطق الجدار.	4.73	0.47	94.6	مرتفعة جداً
41	عرقلة عمل الأجهزة الأمنيّة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي.	4.72	0.48	94.4	مرتفعة جداً
43	أعاق جدار الضم والتوسع من إمكانيّة انفاذ القانون.	4.69	0.52	93.8	مرتفعة جداً
40	إعاقة عمل الشرطة في القرى القريبة من الجدار حد من المكافحة الميدانيّة للجريمة.	4.63	0.61	92.6	مرتفعة جداً
44	تهديد السلم الأهلي في المناطق المعزولة نتيجة الخلافات العائليّة.	4.55	0.55	91.0	مرتفعة جداً
42	إنخفاض الاحساس بالأمن من قبل المواطنين.	4.54	0.55	90.8	مرتفعة جداً
45	تنامي الجريمة في التجمعات السكانيّة المعزولة بسبب عدم وجود الرقابة الأمنيّة.	4.54	0.57	90.8	مرتفعة جداً
	الدرجة الكليّة	**4.63**	**0.42**	**92.6**	مرتفعة جداً

يتضح من الجدول اعلاه أن الفقرات التي تقيس مستوى الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على الفرع الرابع الخاص "بالإنعكاسات السلبيّة على البعد الامني" كانت تقديراتها مرتفعة جدا، حيث جاءت تقدير الدرجة الكليّة لفرع (الإنعكاسات السلبيّة على البعد الامني) لعينة الدراسة مرتفعاً جدا بمتوسط حسابي قدره (4.63) وبانحراف معياري (0.42)، أما أعلى الفقرات تقديراً فجاءت الفقرة رقم (39) والتي نصت على"ضعف السيطرة الأمنيّة الفلسطينية في مناطق الجدار"، إذ جاء متوسط هذه الفقرة الحسابي (4.73) وبانحراف معياري قدره (0.47)، أما أدنى هذه الفقرات تقديراً فكانت الفقرة (45)، ونصت على "تنامي الجريمة في التجمعات السكانيّة المعزولة بسبب عدم وجود الرقابة الأمنيّة، إذ جاء متوسطها الحسابي (4.54) وبانحراف معياري (0.57).

3.4 نتائج السؤال الفرعي الثاني: واقع الجريمة في محافظة قلقيليّة:

من اجل التوصل الى نتائج السؤال الفرعي الثاني الخاص بواقع الجريمة في مدينة قلقيليّة تمّ احتساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة كما في الجدول رقم (8.4).

جدول رقم (8.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لواقع الجريمة في محافظة قلقيليّة

العبارة	الفئة	العدد	النسبة المئويّة
ارتفعت معدلات الجريمة في المحافظة بعد إقامة جدار الضم والتوسع	نعم	62	%79.5
	لا	16	%20.5
	المجموع	**78**	**%100.0**

يتضح لنا من الجدول اعلاه أن ما نسبته (79.5%) من أفراد عينة الدراسة يؤكدون على ارتفاع في درجة معدلات الجريمة في المحافظة بعد إقامة جدار الضم والتوسع، في حين أن (20.5%) لا يرون أن هناك ارتفاع في درجة معدلات الجريمة في المحافظة بعد إقامة جدار الضم والتوسع، ويوضح الجدول التالي رقم (9.4) ترتيب الجرائم داخل المحافظة بعد بناء جدار الضم والتوسع حسب معدل انتشارها.

جدول رقم (9.4): ترتيب الجرائم داخل محافظة قلقيليّة بعد بناء الجدار حسب معدل الانتشار

الجريمة	التكرار	النسبة المئويّة
تهريب المخدرات	21	%26.9
جريمة السرقة	15	%19.2
جريمة الاعتداء	7	%9.0
جريمة قتل	5	%6.4
التسول	5	%6.4
التهريب	5	%6.4
الانتحار	4	%5.1
الجرائم الجنسية	2	%2.6
المجموع	64	82.1
لم يجيبوا	14	17.9
المجموع الكلي	**78**	**100.0**

يتضح من نتائج الجدول اعلاه أن أعلى الجرائم انتشارا بعد إقامة الجدار كانت (تهريب المخدرات) حيث بلغت نسبتها المئويّة (26.9%)، تليها جريمة (السرقة) بنسبة مئوية (19.2%)، ثم جريمة (الاعتداء) حيث بلغت نسبتها المئويّة (9.0%)، وجاءت في المرتبة الرابعة (جريمة القتل، والتسول، والتهريب)

بنسبة مئوية (6.4%)، يليها (الانتحار) بنسبة مئوية (5.1%)، وفي المرتبة الأخيرة كانت (الجرائم الجنسية) بنسبة مئوية (2.6%).

4.4 نتائج السؤال الفرعي الثالث: انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة:

من أجل التوصل الى نتائج السؤال الفرعي الثالث الخاص بانعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة تمّ احتساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة كما في الجدول رقم (10.4).

جدول رقم (10.4–أ): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة المتعلقة بانعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة.

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة*	الانحراف المعياري	النسبة المئويّة	درجة الاستجابة
61	ضعف السيطرة الأمنيّة الفلسطينية دعم جرائم التهريب.	4.37	0.61	87.4	مرتفعة جدا
55	الجدار كان سببًا في إرتفاع معدلات جرائم التهريب لبعض السلع إلى مناطق تابعة للجدار.	4.33	0.60	86.7	مرتفعة جدا
60	قطع اواصل المنطقة أدى إلى ازدياد السيارات غير القانونية.	4.33	0.66	86.7	مرتفعة جدا
71	زاد الجدار من تهريب النفايات الخطرة.	4.33	0.60	86.7	مرتفعة جدا
62	زيادة عدد العاطلين عن العمل أدى إلى انتسابهم لأعمال غير قانونيّة.	4.29	0.58	85.9	مرتفعة جدا
54	البطالة أدت إلى إرتفاع معدلات جرائم السرقة.	4.28	0.66	85.6	مرتفعة جدا
70	زاد الجدار من جرائم التخابر مع العدو.	4.28	0.66	85.6	مرتفعة جدا
52	انتقال جرائم الداخل (1948) إلى مناطق خارج الجدار.	4.22	0.71	84.4	مرتفعة جدا
53	إنخفاض مستوى الدخل أدى إلى ظهور جرائم التسول.	4.22	0.68	84.4	مرتفعة جدا
68	إعاقة عمل الشرطة حد من محاربة الجريمة.	4.22	0.71	84.4	مرتفعة جدا
69	التأخر في الاستجابة الطارئة نتيجة الجدار أدى إلى إرتفاع ممارسة الجريمة.	4.22	0.68	84.4	مرتفعة جدا

جدول رقم (10.4–ب): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة المتعلقة بانعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة.

56	تسريب الأراضي للاسرائيليين نتيجة سياسة العزل.	4.14	0.88	82.8	مرتفعة
59	التغير في البيئة الطبيعيّة خلق بيئة داعمة للجريمة.	4.12	0.74	82.3	مرتفعة
58	مصادرة الأراضي أدت إلى جرائم الإعتداء ما بين الورثة.	4.10	0.69	82.1	مرتفعة
57	نقص المياه الزراعية أدى إلى تهديد السلم الاهلي.	4.05	0.79	81.0	مرتفعة
51	وقت الفراغ للعاطلين كان سببا في إرتفاع معدل الجرائم.	4.04	0.78	80.8	مرتفعة
67	الضغط الاسري أدى إلى ظهور الجرائم الجنسية.	4.04	0.78	80.8	مرتفعة
63	أدى تدني المستوى التعليمي الناجم عن التسرب المدرسي بسبب الجدار إلى إرتفاع معدل الجريمة.	3.95	0.75	79.0	مرتفعة
50	سوء الخدمات أدى إلى إرتفاع معدلات الجريمة.	3.86	0.91	77.2	مرتفعة
66	ارتفاع مؤشرات الأعمال الغير مشروعة نتيجة الاحباط.	3.86	0.91	77.2	مرتفعة
64	تلوث البيئة بالنفايات أدى إلى إرتفاع معدلات جرائم الاعتداء.	3.77	0.88	75.4	مرتفعة
49	ازدياد (الإنتحار، محاولات الإنتحار).	3.21	0.90	64.1	متوسطة
65	ضعف الاقتصاد شجع على جريمة السطو المسلح.	3.21	0.90	64.1	متوسطة
	الدرجة الكليّة	**4.08**	**0.51**	**81.6**	**مرتفعة**

يتبين من الجدول أعلاه أن انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة كانت مرتفعة جدا على الفقرات (52، 53، 54، 55، 60، 61، 62، 68، 69، 70، 71) حيث كانت نسبتها المئويّة أكثر من (84%)، وكانت مرتفعة على الفقرات (50، 51، 56، 57، 58، 59، 63، 64، 66، 67) حيث بلغت نسبتها المئويّة بين (68.00% – أقل من 84.00%)، وكانت متوسطة على الفقرات (49، 65) حيث بلغت نسبتها المئويّة بين (52%–68%) وكانت النسبة المئويّة للاستجابة

على الدرجة الكليّة مرتفعة بدلالة النسبة المئويّة **(81.6%)**، كما ويتضح من النتائج أن الفقرات التِّي تقيس انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة لعينة الدراسة كانت تقديراتها بين متوسطة ومرتفعة جدا، وبذلك جاء تقدير الدرجة الكليّة مرتفعاً بمتوسط حسابي قدره (4.08) وبانحراف معياري (0.51)، أما أعلى الفقرات تقديراً فجاءت الفقرة رقم (61) التي نصت على "ضعف السيطرة الأمنيّة الفلسطينية دعم جرائم التهريب" إذ جاء متوسط هذه الفقرة الحسابي (4.37) وبانحراف معياري قدره (0.61)، أما أدنى هذه الفقرات تقديراً فكانت الفقرة (65) والتي نصت على "ضعف الاقتصاد شجع على جريمة السطو المسلح" إذ جاء متوسطها الحسابي (3.21) وبانحراف معياري (0.90).

5.4 نتائج السؤال الفرعي الرابع: تأثير خصائص المبحوثين على إجاباتهم:

ولاختبار تأثير خصائص المبحوثين على إجاباتهم لا بد من اختبار الفرضيات الإحصائيّة الأتية:

نتائج فحص الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير الجنس"، ولفحص الفرضية تم استخدام اختبار (t) والجدول رقم (11.4) يبين النتائج.

جدول رقم (11.4): نتائج اختبار (ت) تبعاً لمتغير الجنس

	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	ت	مستوى الدلالة
انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة	ذكر	62	4.1129	.48104	.977	.340
	انثى	16	3.9484	.62770		

دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)

نستنتج من الجدول أعلاه إن قيمة مستوى الدلالة (.340) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه "لا يوجد وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير الجنس".

نتائج فحص الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير

العمر"، ومن اجل فحص الفرضية تمّ استخدام اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (12.4):

الجدول رقم (12.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA)لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة (P)
بين المجموعات	.605	3	.202	.755	.523
داخل المجموعات	19.765	74	.267		
المجموع	**20.370**	**77**			

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

نستنتج من الجدول أعلاه إن قيمة مستوى الدلالة (.523) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير العمر".

نتائج فحص الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير **المؤهل العلمي**"، ومن اجل فحص الفرضية تمّ استخدام اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (13.4):

الجدول رقم (13.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة (P)
بين المجموعات	.238	2	.119	.444	.643
داخل المجموعات	20.131	75	.268		
المجموع	**20.370**	**77**			

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول أعلاه إن قيمة مستوى الدلالة (.643) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير **المؤهل العلمي**".

نتائج فحص الفرضية الرابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى إلى لمتغير التخصص العلمي"، ومن اجل فحص الفرضية تمّ استخدام اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولي رقم (14.4):

الجدول رقم (14.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير التخصص العلمي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة (P)
بين المجموعات	2.162	6	.360	1.405	.225
داخل المجموعات	18.207	71	.256		
المجموع	**20.370**	**77**			

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول أعلاه إن قيمة مستوى الدلالة (.225) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير **التخصص العلمي**".

نتائج فحص الفرضية الخامسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير **السكن**"، ومن اجل فحص الفرضية تمّ استخدام اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولي رقم (15.4).

الجدول رقم (15.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير السكن.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة (P)
بين المجموعات	.639	2	.320	1.215	.303
داخل المجموعات	19.730	75	.263		
المجموع	**20.370**	**77**			

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول أعلاه إن قيمة مستوى الدلالة (.303) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير **السكن**".

نتائج فحص الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير **قطاع العمل**، من اجل فحص الفرضية تمّ استخدام اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (16.4):

الجدول رقم (16.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير قطاع العمل.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة (P)
بين المجموعات	.109	2	.055	.202	.818
داخل المجموعات	20.260	75	.270		
المجموع	**20.370**	**77**			

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول أعلاه إن قيمة مستوى الدلالة (.818) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير **قطاع العمل**".

نتائج فحص الفرضية السابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير مؤسسة العمل"، من اجل فحص الفرضية تمّ استخدام اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (17.4).

الجدول رقم (17.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير مؤسسة العمل.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة (P)
بين المجموعات	.133	5	.027	.095	.993
داخل المجموعات	20.237	72	.281		
المجموع	**20.370**	**77**			

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).**

يتضح من الجدول أعلاه إن قيمة مستوى الدلالة (.818) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير مؤسسة العمل".

نتائج فحص الفرضية الثامنة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير طبيعة العمل"، ومن اجل فحص الفرضية تمّ استخدام اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (18.4).

الجدول رقم (18.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير طبيعة العمل.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة (P)
بين المجموعات	.133	5	.027	.095	.993
داخل المجموعات	20.237	72	.281		
المجموع	**20.370**	**77**			

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

نستنتج من الجدول أعلاه إن قيمة مستوى الدلالة (.993) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير طبيعة العمل".

نتائج فحص الفرضية التاسعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير سنوات الخبرة"، ومن اجل فحص الفرضية تمّ استخدام اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (19.4):

الجدول رقم (19.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة (P)
بين المجموعات	1.338	4	.335	1.283	.284
داخل المجموعات	19.031	73	.261		
المجموع	**20.370**	**77**			

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

يتبين من الجدول أعلاه إن قيمة مستوى الدلالة (.284) وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير سنوات الخبرة".

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 مقدمة:

في ضوء ما تم الحصول علية من نتائج التحليل الاحصائي للاستبيان حول موضوع الدراسة المتمثل في "**الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة محافظة قلقيليّة انموذجا**"، سوف يحتوي هذا الفصل على مناقشة هذه النتائج وتفسيرها من خلال النظريات العلميّة المرتبطة بالدراسة والدراسات السابقة وذات العلاقة، ومن ثم التوصل الى الاستنتاجات التي سوف تدعم بشكل علمي وضع التوصيات المساهمة في تحقيق أهداف الدراسة كما على النحو التالي:

2.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الأول: واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة:

يلاحظ من خلال القراءة العامة لنتائج المحور الاول والموضحة في الجدول رقم (2.4) الى تقديرات مرتفعة جدا على كافة الابعاد، لا سيما ان السؤال الفرعي الاول احتوى على مجالين رئيسيين وانبثق منهما عدة ابعاد، ومن خلال الجدول رقم (2.4) فقد اشارت نتائج التحليل الاحصائي الخاص بالسؤال الاول الى ان البعد الذي يدرس مواصفات (خصائص) الجدار في محافظة قلقيليّة كانت تقديراته مرتفعة جدا في اجابات العينة، وذلك من خلال ما اشارت الية قراءة النتائج الخاصة في المتوسطات الحسابيّة، كما كانت النسبة المئويّة للاستجابة على الدرجة الكليّة لبعد الإنعكاسات مرتفعة جدا، نستنتج من ذلك

حجم الخراب المادي والتغير في ملامح البيئة الطبيعيّة الذي خلفه الجدار، بل تتجاوز ذلك الى حد وصف إقامة الجدار بجريمة الفصل العنصري التي جرَمَها القانون الدولي، لما لهذه الجريمة من اثار سلبية تنعكس على حرية الأفراد والاعتداء على حقهم في الحياة الذي كفلته المواثيق الدولية كأي مواطن يعيش في دولة تقع تحت الاحتلال، ولما لها من اثر على حرمانهم من املاكهم واعاقة اعمالهم.

ومما لا شك فيه ان هذه المواصفات (الخصائص) تركت انعكاسها السلبي على طبيعة حياة المواطن، وكانت سببا رئيسيا في انتزاع حقوقه والاعتداء على حريته واملاكه واثرت على كافة جوانب حياته مما نتج عن ذلك عدم قدرته على توفير الامكانيات اللازمة لإعاة نفسه واعالة اسرته واعاقة الحصول على ادنى المقومات التي يحتاجها اي انسان من اجل استمراره في حياة طبيعية، وقد اتضح ذلك من خلال اجابات عينة الدراسة لبعد الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار، فقد اشارت النتائج الى ارتفاع تقديرات الدرجة الكليّة للبعد الثاني لدرجة مرتفعة جدا كما يبين الجدول رقم (2.4).

واعتمادا على ماسبق، فإننا نستنتج مدى خطر الاثر السلبي الذي خلفه الجدار على نمط الحياة في المحافظة، فقد طال كافة ابعاد البيئة المحيطة في المواطن، وانعكس ذلك بالشكل السلبي على الجانب الاقتصادي، واثر على البعد الاجتماعي والعلاقات العائلية وغير في نمط السلوك الاجتماعي في المحافظة كما انه انعكس بالشكل السلبي على الجانب الامني في المحافظة، مما يدلل ويؤكد على علاقة هذه الإنعكاسات في ارتفاع نسبة الجريمة في المحافظة في الفترة التي اعقبت بناء الجدار فمن الطبيعي ان تنعكس هذه العوامل سلبا على ايجاد البيئة الداعمة للجريمة لا سيما ان ذلك اضعف عامل الردع الذي يتكون من خلال تطبيق القانون ومحاربة الجريمة من قبل الجهات المختصة؛ وتأسيسا على ذلك وللتعرف اكثر على خصائص (مواصفات) الجدار والإنعكاسات السلبيّة التي ترتبت عليه سيتم مناقشة نتائج ابعاد المحور الاول بالاتي:

1.2.5 مناقشة نتائج البعد الأول: مواصفات (خصائص) الجدار في محافظة قلقيليّة:

اتضح من نتائج اجابات المبحوثين في البعد الاول والذي يمثل مواصفات (خصائص) الجدار وكما هو موضح في الجدول رقم (3.4) الى تقديرات عاليّة في المتوسطات الحسابيّة قدرت ما بين مرتفعة جدا ومرتفعة في كافة فقرات هذا البعد، وبذلك جاء تقدير الدرجة الكليّة لبعد (مواصفات "خصائص" الجدار) الذي يشير الى المتوسطات الحسابيّة بتقدير مرتفع جدا، وبناء على ذلك فإن المواصفات (الخصائص) التي تقيسها الاستبانة هي حقيقية وواقعية بدرجة عاليّة جدا، وان هذه المواصفات من شأنها ان تخلق خرابا في البيئة الماديّة المحيطة في المواطن داخل المجتمع الفلسطيني، بل تتعدا ذلك الى ان تمثل بشكلها الواضح جريمة من جرائم العزل العنصري المجرَم في القانون الدولي، لما لهذه المواصفات من انعكاسات سلبية على كافة مناحي الحياة.

فقد جُهز الجدار بالأسلاك الشائكة والجدران الاسمنتية بحيث يشكل حاجزا صناعيا ومعيقا اساسيا في حركة المواطنين من والى اراضيهم التي قبعت خلف الجدار، لا سيما انه اقيم في اغلبه على اراضي الضفة الغربيّة كما هو موضح في استجابات المبحوثين على هذه الفقرة، وتحكمت البوابات بحركة المواطنين من خلال تصاريح امنية تصدر من السلطات الاسرائيليّة، فقد اشارت نتائج الفقرة التي تقيس اجابات المبحوثين حول التصاريح التي تتحكم في بوابات الجدار الى اعلى التقديرات في المتوسطات الحسابيّة وبلغت تقديراتها بدرجة مرتفعة جدا، وهذا بدورة اعاق وحد من حركة المزارعين والعمال مما ساعد على ارتفاع مستوى الركود الاقتصادي في المحافظة، بالإضافة الى انه قيد حركة المواطنين في التنقل ما بين التجمعات السكانية وما بين المحافظة وباقي محافظات الوطن، الأمر الذي من شأنه ان يخلق العزلة الاجتماعية ويفتت المجتمع، وقد تطابقت تلك النتائج مع ما اشارت اليه دراسة (حلايبه، 2018) بعنوان"العوامل الحاسمة وراء بناء جدار الفصل العنصري في القدس والضفة الغربيّة"، فهي أشارت ان المخططين الإسرائيليين كانوا بارعين في رسم هذه الخرائط لتلبية حاجات تلك الخرائط، بحيث يشل الجدار حياة الفلسطينيين في الضفة الغربيّة ويقطعها مخالفا بذلك القانون الدولي.

ومن زاوية اخرى واستنادا الى استجابات المبحوثين والواقع المتمثل على الارض، فقد انشأ الجدار بمواد وتجهيزات عاليّة بالإضافة الى تقنيات حديثة واليات مراقبة وتحكم امنية متطورة، فزود بمجسات حركة، وطرق للدوريات العسكرية لتسهيل المراقبة، بالإضافة الى الابراج العسكرية المتناثرة على طول سير الجدار، وحفر الخنادق على جوانب الجدار من اجل زيادة الصعوبة في محاولة اختراقه، ان ما يؤكد على ذلك اجابات العينة عن نتائج الفقرات لهذا البعد والموضحة في الجدول رقم (3.4)، ومما لا شك فيه ان هذه المواصفات تدلل على ان المخطط الاسرائيلي لإقامة الجدار تجاوز البعد الامني المعلن عنه، بحيث توضح خصائص (مواصفات) الجدار المطامع الاسرائيليّة في عزل مساحات شاسعة من اراضي المحافظة من اجل ان تصبح واقعا ويصبح ضم هذه الاراضي التي تقع خلف الجدار حقيقة مع مرور الوقت، فالمتمعن لطبيعة مواصفات الجدار يجد انها تشبه الى حد كبير الحدود الدولية، وقد تطابق ذلك فيما اشار اليه (مراعبة، 2025) فهو اشار الى ان مجموع ما تم عزله ومصادرته نتيجة الاستيطان والجدار في المحافظة يعادل (60) كيلو متر مربع من مساحة المحافظة، اي اكثر من ثلث مساحة المحافظة البالغة (165) كيلو متر مربع، وهذا اذا دلّ على شيء فانه يدل على نية اسرائيل الاعتماد على شريعة الغاب في الهيمنة على الارض الفلسطينية وسلبها من مالكيها بالاعتماد على الواقع الجيوسياسي الجديد الذي تشكل في المحافظة نتيجة جدار الضم والتوسع كما باقي محافظات الضفة، وعليه نستنتج الى أن الدافع الامني لم يكن هو السبب الرئيسي في أقامة الجدار، فالهدف الرئيسي يكمن في خلق واقع جيوسياسي جديد لضم الاراضي وتوسيع المستوطنات.

ان ما سبق يدلل على ان خصائص (مواصفات) الجدار كانت بمثابة سجن حقيقي للمواطن الفلسطيني، اضافة الى انها تركت اثرها السلبي على كافة مناحي الحياة في المجتمع الفلسطيني، ومنعته من الازدهار والتقدم وجاءت قاسمه لحلم الدولة الفلسطينية، بالاضافة الى خلق واقع جيوسياسي جديد من شأنه ان ينسف الحلم الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية، ومما لا شك فيه ان مثل هذه الخصائص من شأنها ان تخلق الخراب المادي في البيئة المحيطة وتغير في ايكولوجيا المنطقة الشي الذي يخلق الظواهر الاجتماعيّة السلبيّة والتفكك المادي والاجتماعي الذي بدورة يؤدي الى الجريمة، وهذا يفسر ارتفاع مؤشرات الجريمة في الضفة الغربية بعد اقامة الجدار، ولعل اهم ما يدعم ذلك نظريّة التفكك الاجتماعية ونظريّة الايكولوجيا البيئية، التي ترى ان طبيعة البيئة المحيطه بالانسان هي من اهم الاسباب والعوامل التي تقف خلف سلوكة، وان التفكك المادي والخراب في البيئة المحيطة عامل رئيسي لتنامي الجريمة والتفكك الاجتماعي في المناطق التي يلحق بها هذه الاضرار.

2.2.5 مناقشة نتائج البعد الثاني: الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار:

اشارت نتائج الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار الى استجابات مرتفعة جدا في الدرجة الكليّة للمتوسطات الحسابية لكافة الابعاد، وهذا بدوره يدلل على حجم الاضرار التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني جراء بناء جدار الضم والتوسع، وفيما يلي سيتم مناقشة الفروع التي تندرج تحت بعد الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار كما على النحو الاتي:

1.2.2.5 مناقشة نتائج الفرع الأول: الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد البيئي:

بينت النتائج المتعلقة في البعد البيئي والتي تقيس الإنعكاسات السلبيّة على البيئيّة الطبيعيّة الى ان هنالك ارتفاع كبير في هذه الإنعكاسات على البعد البيئي، ويبين الجدول رقم (4.4) ابرز هذه "الإنعكاسات السلبيّة على البعد البيئي" بحيث تبين النتائج الى تقديرات مرتفعة جدا للدرجة الكليّة للبعد بحيث جاءت كافة فقرات البعد بتقديرات مرتفعة جدا، وهذا ان دل على شيء فإنه يدل على حجم الاضرار التي ترتبت على البيئة الفلسطينية ومدى خطورة ذلك على حياة المواطن الفلسطيني، وهذا ما تطابق مع دراسة (سلمان، 2005) والتي جاءت بعنوان "تقيم الاثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربيّة"، ان ما سبق يوضح لنا مدى الاثر السلبي المترتب على اقامة الجدار على الجانب البيئي وما ترتب على ذلك من اضرار اخلت في توازن البيئة الطبيعيّة وجغرافيا المنطقة التي اقيم عليها الجدار، ومدى تأثير ذلك على التنوع الطبيعي والاضرار التي وقعت على مصالح المواطن الفلسطيني والإنعكاسات السلبيّة على الزراعة، حيث تشير نتائج تقديرات المتوسطات الحسابيّة لبعد الإنعكاسات السلبيّة على البعد البيئي ان اعلى الفقرات تقديراً جاءت الفقرة رقم (12) والتي نصت على "عزل الأراضي

الزراعية داخل الجدار"، إذ جاء المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بتقدير مرتفع جدا، وهذا بدورة يشير الى مدى حرمان المزارع الفلسطيني من مصدر رزقة وعملة بأرضة والخسائر التي لحقت به جراء اقامة الجدار، كما يدل ايضا على مدى تأثير ذلك على السلة الغذائية في المجتمع الفلسطيني بالاضافة الى انخفاض معدل توجه المواطنين الى العمل في الزراعة، وهذا ما تطابق مع دراسة (شبير، 2008) بعنوان "جدار الفصل واثارة على مستقبل الاراضي الفلسطينية"، بحيث اوضحت نتائج الدراسة حجم الخسائر في الاراضي التي تم عزلها والبيئة الطبيعيّة بالاضافة الى سعي اسرائيل المستمر في اقامة الجدار وفرض نفسها بالقوة على الواقع.

ويلي ذلك الفقرة رقم (13) والتي تنص على "اقتلاع اعداد كبيرة من الاشجار المثمرة" والفقرة رقم (14) والتي تنص على "انخفاض مساحة الاراضي الزراعية الخصبة"، فقد جاءت هذه الفقرات على التوالي من اعلى الفقرات في هذا البعد في اشارة الى اهتمام المزارع الفلسطيني بأرضة والخسائر التي لحقت به جراء اقامة الجدار، كما يشير ذلك الى مقدار اعتماد المواطن الفلسطيني على الزراعة في توفير مصدر دخلة، أما أدنى هذه الفقرات تقديراً فكانت الفقرة (11)، والتي نصت على "اعاق الجدار عملية التخلص من النفايا." إذ جاء متوسطها الحسابي (4.46) وبانحراف معياري (0.62)، وهذا يدل على حجم التلوث البيئي الذي لحق في البيئة الفلسطينية جراء عدم قدرة جهات الاختصاص من التخلص من النفايات بسبب اعاقة عملهم بإقامة الجدار، وقد اشارت دراسة (صالح، 2006) بعنوان "دراسة لبعض الاثار البيئيّة لجدار الضم والتوسع على مناطق شمال الضفة الغربيّة"، الى اجبار الاحتلال من خلال جدار الضم والتوسع المواطن الفلسطيني الى استحداث مكبات للنفايات جديدة، الشيء الذي ضاعف من مشكلة التلوث البيئي، وحد من امكانية التخلص من النفايات بطريقة صحيحة وقانونية، ومما لاشك فيه فإن البعد البيئي من اهم الابعاد الذي تضرر جراء الاجراءات الاسرائيليّة في بناء جدار الضم والتوسع، فهو يشكل اهم الابعاد في حياة المواطن الفلسطيني ويُعتمد عليه بالشكل المباشر في توفير مصدر رزقة واستمرارية الحياة، فقد طالت هذه الإنعكاسات المجالات كافة في البعد البيئي، من عزل الاراضي الزراعية واقتلاع الاشجار المثمرة والسيطرة على المياه الجوفية، وتغيير ملامح البيئة وتقليص المناطق الزراعية والرعوية، وهذه بدورة تطابق مع احدى مخرجات دراسة (دويك، 2015) بعنوان "الجدار القاتل واثاره السلبيّة على الشعب الفلسطيني" والتي اشارت الى ان من أهداف الجدار كان السيطرة على المياه ونهب الثروات ولم يكن العامل الامني هو العامل الوحيد في اقامة الجدار، واتضح ذلك من خلال ما فرضته اسرائيل على الارض واقعا بالقوة العسكرية.

واستنادا الى ما سبق، فان كافة المخرجات السابقة تعتبر شاهدا على السياسات الاسرائيليّة المتعمدة في السيطرة على اكبر قدر من الاراضي، بالإضافة الى اعاقة عمل المواطن الفلسطيني من خلال اجراءاتها التعسفية ومصادرتها لأرضة ومنعه من الاستفادة منها، وكل ذلك يأتي في اطار تعزيز فكرة افراغ

الاراضي من اصحابها الاصليين من خلال التضييق عليهم، فقد اشارت دراسة (شبير، 2008) بعنوان "جدار الفصل واثارة على مستقبل الاراضي الفلسطينية"، الى حجم الخسائر التي لحقت بالشعب الفلسطيني نتيجة اقامة الجدار، وقد تطابق ذلك مع نتائج الإنعكاسات السلبيّة على البعد البيئي، وبناء على مما سبق، فقد احتوى البعد البيئي على ثلاثة افكار رئيسية من الممكن ان تكون عوامل مشجعة على السلوك الإجرامي، تمثلت هذه العوامل الى فقدان مصادر الرزق وتغير البيئة الطبيعيّة والتلوث البيئي، لا سيما ان هذه العوامل تشكل عوامل داعمة للسلوك الجنائي، ولا سيما ان النظريات الايكولوجيّة في علم الجريمة تعتمد في تفسير السلوك الإجرامي على عوامل البيئة المحيطة وعدم امكانية معالجة الاضرار في هذه البيئة الشيء الذي بدورة يساعد على ارتفاع مؤشرات الجريمة.

وبالاعتماد على ماسبق فإن فقدان مصادر الرزق من خلال ما ترتب على جدار الضم على البعد البيئي من حرمان المواطن الفلسطيني من ارضة ومصدر رزقة من شأنه ان يشجع على ارتكاب جريمة السرقة او الاعتداء على الملكيات او حتى جرائم التهريب من اجل توفير ما فقد من مصادر رزق للمواطن الفلسطيني جراء الجدار لا سيما ان البيئة الطبيعية والتغير فيها الذي ترتب على ذلك من شأنه ان يشجع على ارتكاب هذه الجرائم، بالاضافة الى ان التلوث البيئي الناجم عن عدم القدرة على التخلص من النفايات من شأنه ان يقلص من الاراضي الزراعية ويشجع ايضا على جرائم الاعتداء على الاشخاص او الملكيات.

2.2.2.5 مناقشة نتائج الفرع الثاني: الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد الاقتصادي (الزراعة، العمل، التجارة، السياحة):

يدلل الازدهار الاقتصادي في اي مجتمع على مدى استقرار المجتمع وتمتعه بالرفاهية والاستقرار الامني، بحيث يعتبر الاقتصاد العمود الفقري لازدهار واستدامة الحضارات، والعكس تماما فإن تأثير سوء الاوضاع الاقتصاديّة من شأنه ان يفتك في المجتمع ويدعم انتشار الظواهر الاجتماعيّة السلبيّة في داخل المجتمع الشيء الذي من شأنه ان يساعد في تنامي السلوك الإجرامي داخل اطار المجتمع، وقد بين الجدول رقم (5.4) الذي يوضح متوسطات اجابات العينة على الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على البعد الاقتصادي الى استجابات مرتفعة جدا في تقديرات الدرجة الكليّة لعينة الدراسة في هذا البعد، لا سيما ان كافة الفقرات التي تمثل البعد الاقتصادي جاءت بتقديرات مرتفعة جدا، فاذا دل هذا على شيء فإنه يدل على سوء الاوضاع الاقتصاديّة التي اعقبت بناء جدار الضم والتوسع ومقدار تضخم الركود الاقتصادي بالمحافظة، تحديداً وان البعد الاقتصادي أجمل كل من قطاع الزراعة وقطاع العمل وقطاع التجارة وقطاع السياحة، بحيث تعتبر هذه القطاعات أعمدة رئيسيّة تُشكل عصب اقتصاد المحافظة، لا سيما انها المصدر الذي يعتمد عليه المواطن في توفير دخلة وقوته اليومي، وان التقديرات

لفقرات البعد حسب اجابات العينة ما هي الا اشارة ودليل على حجم الضرر الاقتصادي الذي طال اقتصاد المحافظة جراء اقامة الجدار وانعكس سلبا على حياة المواطن

وفي تفصيل ذلك فقد اشارت نتائج التحليل الاحصائي كما هو موضح في الجدول رقم (5.4) الى ان اعلى الفقرات تقديرا جاءت الفقرة التي نصت على "إهمال الاراضي الزراعية لعدم القدرة على الوصول اليها" بمتوسط حسابي قدرة (4.63)، وهذا يشير ويؤكد على ان المواطن في المحافظة يعتمد بالشكل الرئيسي على قطاع الزراعة الذي يدعم بشكل كبير اقتصاد المحافظة، وبالمقابل فإن النتائج التي يوضحها الجدول رقم (5.4) تدلل على حجم الضرر الزراعي الذي ترتب على اقامة الجدار وبالمحصلة انعكس سلبا على البعد الاقتصادي، لا سيما ان الفقرات التي تقيس الإنعكاسات السلبيّة على الزراعة جاءت من اعلى الفقرات تقديرا وكانت اجابات المبحوثين عليها مرتفعة جدا في هذا الجانب، وهنا لا بد ان ننوه الى ان محافظة قلقيليّة تعتمد بالشكل العام على القطاع الزراعي فهي تعتبر السلة الغذائية للضفة الغربيّة، وإضافة الى ما سبق فقد انعكست الاجراءات الاسرائيليّة التي ترتبت على اقامة الجدار سلبا على استصلاح الاراضي والاعتناء بها واقتلاع مجموعة كبيرة من الاشجار المثمرة الأمر الذي انعكس على انخفاض في الانتاج الزراعي، كما ان عرقلة حركة تصدير المنتجات الزراعية ادت الى تلف بنسبة كبيرة في المحاصيل الزراعية، وهذا ما تطابق مع نتائج دراسة (صالح، 2006) بعنوان "دراسة لبعض الاثار البيئيّة لجدار الضم والتوسع على مناطق شمال الضفة الغربيّة"، بحيث اشارت النتائج الى دور الجدار في عزل السكان وفصلهم عن اراضيهم، وتقطيع الطرق وشبكات المياه وفصل المزارعين عن اراضيهم، والذي من الطبيعي ان يؤدي الى اهمال الاراضي الزراعية وعدم مقدرة المواطن من ممارسة عملة في الزراعة نتيجة سياسة العزل، لا سيما ان هذا من شأنه ان يؤثر على اقتصاد المحافظة بالشكل العام.

ومن ناحية اخرى فقد اشارت المتوسطات الحسابيّة لإجابات العينة المبحوثة على الفقرات الخاصة في العمل الى نتائج بتقديرات مرتفعة جدا وجاءت بالتوالي بعد الفقرات الخاصة بالإنعكاسات على البعد الزراعي، قد يكون السبب في ذلك قرب محافظة قلقيليّة على الخط الاخضر واعتماد نسبة لا بأس بها من المواطنين على العمل في داخل الخط الاخضر، ان نتائج إجابات العينة على الفقرات الخاصة في قطاع العمل تدلل على ارتفاع معدل البطالة في المحافظة نتيجة توقف تدفق العمال الى اعمالهم، اما من جانب القطاع التجاري فقد اشارت الفقرات التي تقيس ذلك الى تقديرات بدرجة مرتفعة جدا وهذا بدورة يشير الى توقف عجلة التجارة جراء الاجراءات الاسرائيليّة التي رافقت بناء الجدار، وهذا يؤكد على ما تم ذكر بتقارير سابقة استناداً الى (اريج، 2018) والتي تشير الى مدى الاضرار التي لحقت في قطاعي العمل والتجارة، فقد ارتفع معدل البطالة في المحافظة بنسبة (19%) في عام (2010) بالإضافة الى اغلاق ما لا يقل عن (600) محل تجاري داخل المحافظة، لا سيما ان هذه الارقام والنسب تعد ارقاما مهولة تناسبا

مع صغر حجم المحافظة وعدد السكان، فقد استحوذت المحافظة على نصيب الاسد من الخسائر الناجمة عن اقامة الجدار.

وتماشيا مع ما تم ذكرة سابقا، فلم يسلم قطاع السياحة في المحافظة من الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن جدار الضم والتوسع، وعلى الرغم من ان الفقرة الخاصة في مستوى النشاط السياحي المشار لها في الجدول رقم (5.4) قد حصلت على ادنى التقديرات في المتوسطات الحسابيّة الا انها اشارت الى نتائج بتقديرات بدرجة مرتفعة جدا، وهذا ان دل على شيء فإنه يدل على الضرر الذي لحق بالنشاط السياحي في المحافظة، لا سيما ان محافظة قلقيليّة تعتمد بشكل كبير على التجارة السياحية نتيجة تدفق الفلسطينيين الذين يعيشون داخل الخط الاخضر اليها لقربها الى مناطق سكناهم، ناهيك عن وجود حديقة الحيوانات الوطنية في المدينة بحيث تعتبر معلم وطني لكافة الزوار من محافظات الضفة الغربيّة حيث وجب التنويه انها المحافظة الوحيدة في الضفة الغربيّة التي تمتلك حديقة حيوانات وطنية وتشكل حركة سياحة قوية للمحافظة، وهذا ما تطابق مع دراسة (صالح، 2006) والتي جاءت بعنوان "دراسة لبعض الاثار البيئيّة لجدار الضم والتوسع على مناطق شمال الضفة الغربيّة"، بحيث اشارت في احدى نتائجها الى صعوبة الوصول الى المناطق السياحية والاثرية نتيجة قطع الطرق المتمثل في نظام العزل التي استخدمته سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.

وخلاصة القول وبناء على ما سبق، يمكننا القول ان النتائج والإنعكاسات الناجمة عن جدار الضم والتوسع على الاقتصاد الفلسطيني كانت كارثية وطالت كافة القطاعات التي تشكل عصب الاقتصاد الفلسطيني، ومثّلت محافظة قلقيليّة انموذجا للضفة الغربيّة بما شهده الاقتصاد من تدمير وخراب، الأمر الذي انعكس على حياة المواطن الفلسطيني واسلوب معيشته وسلوكه العام، والذي بالمحصلة يدعم عوامل التفكك الاجتماعي والخراب المادي في البيئة المحيطة، والذي من شأنه ان يشجع السلوك الإجرامي ويخلق البيئة الداعمة للجريمة كما اشارت النظريات الايكولوجيّة في تفسير السلوك الإجرامي، ونظريّة النوافذ المكسورة (المُهشمة) الى ان الخراب المادي في البيئة المحيطة يشجع على ارتكاب الجريمة وان عدم اصلاح هذا الخراب بدورة يحفز الجناة للقيام بأعمالهم الإجرامية بحيث ان اهمال اصلاح الضرر يفاقم من المشكلة ويشجع على السلوك الإجرامي، ومن منظور اخر فقد شلت الاوضاع الاقتصاديّة السيئة انساق المجتمع من القيام بوظائفها الشيء الذي اوجد سلوك شاذ خارج عن معايير واعراف المجتمع ادى الى تحقيق أهداف الأفراد بالطرق التي يرونها مناسبة بغض النظر ان كانت طرق مشروعة او غير مشروعة، وهذا التفسير تدعمة كل من نظريّة البناء الوظيفي والنظريّة اللامعيارية، حيث ان اي خلل في وظائف انساق المجتمع يعمل على تكوين سلوك اجرامي لتحقيق أهداف الأفراد، وبالمقابل ان الخلل في هذه الانساق مع احتياجات الفرد يؤدي الى خروجة عن الاعراف والقوانين لتحقيق حاجاتة.

3.2.2.5 مناقشة نتائج الفرع الثالث: الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد الاجتماعي:

تشير القراءة العامة لنتائج الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن جدار الضم والتوسع على البعد الاجتماعي والموضحة في الجدول رقم (6.4) الى ان هنالك تقديرات للمتوسطات الحسابيّة بدرجات عاليّة، حيث بلغت تقديريات الدرجة الكليّة بدرجة مرتفعة جدا، وبالاطلاع على الجدول الذي يمثل الفقرات التي تقيس الإنعكاسات السلبيّة على البعد الاجتماعي فقد جاءت تقديرات هذه الفقرات ما بين مرتفعة جدا ومرتفعة في اشارة الى سوء الاوضاع الاجتماعية التي ترتبت على اقامة الجدار، فهذا يشير الى ارتفاع في حجم الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن بناء الجدار على البعد الاجتماعي، مما يعني ان الفقرات التي تقيس هذا البعد كانت واقعيّة وحقيقيّة بنسبة عاليّة جدا.

من هذا المنطلق لم تكن الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار مقتصرة على البعد الاقتصاد والبعد البيئي فقط، بل تجاوزت ذلك وتركت اثرها على البعد الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، ومما لا يدع مجالا للشك في ذلك فقد اشارت نتائج الفقرة التي تقيس مستوى الفقر الى اعلى التقديرات في البعد الاجتماعي بدرجة مرتفعة جدا، حيث نستنتج من ذلك ان اقامة الجدار كان سببا مباشرا في خلق الظواهر الاجتماعيّة السلبيّة في جسد المجتمع المتمثلة في الفقر وغيرها، لا سيما ان الفقر من العوامل المشجعة على الجرائم اذا تزامن مع عوامل شبيهه لما ترتب على بناء الجدار مثل اعاقة حركة جهات انفاذ القانون وضعف نشاط مؤسسات التنشئة والضبط الاجتماعي، وكل ذلك يصب في صالح التفكك الاجتماعي فلم تكن المؤسسات التي تُعنى بإصلاح الاضرار قادرة على القيام بأعمالها نتيجة سياسة العزل التي اتخذتها السلطات الاسرائيليّة ضد الشعب الفلسطيني من خلال اقامة جدار العزل والتوسع.

مما سبق نستنتج ان الإجراءات الاسرائيليّة ضد الشعب الفلسطيني دائما ما يغلبها طابع الاستهداف لمقومات الحياة للمواطن الفلسطيني ومحققة لأهدافها العلنية او المستترة، فدائما ما تتعمد اسرائيل الى اتخاذ اجراءات متمثلة في استهدافها لمقومات المجتمع التي من شأنها ان تقوض من حلم الدولة الفلسطينية، فتخلق البيئة التي من خلالها يمكن ان تتفشى الظواهر الاجتماعيّة السلبيّة في المجتمع مثل الفقر والجهل، ان ارتفاع مستوى الفقر يغير في سلوك الانسان من اجل تلبية حاجاته الاساسية بطرق لا تراعي المعايير والاعراف العامة للمجتمع، اضافة لذلك فإن الفقرة التي تقيس مقدار "التفكك الاجتماعي الناجم عن فصل المحافظة عن المحافظات الآخرى بسبب الجدار" قد جاءت تقديراتها في المرتبة الثانية بعد الفقرة التي تقيس الفقر، تليها الفقرات التي تُعنى في تهديد الامن الغذائي والعزلة الاجتماعية الناجمة عن فصل الاسر الفلسطينية عن بعضها البعض بالاضافة الى تدني مستوى الترابط الاجتماعي، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (مركز رؤيا للتنميّة السياسيّة، 2018) بعنوان "أثر جدار الفصل العنصري على الحياة الاجتماعية للفلسطينيين"، بحيث التي توصلت الى وجود تأثيرات سلبية على حياة المواطن

الفلسطيني بسبب مصادرة الاراضي وبناء الجدار، تمثلت في الاثار الاجتماعية التي خلفها الجدار على المجتمع الفلسطيني وهي (التعليم، حرية تنقل العائلات الفلسطينية)، التي تمثل بمجموعها شكلًا من أشكال العقاب الجماعي التي يمارسها الاحتلال باستمرار.

كما واشار الجدول رقم (6.4) الى ان هنالك ضعف في الخدمات المقدمة للمواطن وعدم مقدرة المواطن للوصول الى تلك الخدمات، وفي حال وصل اليها تكون ليست بذات الجودة المطلوبة التي كانت سابقا، لا سيما ان النتائج اشارة الى تدني المستوى التعليمي وظاهرة التسرب المدرسي التي انتجت ظاهرة عمالة الاطفال، وهذا بدورة يشير الى مدى انعكاس الفقر على اهتمام الأفراد بالحاجات الأوليّة للمواطن، فيصبح الاحتياج الاول موجه نحو الحاجات الاساسية ويصبح التعليم والخدمات الاجتماعية والصحية من الكماليات التي من الطبيعي الاستغناء عنها في تلك الظروف من اجل توفير لقمة العيش، وهذا تطابق مع التقارير التي نشرتها (OCHA ,2022) عن الإنعكاسات السلبيّة على الحياة الاجتماعية الناجمة عن جدار الضم والتوسع، فهو حد من حركة المواطنين في اشغالهم واعمالهم وعلاقاتهم الاجتماعية، واثر في امكانية وصولهم الى الخدمات، وقد منع الوصول الى الكثير من الخدمات مما ادى الى تدني الخدمات المقدمة او اسهم في تقليل جودة الخدمات المقدمة، بالإضافة الى ترك بعض السكان لاماكن سكنهم لعدم قدرتهم على الاستمرار في اعالة اسرهم، الأمر الذي ادى الى عدم قدرتهم على ممارسة علاقاتهم الأسرية والاجتماعية بالشكل السليم، وهذا من الطبيعي ان يكون له اثره على السلوك العام وانشغال الفرد بحياته الاجتماعية الخاصة مما يؤثر على العلاقات الاجتماعية وسلوك العزلة.

خلاصة القول، لقد ادى اقامة جدار الضم والتوسع الى انعكاسات خطيرة على البعد الاجتماعي تجاوزت الاثار الماديّة الناجمة عن الجدار واثرت بشكل عميق في نسيج المجتمع ومقدار رفاهية أفراده، فقد عزل القرى والمدن من خلال البوابات والجدران، الامر الذي أدى الى تفتيت نسيج المجتمع من خلال العزل العنصري وقطع الروابط الاجتماعية، وقيد حرية الحركة والنشاط الاجتماعي لأفراد المجتمع، وحدّ من الوصول الى الخدمات، وهنا يمكننا ان نستنتج مقدار التفكك الاجتماعي الذي نتج من الخراب المادي الكبير في المجتمع الفلسطيني المتنوع والغير متماسك، وهنا يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظريّة التفكك الاجتماعي التي ترى ان التغير في البيئة المحيطة من شأنه ان ينتج التفكك الاجتماعي والتفسخ في الانساق العامة في المجتمع.

وعليه وبناءً على ما سبق فإن العوامل المتمثلة في عدم قدرة أفراد المجتمع من تحقيق أهدافهم في العيش الكريم والاستقرار الامني من شأنه ان يخلق الضغوط الاجتماعية والاضطرابات النفسية في انساق المجتمع التي بدورها توجه الأفراد الى سلوك غير سوي متجاوزين للمعايير والاعراف من اجل تحقيق أهدافهم بغض النظر عن الطريقة التي يتبعونها في ذلك، وهذا ما يتطابق مع مبادئ عدد من نظريات

علم الجريمة في تفسيرها للسلوك الإجرامي، فنظريّة الضغوط الاجتماعية قد اشارت إلى أن المجتمع المتكامل يحقق التوازن بين الأهداف الثقافية والوسائل المشروعة لتحقيقها، كما اشارت الى ان الانفصال الذي يحدث بين هذه الأهداف والوسائل ينشأ الإجهاد الذي يؤثر على سلوك الأفراد، ومن ذلك نستنتج مقدار التشابه مع ما نتج من انعكاسات ترتبت على جدار الضم على البعد الاجتماعي انتجت الضغوط الاجتماعية ومع مبادئ هذه النظريّة، فإن عدم قدرة الأفراد من تحقيق أهدافهم يجعلهم يتخذوا سلوك غير سوي متجاوزين الاعراف والمعايير في ذلك اي ان الضغوط ادت الى سلوك اجرامي متنافي مع معايير المجتمع، وهذا ما يتشابه مع نظريّة البناء الوظيفي التي تقوم على مبدأ ان المعايير والاعراف هي من تشكل الضبط الداخلي للفرد داخل المجتمع وان ما يعيق الفرد من عدم تحقيق الأهداف لعدم قدرته على ذلك من شأنه ان يخلق الضغوط التي تشكل الانومي او اللامعيارية وهي حالة تحقيق الأهداف بالطرق التي يراها مناسبه بغض النظر عن مقدار مطابقتها للأعراف والمعايير التي تحكم المجتمع، وبناء على ذلك فإن التفكك الاجتماعي الذي ترتب على اقامة الجدار انتج الضغوط الاجتماعي التي ادت الى ارتفاع مؤشرات الجريمة في الضفة الغربيّة.

4.2.2.4 مناقشة نتائج الفرع الرابع: الإنعكاسات السلبيّة الناجمة من الجدار على البعد الامني:

يتضح من خلال الجدول رقم (7.4) الذي يوضح نتائج اجابات العينة للانعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد الامني في محافظة قلقيليّة الى ان تقديرات الدرجة الكليّة للبعد جاءت مرتفعة جدا، فقد بلغت اجابات العينة على كافة فقرات البعد بتقديرات مرتفعة جدا، وهذا ما يشير الى ضعف السيطرة الامنية التي نجمت بسبب بناء جدار الضم والتوسع في المحافظة، وتمثل ذلك الضعف من عدة زوايا مختلفة كان السبب الرئيس فيها اعاقة حركة الاجهزة الامنية من تأدية مهامها في تنفيذ القانون تحديداً في المناطق المعزولة والمناطق القريبة من الجدار في ريف المحافظة التي ينعدم بها المراكز الشرطية والامنية، الامر الذي نتج عنه ضعف عامل الردع بشقية العام والخاص مما تسبب في خلق بيئة داعمه للجريمة وهدد السلم الاهلي للمجتمع، ومما لا شك فيه انه رافق تلك الفترة حالة من الفلتان الامني التي انتشرت في المناطق المعزولة والبعيدة عن مراكز المدن والمربعات الامنية، وقد ظهر ذلك في الخلافات العائلية التي تزامنت مع اجراء الانتخابات التشريعية وانتخابات الهيئات المحلية في المحافظة.

ومن جانب اخر، ان المعيقات الاسرائيليّة التي نجمت عن بناء جدار الضم والتوسع وانعكاساتها على البعد الامني في المحافظة خلق نوع من البيئة الداعمة للجريمة في المناطق المعزولة خلف الجدار، تحديداً وان السلطات الاسرائيليّة هي من تتحكم في المعابر والبوابات التي فرضها الجدار، وهذا بدورة شجع على خلق بيئة داعمة للجريمة من خلال خلوها من عناصر الضبط والسيطرة المتمثلة في دور مؤسسات الضبط الاجتماعي ومنعها من القيام بعملها واصلاح الاضرار الناجمة عن الجدار، وهذا ما

يفسر ما اشار اليه (رواجبه، 2022) من ظهور بعض الجرائم التي لم تكن قبل ذلك بالاضافة الى انتقال نشاط عصابات الداخل الى تنفيذ جرائمها في المناطق المعزولة خلف الجدار، ونستنتج مما سبق، ان البيئة المحيطة للجدار اصبحت بيئة تفكك مادي واجتماعي مع الاهمال القسري من اصلاح الاضرار في هذه البيئة فإن التغير في هذه البيئة شجع على ارتكاب الجرائم وهذا ما توافق مع احصائيات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024) والتي تؤكد من ارتفاع مؤشرات الجريمة في الضفة الغربيّة بعد اقامة الجدار، ويمكن تدعيم ذلك التفسير من خلال المبادئ الرئيسية لنظريّة التفكك الاجتماعي _ونظريّة الايكولوجيا الحضرية_ والتي تنص على ان التغير في البيئة المحيطة يضعف عامل الردع الذي بدورة يشجع على ارتكاب الجريمة من خلال خلق البيئة المناسبة، وان الاهمال بإصلاح الاضرار من شأنه ان يفاقم من السلوك الجنائي في هذه المناطق التي تعرضت الى الخراب المادي كما تشير نظريّة النوافذ المهشمة، فكل خراب في البيئة المحيطة عبارة عن نافذه مكسورة تشجع الغير على السلوك الإجرامي.

وبالعودة الى نتائج التحليل الاحصائي المبينة في الجدول رقم (7.4) جاءت اعلى التقديرات في المتوسطات الحسابيّة للإجابات المبحوثين الفقرة التي نصت على "ضعف السيطرة الأمنيّة الفلسطينية في مناطق الجدار" تلاها الفقرة التي تنص على "عرقلة عمل الأجهزة الأمنيّة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي"، وبالاعتماد على ذلك ممكن ان نتخيل البيئة الداعمة للجريمة التي ترتبت من خلال عرقلة عمل الاجهزة الامنية من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي ومدى ضعف السيطرة الامنية في مناطق الجدار والمناطق المعزولة، والذي من خلاله نستنتج مقدار ضعف عامل الردع نتيجة عدم سيطرت الاجهزة الامنية على المناطق القريبة من الجدار او داخل الجدار نتيجة الاجراءات الاسرائيليّة التي تعرقل جهات انفاذ القانون من القيام بعملها، كما يجدر الاشارة الى ان عدم سيطرت الاجهزة الامنية على المعابر كان من شأنه ان يضاعف من المشكلة الامنية في ملاحقة الجناة الذين ينفذون نشاطهم الإجرامي في المحافظة ويغادرون الى داخل الخط الاخضر من خلال تلك المعابر، وللتأكيد على ان الجدار اعاق من امكانية انفاذ القانون فان الفقرة رقم (43) تؤكد على ذلك، وهذا من شأنه ان يدلل على امكانية تنامي الجريمة في تلك المناطق كجرائم التهريب وجرائم القتل التي وقعت خلف الجدار، وتطابق ذلك مع ما صرح به محافظ قلقيليّة السابق (رواجبه، 2022) حيث اشار الى ان عمليات القتل تزداد في المناطق القريبة من الجدار، وان عدم سيطرت الاجهزة الامنية الفلسطينية على المعابر من شأنه ان يسمح للعصابات من تنفيذ جرائمهم والعودة الى اراضي (48) من خلال تلك المعابر، وما يدعم ذلك التفسير هي نظريّة الردع في علم الجريمة والتي تعتمد على قوة تنفيذ القانون في اضفاء عامل الردع على المجتمع، وان ضعف عامل الردع من شأنه ان يعزز من السلوك الإجرامي في المجتمع.

وبالعودة الى الجدول رقم (7.4) فقد اشارت النتائج الى ان ادنى فقرة في التقدير كانت الفقرة رقم (45) والتي تنص على" تنامي الجريمة في التجمعات السكانيّة المعزولة بسبب عدم وجود الرقابة الأمنيّة"

وجاءت بدرجة تقدير مرتفعة جدا، فهذا يدلل على ان الاجراءات الاسرائيليّة والتي سبق قياسها في نفس البعد قد نتج عنها تصاعد في الجريمة في المحافظة، فمن الطبيعي ان يؤدي ضعف السيطرة الامنية الى ضعف عامل الردع العام والخاص، وهنا وفي حساب المخاسر والمكاسب من العمل الإجرامي لدى المجرم تكون المكاسب اكثر من المخاسر او تكاد تكون المخاسر معدومة، فذلك يدعو الى تنفيذ الجرائم ويشجع على تناميها، وهذا ما يتطابق مع نظريات المنفعة وتحديدا نظريّة الاختيار العقلاني في احتساب مقدار المنفعة والمخاسر المترتبة على العمل للقيام به من عدمه، فقد كانت المخاسر في تلك المناطق شبه معدومة مما شجع من نمو السلوك الإجرامي الذي ادى الى ارتفاع مؤشرات الجريمة.

خلاصة القول، ان البعد الامني في محافظة قلقيليّة تأثر بانعكاسات الجدار السلبيّة، وقد نتج منه ضعف في السيطرة الامنية على المناطق المعزولة والمناطق القريبة من الجدار من خلال عرقلة سلطات الاحتلال الاسرائيلي حركة الجهات المختصة في انفاذ القانون في المحافظة، وهنا يجدر الاشارة الى ظهور انواع جديدة من الجرائم في المحافظة كنتيجة طبيعية مترتبة على ضعف عامل الردع ، ويمكننا تفسير ذلك من خلال نظريّة التفكك الاجتماعي ونظريّة الردع، فإن الخراب الذي لحق في البيئة الماديّة والعزلة الاجتماعية ادت الى ضعف عامل الردع العام والخاص المتحقق من خلال سن القوانين وتنفيذها، الأمر الذي أدى تنامي السلوك الإجرامي، وهنا يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال نظريّة النشاط الرتيب والاختيار العقلاني التي تجتمع مع نظريّة الردع من خلال المدرسة النفعية، فكل تلك الاوضاع الامنية الغير مستقرة هي عبارة عن مكاسب لدى الجاني بحيث يقوم بتنفيذ جريمته باحتساب مقدار المنفعة التي لا تقابلها مخاسر، وهذا ما يدعمه نظريّة الاختيار العقلاني التي تقوم على الاختيارات الصحيحة التي تحقق المنفعة.

بناء على ما سبق من مناقشة لنتائج الفروع الخمسة للسؤال الفرعي الاول بمكوناته البعد الأول والثاني، فقد رسمت نتائج هذه الابعاد الصورة الواضحة لواقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة من حيث الخصائص والإنعكاسات السلبيّة الناجمة عنه، واكدت على ما تم ذكرة في فقرات الاستبيان، لا سيما ان جدار الضم والتوسع ما زال يذكر المجتمع الدولي بأبشع جرائم العزل العنصري من خلال مظهر الاضطهاد العنصري القائم فوق الاراضي الفلسطينية، مشكلا عائقا صناعيا من خلال بنيته وخصائصه وعازلا ما بين الانسان ووطنه ومشتتا للروابط الاجتماعية ما بين الاسر، فقد طالت اثارة وانعكاساته السلبيّة كافة مناحي الحياة واثرت على مقومات الامن القومي الفلسطيني عامة، ومثَلَ خنجرا مسموما في خاصرة حلم الشعب الفلسطيني في اقامة الدولة المستقلة، فقد طالت انعكاساته البعد البيئي من تغير في شكل البيئة الطبيعيّة وتغير الواقع الجيوسياسي لمحافظة قلقيليّة كما باقي محافظات للضفة الغربيّة، واعاق حركة المزارعين لمزارعهم وحرمهم من الاستفادة منها لا سيما انه ترتب على بناءه اقتلاع اعداد كبيرة من الاشجار المثمرة، واثر على المحاصيل الزراعية من ناحية تلفها او عدم امكانية تسويقها، بسبب

ما وضعه من البوابات التي تحتكم الى التصاريح الامنية الخاصة، الشي الذي انعكس على الجانب الاقتصادي في المحافظة وارتفعت نسبة البطالة والفقر، بالاضافة انه اثر على قطاع التجارة وحرية نقل البضائع مما ادى الى خسائر اقتصادية كبيرة، كما اعاق الحركة السياحية في المحافظة، وكل ذلك انعكس على البعد الاجتماعي في المحافظة، فهو تسبب في ارتفاع مستوى التفكك الاجتماعي واثر على جودة الخدمات الصحية والتعليميّة وادى الى انخفاض مستوى الترابط الاجتماعي بين العائلات نتيجة عزل التجمعات السكانية، وبعد كل هذه الإنعكاسات التي من الممكن ان تشكل عوامل حقيقية لنمو الظواهر الاجتماعيّة السلبيّة و تنامي السلوك الإجرامي كان بالمقابل لضعف السيطرة الامنية الفلسطينية على المناطق المعزولة والقريبة من الجدار نتيجة الاجراءات الاسرائيليّة انعكاساته على البعد الامني، فقد اعاق بناء الجدار من قدرة الاجهزة الامنية من تنفيذ القانون ومطاردة الجناة، الأمر الذي ادى الى انخفاض مستوى الاحساس بالامن في المجتمع الفلسطيني، واوجد البيئة الداعمة للجريمة من خلال سياسة العزل، وساعد في ظهور انواع جديدة من الجرائم في المناطق التي تقع خلف الجدار، بالمحصلة النهائية فقد اشارت تقديرات البعد الامني الى تنامي الجريمة في التجمعات السكانية المعزولة بسبب عدم وجود الرقابة والسيطرة الامنية، وسيتضح ذلك اكثر من خلال مناقشة الأسئلة الفرعية اللاحقة والتي تقيس واقع الجريمة في محافظة قلقيليّة بالاضافة الى انعكاسات الجدار الناجمة عن الجدار على ارتكاب الجريمة في المحافظة.

مما سبق ومن خلال نتائج الفرع الأول والثاني والثالث والرابع من نتائج السؤال الفرعي الأول، يمكننا ان نستنتج ان جدار الضم والتوسع احدث مجموعة من الانعكاسات السلبية المتتالية التي ادت الى انتشار الجريمة، بدأت من الانعااسات على البعد البيئي حيث حرم الجدار المواطن الفلسطيني من ارضة ومصدر رزقة وهيئ البيئة المناسبة والحاضنة للجريمة، وتحديدا الجرائم التي لها ابعاد اقتصادية مثل جرائم السرقة والتهريب، ناهيك عن الوضع الاقتصادي السيء الذي ترتب على بناء الجدار من بطالة وارتفاع مؤشرات الفقر، وهذا ترتب عليه ضرر في قطاع التجارة والاعمال والسياحة بسبب التغيير الذي نتج عن البيئة، رافق ذلك انعكاسات على البعد الاجتماعي نتج عنها تفكك اجتماعي وأسري وعدم اقتداء بمعايير المجتمع، الأمر الذي نتج عنه ضرر نفسي مُتمثل في الإحباط والقلق، وكل ذلك تزامن مع ضعف عامل الردع فأصبحت الظروف المحيطة مشجعة وداعمة لانتشار الجرائم.

3.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثاني: واقع الجريمة في محافظة قلقيليّة:

تكون السؤال الفرعي الثاني والمُتمثل بـ "واقع الجريمة في محافظة قلقيليّة" من شقين كان لا بد من التعرف عليهما من اجل الاجابة على السؤال، حيث كان لا بد من التعرف على واقع الجريمة من خلال معرفة مدى ارتفاع مؤشراتها بالاضافة الى معرفة اكثر الجرائم المنتشرة بعد اقامة جدار الضم والتوسع من وجهة نظر المبحوثين، وتباعا لذلك يتضح من الجدول رقم (8.4) ان ما نسبته (79.5%) من حجم العينة المبحوثة تؤيد بأن معدل الجريمة في محافظة قلقيليّة قد ارتفع بعد اقامة جدار الضم والتوسع، في حين ان (20.5%) منهم عارضوا ذلك، وهذا ما يؤكد ان وجهة نظر نسبة مرتفعة من العينة المبحوثة تؤكد ان هنالك ارتفاع في ارتكاب الجرائم بعد اقامة الجدار في المحافظة، لا سيما ان العينة تمثل جهات ذات الاختصاص فيما نجم عن الجدار من انعكاسات سلبية في كافة المجالات والتي بدورها تؤثر على السلوك العام للمواطن، وهذا ما يتطابق مع ما تمت الاشارة الية في الجدول رقم (1.1) المُعد من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والذي يوضح احصائيات ومؤشرات الجريمة في الضفة الغربيّة من عام (2000) الى عام (2010) والذي يوضح ارتفاع في كافة مؤشرات الجريمة في الضفة الغربيّة في الفترة التي اعقبت اقامة الجدار، فقد ارتفعت اعداد الافعال الإجرامية المبلغ عنها على مستوى الضفة الغربيّة بالاضافة الى ارتفاع في انواع الجرائم والتي لها ارتباط في الجانب الاقتصادي والاجتماعي وجرائم الاعتداء، وكما هو ملاحظ من الجدول رقم (1.1) فإن توظيف القضاة في السنوات التي اعقبت بناء الجدار كان في تزايد كبير، وهذا يشير الى ان هنالك ارتفاع في اعداد القضايا التي تقدم للمحاكم نتيجة لتزايد في معدلات الجريمة في الضفة الغربيّة، وهذا ما يؤكد النتيجة التي تمّ الحصول عليها من استجابات العينة في البعد الخاص في ارتفاع اعداد الجرائم في السنوات التي اعقبت بناء الجدار.

وبناء على ما سبق نستنتج ان هنالك عوامل طارئة دخلت الى المجتمع الفلسطيني في السنوات التي اعقبت بناء جدار الضم والتوسع ادت الى تغير سلوك المواطن وانعكس اثرها على ارتفاع معدلات الجريمة في المحافظة، وهذا ما يدلل على علاقة الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار، فكما اسلفنا في السابق فإن الإنعكاسات السلبيّة كانت واضحة ومؤثرة وكبيرة قد طالت كافة مناحي الحياة للمواطن الفلسطيني في الضفة الغربيّة، ومنها ما انعكست اثاره السلبيّة على خلق الجو الملائم والبيئة المناسبة لممارسة الجريمة، لا سيما ان هذه الإنعكاسات السلبيّة تتشابه بالمبادئ العامة التي تُبنى عليها نظريات علم الجريمة في تفسيرها للسلوك الإجرامي كما اشرنا في الابعاد السابقة، وكما سنوضح ونربط بشكل مفصل في الفقرات والأسئلة التالية من خلال مناقشة السؤال الفرعي الثالث والذي يربط ما بين انعكاسات الجدار السلبيّة على الجريمة في المحافظة داعما ذلك بالنظريات المفسرة للسلوك الإجرامي.

وبالإضافة الى ما تم ذكرة سابقا فقد وضحت نتائج اجابات العينة المبحوثة عن سؤال ترتيب الجرائم حسب معدل انتشارها في محافظة قلقيليّة فيتضح من الجدول رقم (9.4) والذي يشير الى ترتيب هذه الجرائم حسب النسبة المئويّة لتكرارات استجابة أفراد العينة انه جاءت جريمة تهريب المخدرات في المرتبة بعد اقامة جدار الضم والتوسع، وجاءت في المرتبة الثانية جريمة السرقة، وحصلت تلك الجريمتين على نسبة مرتفعة مقارنة بباقي الجرائم المذكورة بالجدول رقم (9.4)، واذا ما اشرنا الى العوامل التي تشجع تلك الجرائم نجد ان منشأ تلك الجريمتان يرتبط بمبدأ المنفعة في نظريات علم الجريمة التي يتربع على عرشها نظريّة الردع ونظريّة الاختيار العقلاني، وهنا ان المبدأ الاساسي في تفسير السلوك الإجرامي يعتمد على مقدار تحقيق عامل الردع العام والخاص في اطار المجتمع والمتمثل بمجموعة من الاجراءات والقوانين المشرعة وسرعة وحقيقة تنفيذها من قبل جهات الاختصاص، فقد طغى على الفترة التي اعقبت اقامة جدار الضم والتوسع حالة من الانفلات الامني نتجت من عرقلة عمل الاجهزة الامنية في المناطق المعزولة والقريبة من الجدار، ونتج عن ذلك انعدام الردع في هذه المناطق تحديداً بعد تفتيت المحافظة الى تجمعات سكانية بعيدة عن مراكز الخدمة والمراكز الامنية .

ومن منظور اخر في تفسير جريمتي تهريب المخدرات وجريمة السرقة فقد شجع ذلك احتساب المنافع التي تعود على الجاني من فعله الإجرامي مقابل الخسائر التي يتكبدها الجناة نتيجة الفعل الإجرامي، فكانت المكاسب لدى الجاني اعلى من الخسائر او بخسائر معدومة نتيجة ضعف السيطرة الامنية في تلك المناطق، وهذا ما تدعمه نظريّة الاختيار العقلاني القائمة على المبدأ الرئيس في احتساب الخسائر والمكاسب من الفعل الإجرامي، بالاضافة الى دعم هذا التفسير من خلال كل من نظريّة النشاط الرتيب ونظريّة الفرصة، فلقد أُعتبرت البيئة التي نتجت جراء اقامة الجدار بالفرصة الآمنة لتنفيذ الفعل الإجرامي من خلال الاستعداد التكوني الموجود مسبقا لدى الجناة، حيث تفترض تلك النظريتين مبدأ اجتماع الجاني والهدف والفرصة المناسبة او الامنة لتنفيذ الفعل الإجرامي.

ان الخراب المادي في البيئة الاجتماعية للمواطن الفلسطيني يعتبر عامل رئيسيا في ارتفاع مؤشرات الجريمة، لا سيما عدم القدرة على اصلاح الاضرار جراء الممارسات الاسرائيليّة الممنهجة والتي تهدف الى التضيق على الشعب الفلسطيني في كل مناحي الحياة، وهذا ما يتطابق مع مبدأ نظريّة النوافذ المهشمة (المكسورة) والتي تشير الى ان اهمال اصلاح الاضرار يفاقم من المشكلة الإجرامية، فالاهمال الذي نتج بعد اقامة الجدار والمُتمثل في عدم توفر الامكانيات لإصلاحه والاعاقات التي كانت تحول دون ذلك من شأنه ان يفاقم الجريمة، وان الاهمال هذا لم يقتصر على بعد اقتصادي فقط بعد شمل كافة الابعاد الرئيسية في مجالات الحياة للمواطن الفلسطيني، فلم يسلم جانب واحد من جوانب حياة المواطن من اثر انعكاسات الجدار السلبيّة في عدم اصلاح تلك الاضرار، لا سيما ان تلك الفترة اتصفت بالتوتر

الامني وذلك لتزامنها مع انتفاضة الاقصى وما ترتب عليها من اغلاقات وسياسات عزل ما بين المحافظات في الضفة الغربيّة.

واضافة لما سبق لا بد من التطرق الى الجرائم التي جاء ترتيبها في منتصف التقديرات للنسب المدرجة في الجدول رقم (9.4) مثل جرائم الاعتداء والقتل والانتحار فقد جاءت بنسب متوسطة تقريبا بالنسبة لترتيب انتشار الجرائم، وهذا يدل على ان هنالك ارتفاع في معدل هذه الجرائم ولكن ليس كالجرائم السابقة الذكر، ولكن الملفت للانتباه ظهور جريمتي التسول والتهريب فلم تكن هاتين الجريمتين منتشرتين بالشكل الذي اشارت اليه استجابات العينة قبل اقامة جدار الضم والتوسع، وان دل هذا على شيء فانه يدل على سوء الاوضاع الاقتصاديّة وضعف السيطرة الامنية التي نجمت عن اقامة الجدار، وهذا يمكن تفسيره من منطلق المدرسة النفعية في نظريات الجريمة الموضحة من خلال نظريّة الردع ونظريات النشاط الرتيب، كما يُفسر ايضا بناءً على سوء الاوضاع الاقتصاديّة التي ترتبت بعد اقامة الجدار وعدم القدرة على اصلاح الاضرار المترتبة على ذلك، وهذا يتماشى مع ما اشارت اليه نظريّة النوافذ المهشمة (المكسورة) فإن كل نافذة مكسورة تحرض على التخريب والنهب وتدلل على عدم الاهتمام والتراخي في الاعتناء بالأماكن الحضريّة عند الضرورة وهذا هو مهد الجريمة، بالإشارة الى ان الاهمال وعدم اصلاح الضرر يؤدي الى الجرائم، وهنا كان لا بد من الاشارة الى تعلم السلوك من خلال المحاولة، فالتسول والتهريب من خلال الظروف الاقتصاديّة الصعبة والتراخي في عامل الردع ترتب عليه محاولات في تعلم سلوك جديد من اجل اكمال النقص في الجوانب الاقتصاديّة، ومن هذا المنطلق من الممكن ان نفسر ذلك من خلال نظريّة التعلم، فإن تجربة السلوك مع وجود المشجعات او التعزيز السلبي المتمثل في ضعف عامل الردع ادى الى ممارسة هذه الجرائم كسلوك متعلم.

وبالعودة الى الجدول رقم (9.4) الذي يوضح ترتيب الجرائم حسب معدل انتشارها في محافظة قلقيليّة، فقد اشار الجدول الى ان ادنى الجرائم والتي جاءت في المرتبة الأخيرة بنسب بسيطة جدا كانت الجرائم الجنسية، فلم يكن هنالك ارتفاع كبير وملحوظا في تلك الجرائم حسب النتائج المشار اليها في الجدول، وهذا ان دل على شيء فانه يدل على المنظومة الثقافية التي يتمتع بها الشعب الفلسطيني من معايير واعراف وعادات وتقاليد في هذا الجانب، على الرغم من سنوات الاحتلال وما نتج عنها العديد من الضغوطات والممارسات من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي والتي من شأنها ان تغير هذا الموروث الثقافي فما زال المجتمع الفلسطيني يحافظ على هذا الموروث، وهذا يدل على ان المجتمع الفلسطيني يزداد تماسكا مع الازمات والمواقف السلبيّة، بالاضافة الى قوة المعتقد والمبدأ المتوارث الذي حافظ على المنظومة الاخلاقية في المجتمع الفلسطيني، كما يدلل على الطريقة السليمة التي يتم التعامل بها في مثل هذه الحالات من قبل الجهات المختصة، فأغلب تلك الجرائم يتم التعامل معها عن طريق الكتمان والسرية المطلقة لعدم تطبيع الجريمة الجنسية في المجتمع بالاضافة الى المحافظة على السلم الاهلي، لان تلك

الجرائم من شأنها ان تفجر جرائم تصل الى حد جريمة القتل والاعتداء على الأفراد او الملكيات، فالمنظومة الاخلاقية داخل اطار المجتمع الفلسطيني تُفرض على جهات الاختصاص بمعالجة تلك القضايا بعيدا عن اعين العامة.

4.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثالث: انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة:

اشارت القراءة العامة لنتائج السؤال الفرعي الثالث والذي يمثل انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة الى تقديرات مرتفعة بالدرجة الكليّة للبعد كما جاء في الجدول رقم (10.4) الذي يبين المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة المتعلقة بإجابات العينة المبحوثة على انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في المحافظة، وهذا ما يؤكد ان هنالك انعكاسات لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة، ويؤكد على مدى الارتباط ما بين ارتفاع معدل الجرائم كما في السؤال الفرعي الثاني وبين ما ترتب من اضرار على اقامة الجدار.

كما ويشير الى مدى ارتباط الإنعكاسات السلبيّة والخصائص العامة للجدار التي تم مناقشتها في السؤال الفرعي الاول على واقع الجريمة في المحافظة، حيث توضح فقرات السؤال الفرعي الثالث مدى ارتباط الجدار بالجرائم او خلق البيئة الداعمة للجريمة من خلال البيئة التي ترتبت بعد بناء الجدار، وللتأكيد على ذلك النتائج التي اشارت الى مجموعة الإنعكاسات السلبيّة على البيئة وعلى كافة جوانب الحياة للمواطن الفلسطيني بشكل عام في المحافظة، وعدم توفر القدرة والامكانيات لإصلاح الخراب المادي الذي لحق في البيئة المحيطة والذي شجع الجناة على ارتكاب افعالهم نتيجة الاضطراب وعدم التكامل في داخل المجتمع، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع معدل الجريمة في المحافظة ك نموذج لباقي محافظات الضفة الغربيّة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظريّة التفكك الاجتماعي في البيئة المحيطة التي تقوم على أن مبدأ الاستقرار والتكامل داخل نظام المجتمع يفضي الى الامتثال، وان الاضطراب وعدم التكامل يفضي الى الجريمة والانحراف، وان الاجماع داخل المجتمع على أعرافه وقيمة يفضي الى مجتمع متكامل ومتناغم، بالاضافة الى ان انعكاسات التغير في البيئة المحيطة وانتقالها الى بيئة حضرية والتغيرات الصناعية والتجارية التي تحصل بالمنطقة الجغرافية ينتج عنها مجتمع فيه تنوع وغير مستقر وغير متماسك، مما ينتج الظواهر الاجتماعيّة السلبيّة مثل الفقر والبطالة كما اشارت النتائج سابقا، وعلية نستنتج ان الخراب المادي الذي لحق في محافظة قلقيليّة نتيجة اقامة الجدار قد ترتب عليه ارتفاعا في معدل الجريمة في المحافظة وانتج جرائم جديدة لم تكن موجودة سابقا.

وبالعودة الى فقرات الجدول رقم (10.4) التي تقيس انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة، نجد ان اعلى الدرجات في تقدير المتوسطات الحسابيّة كانت الفقرة التي تقيس

ضعف السيطرة الامنية وتأثيرها على جرائم التهريب، والتي نصت على "ضعف السيطرة الأمنيّة الفلسطينية دعم جرائم التهريب" وكانت تقديراتها مرتفعة جدا، وقد جمعت هذه الفقرة ما بين العامل الامني الذي يشكل الردع وما بين جريمة التهريب لا سيما ان جريمة التهريب كما يبين السؤال السابق من الجرائم التي لم تكن موجوده بهذا الحجم قبل اقامة الجدار، علما ان جريمة تهريب المخدرات قد احتلت المرتبة الاولى كما يوضح الجدول رقم (9.4) الخاص بترتيب الجرائم حسب معدل حدوثها في محافظة قلقيليّة، وهذا يدلل على ان ضعف السيطرة الامنية الذي نجم عن الجدار يعتبر عامل اساسي في ارتفاع مؤشرات الجريمة في المحافظة، حيث يمكن تفسير ذلك بضعف عامل الردع بشقيه العام والخاص في المحافظة نتيجة عرقلة عمل الاجهزة الامنية من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي في المناطق المعزولة والمناطق القريبة من الجدار، ان ضعف عامل الردع في المحافظة ادى الى عدم قدرة الاجهزة الامنية من ملاحقة الجناة، الشيء الذي ادى الى جرأة الجناة على ارتكاب الجرائم لا سيما جرائم التهريب، حيث يمكن تفسير ذلك في ضوء نظريّة الردع التي اكدت على ان الردع لا بد ان يكون واضح ومؤكد وسريع، الذي من من خلاله يتمّ تحقيق هدف العقوبة الاساسي وترسيخ عامل الردع في اذهان الجناة بالشكل المناسب والسرعة المطلوبة في التنفيذ، وهذا لم يتحقق نتيجة الاجراءات الاسرائيليّة في عرقلة عمل الاجهزة الامنية.

ومن جانب اخر فإن الخراب المادي في البيئة الاجتماعية للفرد انعكس على الحالة الاقتصاديّة في المجتمع وظهر الفقر والبطالة كانعكاس نجم عن اقامة الجدار ووجهه الجناة الى جرائم لها علاقة بسوء الاوضاع الاقتصاديّة مثل جرائم التهريب وجريمة السرقة، ويمكن تفسير ذلك بان الفوضى وسوء الاوضاع الاجتماعية للفرد تعيده الى البحث عن الحاجات الاساسية لاستمرار الحياة، مع عدم الاكتراث الى الطريقة التي يحصل بها على الحاجات الاساسية له ولأسرته، وان القيم والاعراف في هذه الحالة تصبح ضيقة، ويصبح الاعتراف بها يتبع حاجات الانسان ويظهر التفكك الاجتماعي سيد الموقف النابع من عدم وجود الضوابط الداخلية التي كان يتمتع بها الفرد قبل التغير الذي حصل في البيئة، مستنزفا طاقته وحاجته الملحة في البحث عن متطلباته لاستمرار الحياة، وهذا ما اكدت عليه الفقرة التي تنص على ان "الجدار كان سببًا في ارتفاع معدلات جرائم التهريب لبعض السلع إلى مناطق تابعة للجدار" فقد جاءت تقديراتها بدرجة مرتفعة جدا في اشارة الى دور الجدار في ايجاد البيئة الداعمة لجريمة التهريب في المحافظة نتيجة ضعف السيطرة الامنية والعوامل الاقتصاديّة المتردية.

وفي نفس السياق تشير الفقرة التي تقيس مدى تهريب النفايات الخطرة والتي تنص على" زاد الجدار من تهريب النفايات الخطرة" الى درجة مرتفعة جدا في اجابات أفراد العينة المبحوثة، وهنا لا بد من التنويه الى ان هذه الجريمة من جرائم التي تقع على الامن القومي الفلسطيني، فهي تحمل في طياتها مخاطر عاليّة على الامن القومي بشكل عام، وهذا يشير الى جرأة الجناة في تنفيذ جرائمهم نتيجة ضعف عامل

الردع كما تمّ الاشارة له سابقا، وفي هذا المقام لا مناص من التنويه الى ان هذه الجريمة بالذات تدق ناقوس الخطر للإشارة الى خلل في المنظومة الاخلاقية التي يتمتع بها الجناة، فمرتكب مثل هذه الجريمة من الممكن ان نصفة بحالة (اللامعيارية) وان تحقيق أهدافه وحاجاته جاءت بطرق شاذة عن معايير واعراف المجتمع، وهنا يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء النظريّة اللامعيارية التي ترى ان استقرار المجتمع يحكمه مجموعة من المعايير والقيم والموروث الثقافي والاعراف، وان اي اختلال في بنية المجتمع الماديّة او الاجتماعية تضعف هذه القيم التي تحكمها، والتي كانت تعتبر ضابطا للسلوك الشاذ، حيث ظهر مصطلح "الأنومي" (اللامعيارية) لوصف حالة ضعف الضوابط الاجتماعية في المجتمعات الحديثة، ولتأكيد ذلك فقد جاءت فقرة "زاد الجدار من جرائم التخابر مع العدو" باستجابات مرتفعة جدا، اضافة الى فقرة تسريب الاراضي للإسرائيليين نتيجة سياسة العزل فجاءت باستجابات مرتفعة، فتلك الجرائم كما جريمة تهريب النفايات الخطرة تقع على الامن القومي الفلسطيني، ويفسر ذلك على ان غياب دور مؤسسات الضبط الاجتماعي عزز فقدان ضوابط السلوك الداخلية لدى الجناة مما دفعهم الى ارتكاب مثل تلك الجرائم.

وفي سياق متصل لانعكاسات الجدار على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة، فقد كان للبطالة الدور الفعال في ارتكاب الجرائم في المحافظة فمن خلال اجابات العينة المبحوثة كما في الجدول رقم (10.4) الذي يوضح مدى انعكاس جدار الضم على ارتكاب الجريمة نجد ان الفقرات التي تقيس مدى تأثير البطالة على الجرائم جاءت باستجابات مرتفعة جدا والبعض جاء باستجابة مرتفعة، وهذا ان دل على شيء فانه يدل على مدى انعكاس سوء الاوضاع الاقتصاديّة الذي نجم عن الجدار في ارتكاب الجريمة في المحافظة، فقد اشارت فقرة" زيادة عدد العاطلين عن العمل أدى إلى انتسابهم لأعمال غير قانونيّة" الى تقديرات بدرجة مرتفعة جدا لإجابات أفراد العينة، وفي نفس السياق وما دعم ذلك اجابات أفراد العينة على الفقرة "البطالة أدت إلى إرتفاع معدلات جرائم السرقة" فقد جاءت ايضا بتقديرات بدرجة مرتفعة جدا، وهذا ان دل على شيء فأنه يدل على ما اوضحناه سابقا من العلاقة التي تربط بين سوء الاوضاع الاقتصاديّة وممارسة الجريمة في المحافظة، لا سيما ان السؤال الفرعي الاول ببعده الثاني وضح مقدار الإنعكاسات التي نجمت من الجدار على البعد الاقتصادي من في كافة الجوانب الزراعية والعمال والتجارة والسياحة في اشارة الى تشكل الخراب المادي في البيئة الاجتماعية المحيطة، ومقدار الضغوط التي وقعت على الأفراد في المجتمع نتيجة ذلك، الأمر الذي ادى الى ازدياد في الجرائم وجعل جريمة السرقة من الجرائم التي شاعت في المحافظة.

ان سوء الاوضاع الاقتصاديّة وحاجة الفرد للمتطلبات الاساسية مع عدم القدرة على تحقيق ذلك ادى الى ارتفاع في السلوك الإجرامي في المحافظة وقد تجاوز هذا السلوك القيم والاعراف والمعايير التي تحكم المجتمع، حيث اصبح تحقيق هذه المتطلبات هو الهدف الرئيس لدى الجناة بغض النظر عن الطريقة

التي يقومون بها، وهذا ما تدعمه ايضا نظريّة البناء الوظيفي فالنظريّة تقترح ان المجتمع عبارة عن انساق متكاملة واي خلل في دور هذه الانساق من شأنه ان يحدث تغيير في بنية المجتمع، فتردي الاوضاع الاقتصاديّة والبطالة والفقر مَثل الخلل الاكبر في أهم انساق المجتمع المُتمثلة في كل من قطاع العمال والمزارعين والتجار والموارد السياحية فكانت المحاولات الغير مشروعة من قبل بعض الجناة في تحقيق أهدافهم سبب في التأثير على نسق المجتمع العام، الأمر الذي ادى الى ظهور الاعمال الإجرامية، ناهيك عن وقت الفراغ الذي نتج عن البطالة فقد ادى ذلك الى شعور الأفراد بنوع من الاحباط فكانت هنالك المحاولات لسد النقص من خلال التفكير خارج الصندوق ليشعر هؤلاء بأنهم فاعلين في المجتمع فذهب قسم منهم الى ارتكاب الجريمة، والدليل على ذلك استجابات المبحوثين على الفقرة "وقت الفراغ للعاطلين كان سببا في إرتفاع معدل الجرائم" فقد حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة، في دلالة على مدى تأثير البطالة على ارتكاب الجريمة في المحافظة.

ومن زاوية اخرى وفي نفس السياق فقد ظهرت جرائم جديدة كما اشرنا في مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثاني، فقد اشارت الفقرة "إنخفاض مستوى الدخل أدى إلى ظهور جرائم التسول" الى درجة مرتفعة جدا في اجابات المبحوثين، ومن البديهي ان ترتبط هذه الجريمة بالبعد الاقتصادي الذي تمّ الاشارة له من خلاله الى الركود وسوء الاوضاع الاقتصاديّة التي ترتبت بعد اقامة الجدار، فهذه الجريمة لم تكن منتشرة قبل اقامة الجدار وكانت مقتصرة على سلوكيات فردية محدودة، ولكن بعد اقامة الجدار اصبحت هذه الجريمة تمارس علنا وبشكل ملفت واحيانا ممنهج، لا سيما ان هنالك بعض الروايات ترجح ان تكون هذه الجريمة من الجرائم المنظمة، وان اختلاط الاوضاع الاقتصاديّة وما يملكه المجتمع من موروث ثقافي يدعم الفئات المهمشة فقد اختلط هذا السلوك ما بين الحاجة وما بين الجريمة، فطبيعة المجتمع الفلسطيني متكاثف مع بعضة البعض وان هذا السلوك وما يعنيه من حاجة الانسان وردة فعل المجتمع من التعاطف تجاه ذلك ادى الى تشجيع هذه الظاهرة فأصبحت مختلطة ما بين الحاجة والجريمة، ويمكننا تفسير ذلك من خلال نظريّة التعلم الاجتماعي، فإن المحاولات في توفير التكامل في الحاجات ادى الى اختراع طرق جديدة وسلوك جديد بغض النظر ان كان صحيحا او خاطئا فالتعزيز السلبي الذي رافق هذه الجريمة بعدم ملاحقة المتسولين ادى الى تشجيع السلوك وظهر للعلن بشكل ملفت.

ومن ومنظور اخر، فقد كان للانعكاسات السلبيّة الناجمة عن جدار الضم والتوسع اثرها على ارتكاب الجريمة، فقد اشارت الفقرات التي تقيس مدى انعكاس ذلك على الجريمة الى تقديرات مرتفعة، حيث وضح الجدول رقم (10.4) ان التغير في البيئة الطبيعيّة خلق بيئة داعمة للجريمة، من خلال الفقرة الممثلة لذلك والتي تنص على ان "التغير في البيئة الطبيعيّة خلق بيئة داعمة للجريمة" حيث توضح تقديرات اجابات أفراد العينة لهذه الفقرة الى درجة مرتفعة، وهذا بدورة يشير الى طبيعة البيئة التي تشكلت نتيجة اقامة الجدار ويشير ايضا الى انعكاس خصائص ومواصفات الجدار في عزل مناطق خلفه واعاقة

حركة جهات انفاذ القانون في المناطق القريبة منه مما خلق الجو المناسب لجعل هذه الطبيعة التي انتجت مربعا خصبا لحركة الجناة فيها، وهذا يتطابق مع ما اشارت اليه دراسة (ابو حمدة، 2025) فهي اشارت إلى أن الاراضي التي تقع خلف الجدار اصبحت بيئة داعمة للجريمة وزادت حالات القتل وجرائم التهريب في هذه المناطق نتيجة لضعف السيطرة الامنية، وان ما يدعم هذا التفسير كل من نظريّة الردع ونظريّة النوافذ المهشمة، فقد اشارت نظريّة الردع كما اسلفنا سابقا الى أهميّة عامل الردع من خلال تطبيق القانون في مكافحة الجريمة، وهنا عامل الردع اصبح شبه معدوم من خلال عدم قدرة الاجهزة الامنية على تطبيق القانون في تلك المناطق، كما تدعم نظريّة النوافذ المهشمة حجم الخراب الذي حل في المنطقة من جانب وعدم القدرة على اصلاح هذا الخراب والذي يصور للجاني بأنه شكل من اشكال الاهمال الذي يُشجع على تنامي الجريمة.

وتباعا لما سبق من انعكاس التغيرات في البيئة على ارتفاع الاعمال الإجرامية فقد اشارت الفقرات ان نقص الاراضي والمياه شجع على الخلافات الاسرية التي بدوها تهدد السلم الاهلي، فقد اصبحت هذه الجرائم شائعة ما بعد اقامة الجدار نتيجة لان بعض الورثة ذهبت حصصهم الارثية في داخل الجدار الامر الذي جعلهم يتقاسمون ملكية الاراضي التي بقيت خارج الجدار مع الورثة الآخرين، وهذا بدوره شكل اضطرابات في العلاقات داخل الاسرة الواحدة الأمر الذي صاعد من جرائم الاعتداء بين الاسر كما تشير فقرات الجدول رقم (10.4).

وفي سياق اخر، وبالإشارة الى نتائج اجابات أفراد العينة الموضحة في نفس الجدول فقد كان لسوء الخدمات انعكاسها السلبي على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة من خلال ما مثلته الفقرات الخاصة بقياس ذلك، فقد اشارت الفقرة التي تنص على "سوء الخدمات أدى إلى إرتفاع معدلات الجريمة" الى تقديرات في المتوسطات الحسابيّة بدرجة مرتفعة، لا سيما ان الإنعكاسات السلبيّة على الجانب الخدماتي كانت كبيرة، فقد طال ذلك التعليم والصحة والمواصلات وغيرها من الخدمات، ويفسر ذلك الاحباط الذي تشكل من الضغوط نتيجة عدم قدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم الامر الذي انعكس سلبا على الاعمال الإجرامية بشكل عام في المحافظة، ان ما يدعم ذلك نظريّة الضغوط الاجتماعية فان عدم قدرة الأفراد في المحافظة على تحقيق أهدافهم ادت الى اختراع طرق غير شرعية للوصول اليها متجاوزين بذلك معايير المجتمع، عن طريق مبدأ الاختراع والذي هو مبدأ رئيسي في نظريّة الضغوط الاجتماعية، ان عدم القدرة على الامتثال في تحقيق الأهداف والوصول الى جودة الخدمات المقدمة يخلق نوعا من الاختراع في الاساليب المتبعة لدى الجناة في تحقيق أهدافهم فأن المبدأ الاساسي الذي تعتمد علية النظريّة هو أن المجتمع المتكامل يحقق التوازن بين الأهداف الثقافية والوسائل المشروعة لتحقيقها وان الانفصال الذي يحدث بين هذه الأهداف والوسائل ينشأ الإجهاد الذي يؤثر على سلوك الأفراد الذي يؤدي الى الاعمال الإجرامية.

وعليه وبناءً على ما سبق نستنتج ان ارتفاع الجريمة في محافظة قلقيليّة في الفترة التي اعقبت اقامة الجدار ما هي الى انعكاس له، من خلال الخصائص والمواصفات وما احدثه الجدار من تغيرات على البيئة وعلى الجانب الاجتماعي في المحافظة معتمدا في ذلك على الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن بناءه، بشكلٍ عام تُظهر نتائج الدراسة أن جدار الضم والتوسع لم يكن مجرد حاجز مادي، بل أداة شاملة ومتعددة الأبعاد خلقت "سجنًا حقيقيًا" للمواطن الفلسطيني في محافظة قلقيليّة، لقد تسببت خصائصه وبنيته في خراب مادي وبيئي واقتصادي واجتماعي وأمني، مما أدى إلى تفتيت النسيج الاجتماعي، وتقويض سبل العيش، وإضعاف سيادة القانون، وكلها عوامل رئيسية تدعم تنامي السلوك الإجرامي في المناطق المتضررة، وان الجدار يُشكل عائقًا كبيرًا أمام تحقيق حلم الدولة الفلسطينية ويُجسد شكلاً من أشكال الاضطهاد العنصري.

5.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الرابع: تأثير خصائص المبحوثين على اجاباتهم:

وللاجابة عن هذا السؤال لا بد من الاجابة عن الفرضيات الآتية:

مناقشة نتائج الفرضية الاولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\propto \geq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير الجنس.

توضح نتائج اجابات عينة الدراسة المشار اليها في الجدول رقم (11.4) والخاص في نتائج اختبار (ت) تبعاً لمتغير الجنس، انه لا توجد فروق في المتوسطات الحسابيّة بين اجابات المبحوثين في هذه الفرضية تعزى الى متغير الجنس، وهذا بدوره يشير الى قبول الفرضية التي تنص على انه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\propto \geq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير الجنس، وان دل ذلك على شيء فإنه يدل على ان الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار قد طالت كل فئات المجتمع من الذكور والاناث، وهذا يُشير الى انتهاك اسرائيل لحقوق الانسان وعدم اكتراثها لما ينص عليه القانون الدولي من حماية الحريات والحق في الحياة بغض النظر عن الجنس او اللون، كما ويُشير الى حجم الاضرار الاجتماعية والنفسية التي لحقت بالنساء نتيجة اقامة جدار الضم والتوسع في الضفة الغربيّة، لا سيما ان النساء اقل تحملا للمشقة من الرجال فلم تراعي اسرائيل هذا العامل ايضا بل كان عقابها بالشكل الجماعي الذي اثر على كافة مناحي الحياة، وهذا يدل على حجم الوحشية التي يتمتع بها الاحتلال الاسرائيلي في التعامل مع الشعب الفلسطيني، كما ولا بد هنا من الاشارة الى ان النساء لهنّ احتياجاتهنّ الخاصة والرعاية

الاجتماعية الخاصة بكل المجتمعات نتيجة لدورهنّ الطبيعي في تحمل المشقات البيولوجية والنفسية للإنجاب، واحتياجهنّ الى الرعاية الطبية والاجتماعية المناسبة والخدمات الضرورية اثناء فترة حملهنّ وميلادهنّ، فهذا يدلل على حجم التهديدات على الحياة التي لحقت بالنساء من خلال سياسة العزل العنصري المتمثلة في الجدار، حيث اشارت النتائج الى تدني مستوى الخدمات من الجانب الصحي والتعليمي التي رافقت تلك الفترة، وهذا ما تطابق مع دراسة (سليمان، 2005) والتي جاءت بعنوان "تقييم الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية" واشارت في نتائجها ان الاثر وقع على كلا الجنسين، وعلى الرغم من كل الفروقات بين الرجل والمرأة في العديد من الأمور الحياتيّة، الا ان تأثير الجدار لا يُفرق بين المرأة والرجل، وتأثيراته السلبيّة كانت بنفس المستوى بين المرأة والرجل، فالرجل يتأثر في الجدار بنفس تأثر المرأة ان لم يكن أكثر في بعض الأحيان، وهذا اذا دلّ على شيء فإنه يدل على أن الاحتلال لا يُفرق بين الفلسطينيين، فهم واحد بالنسبة له، وعليه ومما سبق نستنتج حجم الجرائم التي ارتكبتها اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني من خلال سياسة العزل العنصري التي لا تفرق بين أحد.

مناقشة نتائج الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\propto \geq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير العمر.

تشير نتائج التحليل الاحصائي الخاصة بالمتوسطات الحسابيّة لخصائص المبحوثين انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة يتزى لمتغير العمر كما هو موضح في الجدول رقم (12.4) الخاص في نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير العمر، وهذا بدورة يجعلنا نقبل الفرضية التي تنص على انه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\propto \geq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير العمر"، وهذا ما تطابق مع دراسة (ابو هلال، 2006) "بعنوان جدار الضم والتوسع الغربي وتأثيره على مصادر المياه الفلسطينية في الضفة الغربية)، وهذا يشير الى توافق الاجابات في فئات الاعمار كافة الذي بدورة يؤكد ان الاضرار الناجمة عن جدار الضم والتوسع يشعر بها كافة الفئات العمريّة من المجتمع الفلسطيني، ويشير ذلك الى حجم العقاب الجماعي الذي وقع على الشعب الفلسطيني مع عدم مراعاة الفارق العمري بين فئات المجتمع، وحجم الخسائر التي اثرت على الجانب الاجتماعي والنفسي الذي لحق بالجميع، وهذا اذا دلّ على شيء فإنه يدل على عدم اكتراث سلطات الاحتلال الاسرائيلي لمراعاة الفارق العمري ما بين فئات المجتمع العمرية، فمن المتعارف عليه ان الصغار وكبار العمر يحتاجون الى رعاية خاصة فلم تكترث اسرائيل في اعاقتها ومنعها للخدمات التي

تصل الى التجمعات السكانية الصغيرة والكبيرة، بل كانت سياسة العزل عبارة عن جريمة وقعت على كافة فئات المجتمع الفلسطيني.

مناقشة نتائج الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

تشير نتائج التحليل الاحصائي المبينة في الجدول (13.4) الخاص في نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير المؤهل العلمي الى انه لا يوجد فروق تعزى الى متغير المؤهل العلمي، وعلية تُقبل الفرضية التي تنص على انه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير المؤهل العلمي"، وهذا ما يدلل الى ان متغير المؤهل العلمي لم يؤثر في نظرة ذوي الاختصاص حول ارتكاب الجريمة الناجمة عن الجدار، وبما ان المؤهل العلمي غالبا ما يشير الى مدى تقدم المجتمع فإن هذه النتائج تدلل على عمل السلطات الاسرائيليّة على ايجاد العراقيل والصعوبات لهؤلاء الفئات وان هذه الفئات التي تحمل درجات علمية مختلفة اتفقت في اجاباتها على الإنعكاسات التي ترتبت على ارتكاب الجريمة بسبب الجدار، كما ويشير ذلك إضافة لما سبق الى أن كافة حاملي الدرجات العلمية قد لمسوا في مسيرتهم التعليميّة مقدار المعيقات سواء من الناحية الامنية او الناحية الماديّة التي وقفت في طريق مسيرتهم العلمية نتيجة جدار الضم والتوسع، وهذا يدلل على السياسات الاسرائيليّة التي من شأنها ان تخلق ما يُسمى بظاهرة هجرة العقول والأدمغة الى خارج فلسطين، وذلك بسبب ما تمارسه سلطات الاحتلال من تضيق على حاملي هذه الدرجات العلمية مما يتشكل من ذلك الضغوط الاجتماعية والنفسية، وهذا ما تطابق مع نتائج دراسة (دويك، 2015) بعنوان "الجدار القاتل واثاره السلبيّة على الشعب الفلسطيني"، حيث اشارت النتائج ان الاثار السلبية طالت كافة مناحي الحياة واثرت على الجانب التعليمي في المجتمع الفلسطيني من خلال العراقيل وتقطيع الطرق، كما تطابقت مع دراسة (سليمان، 2005) بعنوان "تقييم الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية"، حيث اشارت الدراسة الى انه لا يوجد فروق بين استجابات المبحوثين يعزى لمتغير المستوى التعليمي، أي أن كل المواطنين تأثروا بنفس الدرجة على حد سواء، في المقابل اختلفت النتيجة مع دراسة (ابو هلال، 2006) بعنوان "جدار الضم والتوسع الغربي وتأثيره على مصادر المياه الفلسطينية في الضفة الغربية" والتي اشارت الى ان هنالك تأثير للتحصيل العلمي على اجابات المبحوثين.

مناقشة نتائج الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\propto \geq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير التخصص العلمي.

وضح التحليل الاحصائي المشار اليه في الجدول رقم (14.4) الخاص في نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير التخصص العلمي الى انه لا يوجد فروق ذات دلاله حول انعكاسات الجدار على ارتكاب الجريمة يعزى الى متغير التخصص العلمي، وعليه فإننا نقبل بالفرضية التي تنص على انه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\propto \geq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير التخصص العلمي"، هذا يعني انه رغم اختلاف التخصصات العلمية الا انه كان هنالك توافق بين اجابات أفراد العينة لانعكاسات الجدار على ارتكاب الجريمة، وهذا يشير الى مدى تأثر هذه الإنعكاسات على العينة على الرغم من اختلاف التخصصن وهذا يؤكد على حجم الإنعكاسات التي نجمت عن بناء الجدار وحجم الاثار التي ترتبت على كافة الجوانب الخاصة بموظفي المؤسسات ذات الاختصاص، وهذا ما تطابق مع نتائج دراسة (Wannous, 2012) بعنوان "جدار الفصل: فصل إسرائيل العنصري الكامل" فهي تشير الى ان الجدار وما ترتب عليه لامس كافة مناحي الحياة من حيث الاثار السلبية المترتبة على بناءه.

مناقشة نتائج الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\propto \geq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير السكن.

تشير نتائج التحليل الاحصائي كما في الجدول رقم (15.5) الخاص في نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير السكن الى انه لا يوجد فروق إحصائيّة في ذلك، وعليه تُقبل الفرضية التي تنص على انه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\propto \geq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير السكن"، وهذا يعني ان متغير السكن ليس له أهميّة في اجابات المبحوثين، وهذا يدل على ان هذه الإنعكاسات على ارتكاب الجريمة كان في جميع المناطق والتجمعات السكانية ولم

يكن في مناطق محددة في اشارة الى ان السياسات الاسرائيليّة في العزل العنصري اثرت على المجتمع الفلسطيني بشكل عام برغم اختلاف السكن ما بين مدينة وقرية، وهنا يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء النظريّة الايكولوجيّة التي ترى ان الجريمة موجودة في جميع المناطق مع اختلاف في نسبة ممارستها في كل منطقة من تلك المناطق، وعليه فاننا نستنتج انه لم يكن قرب السكن من الجدار هو من يحدد الضرر الواقع على السكان بجانبه فقط، بل تعدا ذلك الى كافة اماكن سكن المواطنين، وان لم يكن يؤثر بالشكل المباشر عليهم فإنه انعكس بعوامل نتجت عنه اثرت بطريقة اخرى على كافة الاماكن، وهذا ما تطابق مع دراسة (سليمان، 2005) بعنوان "تقييم الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، بحيث اشارت انه لايوجد فروق في اجابات المبحوثين يعزى الى متغير مكان السكن.

مناقشة نتائج الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير قطاع العمل.

يشير التحليل الإحصائيّ للفرضية السابقة كما في الجدول رقم (16.4) الخاص في نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير قطاع العمل، الى انه لا يوجد فروق في اجابات العينة حول انعكاس الجدار على ارتكاب الجريمة يعزى لمتغير العمل، وعليه فإننا نقبل صحة الفرضية التي تنص على انه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير قطاع العمل"، هذا يعني ان قطاع العمل المتمثل ما بين هيئات محلية و مدني وامني لم يكن بالمتغير الذي يؤثر في اجابات المبحوثين، وعليه نستنتج ان جدار الضم والتوسع كان له انعكاسه على ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في القطاعات المختلفة (مدني، امني، هيئات ملحية) التي تغطي كافة المناطق في المحافظة، فقد كان الضرر مباشر على كافة المناطق وكان الجميع مستهدف من ذلك، وهذا ما تطابق مع نتائج دراسة (شبير، 2008) بعنوان "جدار الفصل واثارة على مستقبل الاراضي الفلسطينية"، بحيث اشارت النتائج ان هدف اسرائيل ضم اكبر مساحة ممكنه من الاراضي، والسعي الى ذلك بإستمرار.

مناقشة نتائج الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب

الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير مؤسسة العمل.

يشير التحليل الاحصائي للفرضية السابقة والمُوضح في الجدول رقم (17.4) الخاص في نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير مؤسسة العمل، الى انه لا يوجد فروق في اجابات المبحوثين حول انعكاس الجدار على ارتكاب الجريمة، وعلية فإننا نقبل صحة الفرضة التي تنص على انه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير مؤسسة العمل" على الرغم من تنوع المؤسسات ذوي الاختصاص في انعكاسات الجدار، وهذا دليل على ان الإنعكاسات لجدار الضم والتوسع شغلت اقسام كثيره في المؤسسات الحكوميّة من حيث حصرها والعمل على علاج ما يمكن من الاثار الناجمة عن الجدار، فمتغير مؤسسة العمل يدلل على حجم الخسائر التي لحقت في كافة القطاعات وحجم الاستنزاف الذي وقع على الموارد الماديّة والبشريّة في هذه المؤسسات نتيجة جدار الضم والتوسع، وهذا ما تطابق مع دراسة (Khamaisi , 2020) بعنوان "مواجهة التبعات الاقتصاديّة لقرار ضم الضفة الغربيّة"، حيث اشارت الى تآكل الاقتصاد الوطني وزيادة الفقر والبطالة وتدمير النبية التحتية وتلاشي أمل اقامة الدولة الفلسطينية.

مناقشة نتائج الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير طبيعة العمل.

تشير نتائج التحليل الاحصائي للفرضة السابقة والمُوضحة في الجدول رقم (18.4) الخاص في نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير طبيعة العمل الى عدم وجود فروق في اجابات المبحوثين حول انعكاس الجدار على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة يُعزى الى متغير طبيعة العمل، وعلية فإننا نقبل صحة الفرضية التي تنص على انه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير طبيعة العمل"، وهذا يدل على انه رغم تنوع طبيعة العمل لعينة الدراسة الا ان الإنعكاسات السلبيّة لمسها كافة العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص رغم اختلاف طبيعة عملهم، وهذا بدوره يشير الى حجم الاستنزاف لمقدرات المؤسسات

الماديّة والبشريّة والذي بدوره يحدّ من قدرة المؤسسات من التنميّة والازدهار الانشغال في معالجة ما انعكس من اثار سلبية نجمت عن الجدار، وهذا ما تشابه الى حد ما مع دراسة (جبر، 2005) بعنوان "تأثيرات الجدار الفاصل على التنميّة السياسية في الضفة الغربيّة"، بحيث توصلت الدراسة الى نتائج لعل من اهمها ان جدار الضم والتوسع يقطع الطريق امام اقامة دولة فلسطينية لما له من نتائج كارثية على مقومات الدولة.

مناقشة نتائج الفرضية التاسعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

تشير نتائج التحليل الاحصائي للفرضة السابقة والمُوضحة في الجدول رقم (19.4) الخاص في نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، الى انه لا توجد فروق في اجابات المبحوثين حول انعكاسات الجدار على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة يعزى الى متغير سنوات الخبرة، وعلية فإننا نقبل صحة الفرضية التي تنص على انه" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابيّة لإجابات المبحوثين حول الإنعكاسات السلبيّة لجدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص تعزى لمتغير سنوات الخبرة"، فعلى الرغم من اختلاف سنوات الخبرة لدى عينة الدراسة الا ان الاجابات كانت متوافقة في ذلك، وهذا بدوره يدل على ان انعكاسات الجدار لمسها كافة العاملين في هذه المؤسسات ذوي الاختصاص ولم تكن سنوات الخبرة عامل في التأثير على اجاباتهم، وهنا لا بد من الاشارة الى عمل هذه المؤسسات على اصلاح ما ترتب من انعكاسات سلبية ناجمة من الجدار وانغماس موظفيها كافة في هذا العمل، على الرغم من حجم الاستنزاف المادي والبشري لهؤلاء الطواقم في معالجة هذه الاثار على حساب التنميّة والتطوير الذي يعتبر مهمة هذه المؤسسات من البداية، وتشابه ذلك الى حد كبير مع دراسة (Wannous, 2012) بعنوان "جدار الفصل: فصل إسرائيل العنصري الكامل"، بحيث اشارت في نتائجها ان لهذا الجدار اثر على حياة المجتمع الفلسطيني بكافة المجالات الاقتصاديّة والاجتماعية والتعليميّة والصحية.

6.5 ملخص نتائج الدراسة:

تُظهر النتائج المستخلصة من الدراسة الى أن جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة قد تسبب في أضرار جسيمة ومتعددة الأبعاد على كافة جوانب الحياة، وتُرجمت هذه الأضرار إلى تدهور أمني ملحوظ وارتفاع في معدلات الجريمة، وعليه يمكن تلخيص أبرز نتائج الدراسة فيما يلي:

- **الأثر البيئي والمادي الكارثي:** أحدث الجدار خرابًا ماديًا هائلاً وتغييرًا جذريًا في البيئة الطبيعيّة، مما أخل بالتوازن البيئي وتسبب في تدمير الموارد الطبيعيّة (عزل الأراضي الزراعية، اقتلاع الأشجار، السيطرة على المياه الجوفية) وزيادة التلوث البيئي لعدم القدرة على التخلص من النفايات.

- **الجدار جريمة فصل عنصري ذات أهداف توسعيّة:** تُشير مواصفات وخصائص الجدار بوضوح إلى أنه يُمثل جريمة فصل عنصري بموجب القانون الدولي، ويعيق حرية الأفراد وحقهم في الحياة والوصول إلى ممتلكاتهم وأعمالهم، كما تجاوزت أهدافه البعد الأمني المعلن ليكشف عن مطامع إسرائيلية في الاستيلاء على الأراضي وخلق واقع جيوسياسي جديد يُرسخ الضم الفعلي.

- **تدهور اقتصادي واسع النطاق:** أدت سياسات الجدار إلى سوء الأوضاع الاقتصاديّة بشكل كبير، حيث كان القطاع الزراعي الأكثر تضررًا، وارتفعت معدلات البطالة، وتوقفت عجلة التجارة، وتضرر قطاع السياحة.

- **تفكك في النسيج الاجتماعي:** ترك الجدار أثرًا عميقًا على البعد الاجتماعي، فزاد من معدلات التفكك الاجتماعي بسبب سياسة العزل التي فصلت التجمعات السكانية وشتت شمل الأسر، كما قيد من الوصول إلى الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم) وقلل من جودتها، وساهم في تدني المستوى التعليمي وارتفاع نسبة التسرب المدرسي، وأعاق قدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم وتلبية احتياجاتهم.

- **شكل الجدار بيئة حاضنة للجريمة وضعف في السيطرة الأمنية:** أدى الجدار إلى إعاقة عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية بسبب عرقلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي لحركتها وتنفيذ مهامها، هذا أضعف بشكل كبير عامل الردع (العام والخاص)، وشكل بيئة داعمة للجريمة في المحافظة، وهذا انعكس على ارتفاع معدلات الجريمة بشكل عام.

- **ظهور أنواع جديدة ومتزايدة من الجرائم:** أسفر ضعف السيطرة الأمنية وتدهور الأوضاع عن زيادة في جرائم معينة مثل التهريب بما في ذلك (تهريب المخدرات، النفايات الخطرة، السرقة)، وارتفاع في معدلات جرائم التي تقع على الأمن القومي الفلسطيني (مثل التخابر، تسريب الأراضي)، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة التسول بشكل ملحوظ.

- **ارتباط الجريمة بالعوامل البيئيّة والاقتصاديّة والاجتماعية:** وجود ارتباط وثيق بين بناء الجدار والأضرار التي ترتبت عليه وبين ارتفاع معدل الجريمة، فالتغيرات البيئيّة والماديّة، والخراب الاجتماعي، وسوء الأوضاع الاقتصاديّة (الفقر، البطالة، وقت الفراغ، الإحباط، تدهور الخدمات)، كلها عوامل محفزة تدفع الأفراد نحو السلوك الإجرامي، وتوفر للجناة بيئة ذات ردع ضعيف ومكاسب مرتفعة.

- لا يوجد تأثير لخصائص المبحوثين على اجاباتهم تعود على المتغيرات الديمغرافية والمؤسساتية حول اجاباتهم للانعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة/ محافظة قلقيليّة انموذجا.

7.5 التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة، يمكننا اقتراح مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى التخفيف من انعكاسات الجدار السلبيّة على محافظة قلقيليّة والضفة الغربيّة بشكل عام، وتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني لعل من أهمها ما يلي:

- متابعة العمل المستمر والمنظم من قبل وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي الفلسطيني على الصعيدين الدبلوماسي والقانوني لتفعيل الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام (2004)، وملاحقة اسرائيل في كافة المحاكم الدولية.

- القيام بحملات دولية من قبل وزارة الخارجية والسفارات الفلسطينية في العالم لمطالبة دول العالم الراعية للسلام والحرية الى ممارسة ضغوط دولية مكثفة على إسرائيل لوقف سياسات العزل والفصل العنصري وضم الأراضي التي يمثلها الجدار، وإعادة الأراضي والموارد المائية والزراعية لأصحابها الفلسطينيي.

- العمل على تمكين الأجهزة الأمنية الفلسطينية من بسط سيطرتها الكاملة في المناطق المعزولة والقريبة من الجدار، بما في ذلك إنشاء مراكز شرطية وأمنية، وتوفير الدعم اللوجستي اللازم لتمكينها من ملاحقة الجناة وتطبيق القانون.

- تطوير استراتيجيات وخطط عمل من قبل الاجهزة الامنية والمؤسسات ذات العلاقة متخصصة لمكافحة جرائم التهريب (خاصة المخدرات والنفايات الخطرة) وجرائم الأمن القومي (التخابر وتسريب الأراضي).

- على وزارة الزراعة وضع خطط إغاثة وتنمويّة عاجلة لدعم المزارعين المتضررين في قلقيليّة، وتوفير آليات لتعويض خسائرهم، وتقديم الدعم الفني والمالي لاستصلاح الأراضي التي يمكن الوصول إليها وتحسين الإنتاج الزراعي.

- إطلاق برامج تنموية ومشاريع صغيرة ومتوسطة موجهة نحو خلق فرص عمل جديدة، خاصة للشباب والعاطلين عن العمل، للتخفيف من البطالة وتقليل عوامل الدفع نحو الجريمة.

- العمل على إزالة المعيقات أمام حركة التجارة وتصدير المنتجات، ودعم المحال التجارية المتضررة، كما يجب تنشيط القطاع السياحي في المحافظة من خلال الترويج للمعالم السياحية وتسهيل وصول الزوار.

- تنفيذ برامج وطنية شاملة لمكافحة الفقر متعدد الأبعاد، تركز على توفير الدخل المستدام، وتحسين الظروف المعيشية، وتقديم الدعم للفئات الأكثر تضررًا بالتعاون ما بين التنمية الاجتماعية و المؤسسات ذات العلاقة.

- دعم المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى إعادة بناء الروابط الاجتماعية المقطوعة، وتعزيز التكافل الأسري والمجتمعي في المناطق المعزولة والمتضررة.

- العمل على تحسين جودة وتوفر الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، المواصلات) في جميع المناطق، خاصة المناطق خلف الجدار وفي القرى المعزولة، وذلك لضمان حصول المواطنين على حقوقهم الأساسية وتقليل الضغوط الاجتماعية.

- توفير برامج متخصصة للدعم النفسي والاجتماعي للأفراد والأسر المتضررة من الجدار، لمعالجة آثار الإحباط والضغوط التي تدفع نحو السلوكيات غير السويّة.

- وضع برامج تعليميّة داعمة لتقليل التسرب المدرسي، وتقديم حوافز للأسر لضمان استمرار أبنائها في التعليم، ومعالجة ظاهرة عمالة الأطفال المرتبطة بالفقر بالتعاون ما بين المؤسسات التعليميّة ذات العلاقة والاختصاص.

- إجراء دراسات مستقبليّة لتقييم الآثار طويلة المدى للجدار على مختلف الجوانب، مع التركيز على التغيرات في أنماط الجريمة وتطورها، ودراسة فعاليّة أي برامج تدخل.

- تطوير قاعدة بيانات وطنية شاملة حول آثار الجدار على كافة القطاعات والمناطق المتضررة، لتكون مرجعًا للبحث والتخطيط وصنع القرار.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرأن الكريم.
- قانون العقوبات رقم (74) من العام (1936).
- قانون العقوبات الاردني رقم (16) من العام (1960).
- مسودة دستور دولة فلسطين (2003).

المراجع العربية:

أولاً: الكتب:

- سالم، سما وعلي، بهاء وسالم، محمد (2015). **الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان: الاردن.
- ابو الهيجا، ابراهيم (2004). **جدار الخوف**، ط1، مركز الاعلام العربي الجيزة: مصر.
- أكرز، رونالد و وسيلرز، كريستين (2013). **نظريات علم الجريمة**، دار الفكر للنشر والتوزيع: عمان.
- البداينه، ذياب (2010). **التنميّة البشريّة والارهاب في الوطن العربي**، ط1، جامعة نايف للعلوم الامنية: المملكة العربية السعودية.
- دائرة شؤون المفاوضات (2015). **الجدار السيء يؤدي الى جيران سيئين الجزء الثاني_ محافظة قلقيليّة**، منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله: فلسطين.
- درويش، محمود (2014). **مديح الظل العالي**، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان: الاردن.
- الزحيلي، محمد (2006). **القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة**، دار الفكر للنشر، دمشق: سوريا.
- الزيباري، طاهر (2016). **النظريّة السسيولوجيه المعاصرة**، ط1، دار البيروني للنشر التوزيع، الاردن.
- طالب، أحسن (2001). **الوقاية من الجريمة**، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت: لبنان.
- عباس، محمود (2011). **الوجه الآخر العلاقة السرية بين النازية والصهيونية**، ط3، مطبعة بيلسان، رام الله: فلسطين.
- لطفي، طلعت (2008): **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة: مصر.
- المعجم الوسيط (2004). الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة : مصر.
- نجم، محمد (2016). **النظريّة العامة للجريمة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان: الاردن.

• الوريكات، عايد عواد (2013). **نظريات علم الجريمة**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع: الاردن.

ثانياً: المجلات:

• دويك، موسى (2015). الجدار القاتل واثاره السلبيّة على الشعب الفلسطيني، **مجلة المفكر**، الجزائر، العدد 36، ص ص 36_55.

• دويك، موسى (2013). جدار الفصل العنصري واثارة السلبيّة في القانون الدولي ، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، المجلد 36، ص ص 329_389.

• سواكري، الطاهر (2016). إسهامات نظريّة النوافذ المكسرة في تفسير الجريمة والانحراف، **مجلة حوليات**، الجزائر، المجلد2، العدد 29، ص ص 190_200.

• الصغير، صغير بن محمد بن فالح (2023). نظريّة إبراهام ماسلو: التدرج في الحاجات الانسانيّة وعلاقتها بالسياسة الشرعية وسن الأنظمة، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئيّة**، مصر، مجلد 14، العدد 4، ص ص 1_19.

• علي، مروة (2022). اسهام نظريّة الانشطة الروتينية في فهم الجرائم السيبرانية: دراسة استطلاعية، **المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية**، مصر، مجلد 6، العدد 6، ص ص 114 _ 130.

• عياش، عدنان (2013). جدار الفصل العنصري وانعكاساته على سكان الضفة الغربيّة المحاذية أراضيهم للجدار العازل، **دورية كان التاريخية**، مصر، المجلد 6، العدد 20، ص ص 9 _20 .

• قبعة، كمال (2014). تجريم الابرتهايد الإسرائيلي والمعاقبة عليه، **مجلة شؤون فلسطينية**، فلسطين، العدد 256 ، ص ص 67 _99.

• معتوق، جمال (2023). النظريّة البيئية في تفسير الانحراف والجريمة عرض تحليلي نقدي، **مجلة سسيولوجيا الجريمة للبحوث والدراسات في الظواهر الإجرامية**، الجزائر، مجلد 4، عدد 1، ص ص 5_26.

• نوري، سعدون عبد الله (2011). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي الى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاجتماعية**، العراق، مجلد1، العدد1، ص ص 132_160.

ثالثاً: رسائل الماجستير:

• ابو هلال، ماهر (2006). **جدار الضم والتوسع الغربي وتأثيره على المياه الفلسطينية في الضفة الغربيّة**، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة القدس : فلسطين.

• جبر، بلال (2005). **تأثيرات الجدار الفاصل على التنميّة السياسية في الضفة الغربيّة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: فلسطين.

- حسين، عبد الله علي (2018). **الركن المعنوي للجريمة**، رسالة غير منشورة، جامعة ديالي: العراق.
- سلمان، مازن (2005). **تقييم الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربيّة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: فلسطين.
- شبير، امتياز (2008). **جدار الفصل وتأثيره على مستقبل الاراضي الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس المفتوحة، غزة: فلسطين.
- شبير، امتياز (2008). **جدار الفصل واثارة على مستقبل الاراضي الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس: فلسطين.
- صالح، ريما (2006). **دراسة لبعض الاثار البيئيّة لجدار الضم و التوسع على مناطق شمال الضفة الغربيّة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس: فلسطين.
- طوقان، أرب (2012). **التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس مخيماتها/ دراسة في الجغرافيا الاجتماعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: فلسطين.
- عابدين، نورهان (2020). **الذكاء العاطفي وعلاقته بممارسة جرائم الابتزاز الاكتروني لدى عينة من الضحايا في الضفة الغربيّة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس: فلسطين.
- العارضة، ريم (2007). **جدار الفصل العنصري في القانون الدولي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح: فلسطين.

رابعاً: التقارير:

- مركز المعلومات الوطني (وفا) (2006). **تأثير جدار الضم والتوسع العنصري على التعليم الفلسطيني**، رام الله: فلسطين.
- معهد الابحاث التطبيقية (اريج) (2018). **الوضع الجيوسياسي في محافظة قلقيليّة**، قلقيليّة: فلسطين.
- نوباني، يامن (2020). **(20) عام على اندلاع انتفاضة الاقصى**، وكالة وفا: فلسطين.
- مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الفلسطينية (2022): **الاثر الانساني بعد عشرين سنه على بناء الجدار**، القدس: فلسطين.
- مركز رؤيا للتنميّة السياسيّة (2018): **أثر الجدار على الحياة الاجتماعية للفلسطينين**، اسطنبول: تركيا.

خامساً: المواقع الالكترونية:

- الامم المتحدة (2003). **الجمعية العامة تطالب إسرائيل بوقف بناء الجدار العازل وتحث الطرفين على الالتزام بخارطة الطريق**، لمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الالكتروني الاتي:
https://news.un.org/ar/story/2003/10/14722, 20/1/2025, 5:30 PM.
- الجريدة الرسمية (2025). **قانون رقم (7) لسنة (1999) بشأن البيئة**، فلسطين، لمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الالكتروني الاتي:
https://mjr.ogb.gov.ps/MergedLegislations/ViewText/66/, 21/7/2025,8:00 PM
- جامعة منيسوتا (1993). **الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها**، مكتبة حقوق الإنسان، لمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الالكتروني الاتي:
https://hrlibrary.umn.edu/arab/b011.html, 21/8/2025,7:00 PM.
- جريدة الحياة الجديدة (2018). **الأمن الوقائي يقبض على عصابة نصب وجرائم في محافظة قلقيليّة**، فلسطين، للمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الالكتروني الاتي:

https://www.alhaya.ps/ar/Article/71057, 30/4/2025, 7:00 PM.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2024). **اهم مؤشرات الجريمة والضحية في الضفة الغربيّة (1996_2023)**، فلسطين، لمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الالكتروني الاتي:

https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=3701, 5/1/2025, 9:00 AM.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2024). **جرائم الاعتداء المبلغ عنها في الضفة الغربيّة (1997– 2023)**، فلسطين، لمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الالكتروني الاتي:

https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=3613, 4/1/2025, 11:30 AM.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2024). **الجرائم المبلغ عنها الموجهة ضد حياة الأفراد في الضفة الغربيّة (1997–2023)**، فلسطين، لمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الالكتروني الاتي:

https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=3612, 4/1/2025, 11:00 AM.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2024). **جرائم المخدرات المبلغ عنها في الضفة الغربيّة، 1997–2023**، فلسطين، لمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الالكتروني الاتي:

https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=3615, 4/1/2025, 12:00 PM.

• الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2024). **جرائم السرقة المبلغ عنها في الضفة الغربيّة 1997– 2023**، فلسطين، لمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الالكتروني الآتي:

https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=3614, 4/1/2025, 1:00 PM.

• الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2024). **جرائم الاعتداء المبلغ عنها في الضفة الغربيّة 1997– 2023**، فلسطين، لمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الاكتروني الاتي:

https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=3613, 4/1/2025, 12:30 PM.

• رواجبه، رافع (2022). **عمليات القتل عبارة عن تصفية داخلية للعصابات في الداخل المحتل**، وكالة وطن للأنباء، فلسطين، للمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الالكتروني الاتي:

https://www.wattan.net/ar/video/387542.html, 20/12/2025, 10:00 PM.

• مروان، محمد (2019). **تعريف جدار برلين**، لمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الالكتروني الاتي:
https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D8%B1_%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%8A%D9%86, 3/4/2025, 6:00 PM.

• مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانيّة (2022). **الأثر الإنساني بعد 20 سنة على بناء الجدار–كانون الأول/ديسمبر 2022**، فلسطين، للمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الالكتروني الاتي:
https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-impact-20-years-barrier-december-2022, 10/4/2025, 8:00 PM.

• مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا) (2025). **جدار الفصل العنصري حقائق وارقام**، فلسطين، للمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الاكتروني الاتي:

https://info.wafa.ps/pages/details/32512, 2/3/2025, 11:00 AM.

• وزارة الخارجية والمغتربين (2019). موقف القانون الدولي والاطراف المعنية من جدار الفصل العنصري، دولة فلسطين، لمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الالكتروني الاتي:
https://www.mofa.pna.ps/eses/oficinademedios/violacionesisraelies, 20/4/2025, 4:30 PM.

• وكالة وطن للأنباء (2022). **عمليات القتل عبارة عن تصفية داخلية للعصابات في الداخل المحتل**، فلسطين، لمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الالكتروني الاتي:
https://www.wattan.net/ar/video/387542.html, 20/12/2024, 3:00 PM.

• وكالة معا (2008). **مدير الشرطة يفتتح مركزا للشرطة في بلدة كفر ثلث جنوب قلقيليّة**، فلسطين، للمزيد من التوضيح انظر/ي الرابط الالكتروني الاتي:
https://www.maannews.net/news/106998.html, 10/11/2024, 10:00 PM.

سادساً: المقابلات الشخصية التي تمتّ مع أصحاب الاحتصاص بهدف الحصول على معلومات تُدعم الإطار النظري:

• ابو حمدة، حسام (2025). **انعكاسات الجدار على الجريمة في محافظة قلقيليّة**، محافظ محافظة قلقيليّة، لقاء شخصي، 2025/1/26، 11:30 صباحا.
• ابو حمدة، حسام (2024). **اعداد العاملين في اقسام لها علاقة بانعكاسات الجدار**، محافظ محافظة قلقيليّة، فلسطين لقاء شخصي، 2024/10/2، 12:00 مساء.
• ابو ظاهر، ايمن امين (2025). **الاضرار البيئيّة الناجمة من الجدار**، سلطة جودة البيئة: فلسطين، لقاء شخصي، 2025/2/10، 2:00 مساء.
• اشتيوي، مراد (2024). **اعداد الموظفين في هيئة مقاومة الجدار فرع الشمال**، رئيس هيئة مقاومة الجدار، فلسطين، لقاء شخصي، 2024/10/2، 2:30 مساء.
• سنجق، لين (2024). **عدد الموظفين في سلطة جودة البيئة قلقيليّة**، سلطة جودة البيئة: رام الله، لقاء شخصي، 2024/10/2، 1:00 مساء.
• عرار، سناء (2025). **احصائيات حول مدرسة عرب الرماضين**، مديرية التربية والتعليم: قلقيليّة، لقاء شخصي، 2025/4/30، 4:00 مساء.
• عودة، محمد رشيد (2025). **الاضرار الاقتصاديّة التي فاقمت من ظاهرة الفقر**، مديرية التنميّة الاجتماعية: قلقيليّة، لقاء شخصي، 2025/2/23، 12:00 مساء.
• قلالوه، اسامة (2025). **عدد العاملين في المباحث الجنائية قلقيليّة، المباحث الجنائية**، جهاز الشرطة الفلسطينيّة: فلسطين، لقاء شخصي، 2025/2/23، 11:00 صباحا.
• مراعبة، ياسر (2024). **اعداد الموظفين المختصين في احصاء خسائر الجدار في مديرية الزراعة**، مديرية زراعة قلقيليّة: فلسطين، لقاء شخصي، 2024/10/1، 11:00 صباحا.
• مراعبة، ياسر (2024). **المساحات التي تمت مصادرتها من محافظة قلقيليّة لصالح الجدار**، مديرية زراعة قلقيليّة: فلسطين، لقاء شخصي، 2024/10/1، 11:00 صباحا.
• مراعبة، ياسر (2025). **طبيعة المواد المستخدمة في بناء الجدار**، مديرية زراعة قلقيليّة: فلسطين، لقاء شخصي، 2025/1/20، 2:00 مساء.
• مراعبة، ياسر (2025). **مساحة الاراضي وعدد الابار الارتوازية التي تمت مصادرتها لصالح الجدار**، مديرية زراعة قلقيليّة: فلسطين، لقاء شخصي، 2025/1/20، 2:00 مساء.

• النوري، فراس (2024). **اعداد الهيئات المحلية في المحافظة، مديرية الحكم المحلي قلقيليّة،** فلسطين، لقاء شخصي، 2024/10/1، 12:00 مساء.

المراجع الاجنبية:

أولاً: الكتب:

• Bonfil، Robert (1994). **Jewish Life in Renaissance Italy**, university of California press: California.
• Lemche, Niels Peter (2004). **Historical dictionary of ancient Israel. Historical dictionaries of ancient civilizations and historical eras**. Lanham, Md.
• Carter, Jimmy (2008). **Palestine Peace Not Apartheid**, Al-Obeikan Publishing: Kingdom of Saudi Arabia.

ثانياً: التقارير:

• Wanous, Malek (2012). **The Separation Wall: Israel's Complete Apartheid**, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha: Qatar.
• Khamaisa, Rasmi (2020). **Confronting the Economic Consequences of the Israeli Decision to Annex the Occupied West Bank**, Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS): Palestin.

ثالثاً: المجلات:

• Rabai, Abdul Fattah (2023). The Legal Value of the International Court of Justice Advisory Opinion on the Separation Wall in the Occupied Palestinian Territory**, Al-Asriyah Journal for Legal Studies and Research, Al-Asriyah University College**, Ramallah, Palestine, Vol. 1, No. 1, pp. 102-122.

رابعاً: دراسات:

• Sadiq, Tariq & Lobrano, Michele (2018). **The Impact of the Wall in the Occupied West Bank: A Bayesian Approach to Poverty Dynamics Using Repeated Cross-Sections,** A joint study between Birzeit University, Palestine, and Aix-Marseille University: France**.**
• Halaybeh, Hamza (2018). **Factors Influencing the Construction of the Apartheid Wall in Jerusalem and the West Bank,** Ru'ya Center for Political Development: Turkey.

ملحق رقم (1): الاستبانة

جامعة القدس

كليّة الدراسات العليا

ماجستير علم الجريمة

اخي الكريم/ اختي الكريمة:

تحية طيبة وبعد:

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان"**جدار الضم والتوسع وانعكاساته السلبيّة على ارتكاب الجريمة في الضفة الغربيّة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات ذوي الاختصاص/ محافظة قلقيليّة أنموذجًا**"، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة–جامعة القدس، لذا أرجو منكم التفضل بتعبئة الاستبانة التي أعدت لهذا الغرض، مع تحري الصدق والموضوعية في الإجابة، علما بأن الإجابات ستعامل بسرية تامة وكمجاميع إحصائيّة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

"شاكرًا لكم حسن تعاونكم"

الباحث: بهاء الدين ابو ظاهر

(القسم الأول) البيانات الديموغرافيّة:

الرجاء وضع رقم الإجابة المناسبة في المربع المقابل، أو أكمل الفراغات بالشكل الذي ينطبق عليك:

A1	**الجنس:**	( )	1) ذكر 2) أنثى
A2	**العمر:**	( )	1) 30 سنة فما دون 2) 31–40 سنة 3) 41–50 سنة 4) 51 سنة فأكبر
A3	**المؤهل العلمي:**	( )	1) دبلوم متوسط فأدنى 2) بكالوريوس 3) دبلوم عالي فأعلى
A4	**التخصص العلمي:**	( )	1) العلوم الاجتماعيّة والانسانيّة 2) القانون 3) العلوم الأمنيّة 4) العلوم الاداريّة والاقتصاديّة 5) العلوم التربويّة 6) الهندسة وتكنولوجيا المعلومات 7) العلوم الصحيّة والطبيّة 8) غير ذلك حدد/ي:.....
A5	**مكان السكن:**	( )	1) مدينة قلقيليّة 2) الريف الجنوبي 3) الريف الشرقي
A6	**قطاع العمل:**	( )	1) مدني 2) أمني 3) هيئات محليّة 4) غير ذلك حدد/ي:.....
A7	**مؤسسة العمل:**	( )	1) مديريّة الزراعة 2) الارتباط المدني 3) سلطة جودة البيئة 4) هيئة مكافحة الجدار والاستيطان 5) الهيئات المحليّة 6) محافظة قلقيليّة 7) المباحث الجنائيّة 8) غير ذلك حدد/ي:.....
A8	**طبيعة العمل:**	( )	1) أمني 2) مدني 3) إدراي 4) قانوني 5) هندسي 6) تقني 7) غير ذلك حدد/ي:.....
A9	**سنوات الخبرة:**	( )	1) 5 سنوات فما دون 2) 6–10 سنوات 3) 11–15 سنة 4) 16– سنة20 5) 21 سنة فأكثر

(القسم الثاني):

السؤال الفرعي الاول: واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة:

الرجاء وضع إشارة (X) في المربع المناسب الذي يتلاءم مع وجهة نظرك حول واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة:

		موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
البعد الاول: مواصفات (خصائص) الجدار:						
B1	تمّ بناؤه على اراضي الضفة الغربيّة.					
B2	كافة حدود محافظة قلقيليّة محاطة بالجدار.					
B3	الجدار مجهز بتكنولوجيا عاليّة.					
B4	أُنشأ الجدار من أسلاك شائكة وحائط اسمنتي.					
B5	تتحكم بوابات الجدار بعبور المواطنين من خلال تصاريح أمنيّة إسرائيليّة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي.					
B6	يحيط بالجدار أبراج عسكرية ممتدة على خط سيرة.					
B7	يحيط بالجدار طريق للدوريات العسكريّة التابعة لسلطات الاحتلال الاسرائيلي.					
B8	يحيط بالجدار خندق على جانبيه.					
البعد الثاني: الإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن جدار الضم والتوسع على محافظة قلقيليّة:						
أولاً: الإنعكاسات السلبيّة على البعد البيئي:						
C1	احدث تغير واضح في معالم البيئة الطبيعيّة.					
C2	تقليص مصادر المياه الجوفيّة.					
C3	اعاق عملية التخلص من النفايات.					
C4	عزل الأراضي الزراعية داخل الجدار.					
C5	اقتلاع اعداد كبيرة من الاشجار المثمرة.					
C6	إنخفاض مساحات الأراضي الزراعية الخصبة.					
C7	هجرة اعداد من الحيوانات البرية.					
C8	تلوث البيئة جراء تدمير شبكات الصرف الصحي.					
ثانياً: الإنعكاسات السلبيّة على البعد الإقتصادي (الزراعة، العمل، التجارة، السياحة):						
D1	الركود الإقتصادي في المحافظة بسبب إعاقة حركة (التجارة، التسوق).					
D2	إعاقة إستصلاح الأراضي الزراعة.					
D3	إهمال الأراضي الزراعة لعدم القدرة على الوصول اليها.					

D4	تلف المحاصيل الزراعية نتيجة عدم القدرة على تصديرها.					
D5	تدني في مستوى الإنتاج نتيجة إرتفاع التكلفة.					
D6	إرتفاع مستوى البطالة.					
D7	توقف تدفق العمال إلى أعمالهم داخل الأراضي المحتلة.					
D8	السيطرة على اكبر مساحة من الأراضي بهدف تطهيرها من الوجود الفلسطيني.					
D9	إغلاق عدد من المنشآت (التجارية، الزراعية).					
D10	زيادة تكاليف المواصلات جراء سياسة العزل العنصري.					
D11	تقليص تربيّة الثروة الحيوانيّة.					
D12	إنخفاض مستوى النشاط السياحي في المدينة.					
ثالثاً: الإنعكاسات السلبيّة على البعد الاجتماعي:						
E1	التفكك الاجتماعي الناجم عن فصل المحافظة عن المحافظات الآخرى بسبب الجدار.					
E2	التسرب المدرسي من (المدارس، الجامعات) الناجمة عن إعاقة وصول الطلبة لاماكن التعليم بسبب الجدار.					
E3	تدني المستوى التعليمي.					
E4	العزلة الاجتماعية الناجمة عن فصل الأسر الفلسطينيّة عن بعضها البعض بسبب الجدار.					
E5	إرتفاع مستوى المشاكل الاسرية.					
E6	تدني مستوى الترابط الاجتماعي.					
E7	عمالة الأطفال.					
E8	تهديد الأمن الغذائي.					
E9	تقلبات المزاج (النفسي، الاجتماعي) لدى المواطنين.					
E10	إرتفاع مستوى الفقر.					
رابعاً: الإنعكاسات السلبيّة على البعد الامني:						
F1	ضعف السيطرة الأمنيّة الفلسطينية في مناطق الجدار.					
F2	إعاقة عمل الشرطة في القرى القريبة من الجدار حد من المكافحة الميدانيّة للجريمة.					
F3	عرقلة عمل الأجهزة الأمنيّة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي.					
F4	إنخفاض الاحساس بالأمن من قبل المواطنين .					

F5	أعاق جدار الضم والتوسع من إمكانيّة انفاذ القانون.					
F6	تهديد السلم الأهلي في المناطق المعزولة نتيجة الخلافات العائليّة.					
F7	تنامي الجريمة في التجمعات السكانيّة المعزولة بسبب عدم وجود الرقابة الأمنيّة.					

السؤال الفرعي الثاني: واقع الجريمة في محافظة قلقيليّة:

الرجاء وضع إشارة (X) في المربع المناسب الذي يتلاءم مع وجهة نظرك حول واقع الجريمة في محافظة قلقيليّة:

		نعم	**لا**
G1	إرتفعت معدلات الجريمة في المحافظة بعد إقامة جدار الضم والتوسع		

اذا كانت الاجابة نعم، الرجاء ترتيب الجرائم الاتية تصاعديا من (1) إلى (8) حسب معدل إرتفاعها حيث يشكل الرقم (1) اعلى قيمة:

1	جريمة القتل.		**5**	جريمة التسول .	
2	جرائم الإعتداء.		**6**	جريمة التهريب.	
3	جريمة السرقة .		**7**	الجرائم الجنسية.	
4	تهريب المخدرات.		**8**	جريمة الإنتحار.	

السؤال الفرعي الثالث: انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة

الرجاء وضع إشارة (X) في المربع المناسب الذي يتلاءم مع وجهة نظرك حول انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة:

		موافق بشدة	**موافق**	**محايد**	**معارض**	**معارض بشدة**
H1	ازدياد (الإنتحار، محاولات الإنتحار).					
H2	سوء الخدمات أدى إلى إرتفاع معدلات الجريمة.					
H3	وقت الفراغ للعاطلين كان سببا في إرتفاع معدل الجرائم.					
H4	انتقال جرائم الداخل (1948) إلى مناطق خارج الجدار.					
H5	إنخفاض مستوى الدخل أدى إلى ظهور جرائم التسول.					
H6	البطالة أدت إلى إرتفاع معدلات جرائم السرقة.					
H7	الجدار كان سببًا في إرتفاع معدلات جرائم التهريب لبعض السلع إلى مناطق تابعة للجدار.					
H8	تسريب الأراضي للاسرائيليين نتيجة سياسة					

	العزل.					
H9	نقص المياه الزراعية أدى إلى تهديد السلم الاهلي.					
H10	مصادرة الأراضي أدت إلى جرائم الإعتداء ما بين الورثة.					
H11	التغير في البيئة الطبيعيّة خلق بيئة داعمة للجريمة.					
H12	قطع اواصل المنطقة أدى إلى ازدياد السيارات غير القانونية.					
H13	ضعف السيطرة الأمنيّة الفلسطينية دعم جرائم التهريب.					
H14	زيادة عدد العاطلين عن العمل أدى إلى انتسابهم لأعمال غير قانونيّة.					
H15	أدى تدني المستوى التعليمي الناجم عن التسرب المدرسي بسبب الجدار إلى إرتفاع معدل الجريمة.					
H16	تلوث البيئة بالنفايات أدى إلى إرتفاع معدلات جرائم الاعتداء.					
H17	ضعف الاقتصاد شجع على جريمة السطو المسلح.					
H18	إرتفاع مؤشرات الأعمال الغير مشروعة نتيجة الاحباط.					
H19	الضغط الاسري أدى إلى ظهور الجرائم الجنسية.					
H20	إعاقة عمل الشرطة حد من محاربة الجريمة.					
H21	التأخر في الاستجابة الطارئة نتيجة الجدار أدى إلى إرتفاع ممارسة الجريمة.					
H22	زاد الجدار من جرائم التخابر مع العدو.					
H23	زاد الجدار من تهريب النفايات الخطرة.					

مع خالص التقدير لاهتمامكم ووقتكم ومساعدتكم

الباحث: بهاء الدين ابو ظاهر

ملحق رقم (2): (اقسام الجدار) استنادا (للحملة الشعبية لمقاومة الجدار، 2020).

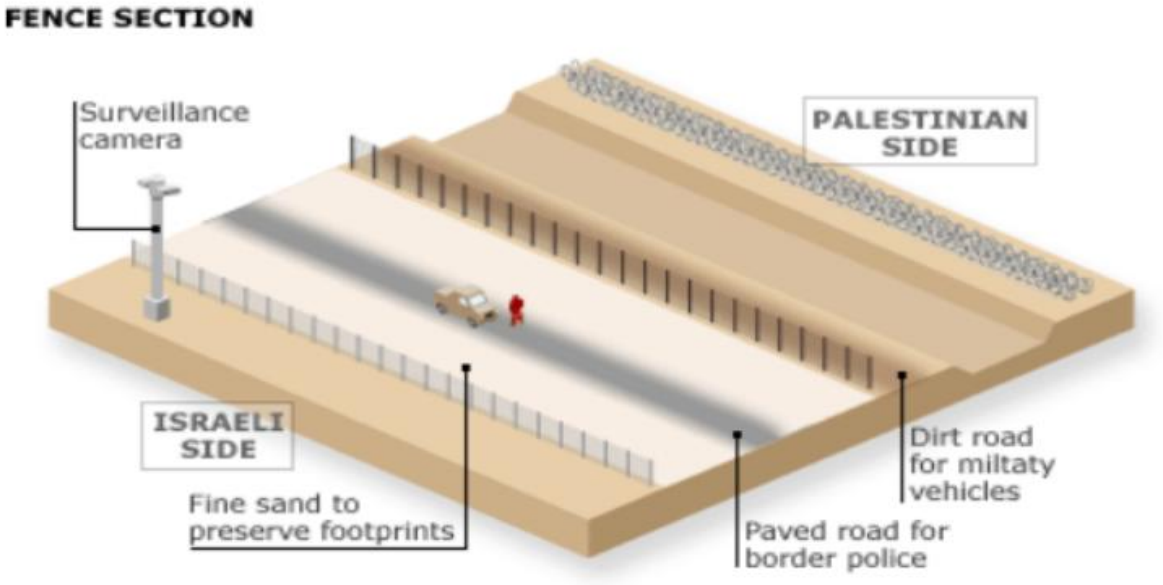

ملحق رقم (3): الرابط الالكتروني لقرار رقم (108) لسنة (2015) الخاص بنظام عمل هيئة مقاومة الجدار والاستيطان على الموقع الالكتروني للجريدة الرسمية.

https://mjr.ogb.gov.ps/Decrees/Details/22081.

ملحق رقم (4): اسماء محكمي اداة الدراسة.

الاسم	مكان العمل
الدكتور فادي ربايعة	جامعة القدس
الدكتور صالح البرغوثي	جامعة القدس
الدكتور ايمن ابو ظاهر	جامعة النجاح
الدكتور عصام الخطيب	جامعة بير زيت
الدكتور عصام الأطرش	جامعة الاستقلال
الدكتور محمد الفرارجة	جامعة فلسطين الأهليّة
الدكتور محمد عكة	جامعة فلسطين الأهليّة
الدكتور محمد خلاف	جامعة بوليتكنك فلسطين
الاستاذ الدكتور عايد الوريكات	الجامعة الاردنيّة

ملحق رقم (5): الرابط الالكتروني الخاص بمسودة الدستور الفلسطيني عام (2003).

https://pcpsr.org/sites/default/files/nbrowna.pdf.

ملحق رقم (6): الرابط الالتروني الخاص بقانون العقوبات رقم (16) لعام (1960) المطبق في الضفة الغربية.

https://maqam.najah.edu/legislation/33.

ملحق رقم (7): الرابط الالكتروني الخاص بقانون رقم (74) لعام (1936) المطبق في غزة.
https://mjr.ogb.gov.ps/MergedLegislations/ViewText/200.

قائمة الملاحق:

اسم الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم (1): الاستبانة (اداة جمع البيانات).	135
ملحق رقم (2): (اقسام الجدار).	141
ملحق رقم (3): الرابط الالكتروني الخاص بقرار رقم (108) لسنة 2015م وبنظام عمل هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.	142
ملحق رقم (4): اسماء محكمي اداة الدراسة.	144
ملحق رقم (5): الرابط الالكتروني الخاص بمسودة الدستور الفلسطيني.	145
ملحق رقم (6): الرابط الالكتروني الخاص بقانون رقم (16) لعام (1960).	145
ملحق رقم (7): الرابط الالكتروني الخاص بقانون رقم (74) لعام (1936).	145

قائمة الاشكال:

اسم الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم (1.1): انموذج الدراسة.	8
الشكل رقم (1.2): خط سير جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة.	21
الشكل رقم (2.2): تقسيمات محافظة قلقيليّة وفقا لاتفاقيّة أوسلو.	29

قائمة الجداول:

جدول رقم (1.1): مؤشرات الجريمة في الضفة الغربيّة ما بين عام (2000) الى (2010) إستنادًا إلى (جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2023) 2
جدول رقم (1.2): الحواجز الاسرائيليّة في محافظة قلقيليّة إستنادًا الى (اريج، 2018). 16
جدول رقم (2.2): احصائيات المدارس المتضررة من الجدار عام (2006_2007) إستنادًا الى (وفا، 2006). 25
جدول رقم (3.2): الافعال الإجرامية المبلغ عنها في الضفة الغربيّة عُقب اقامة جدار الضم والتوسع كما أشار لها (جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2024) 35
جدول رقم (4.2): انواع الجرائم في الضفة الغربيّة عُقب اقامة جدار الضم والتوسع إستنادًا الى إحصائيات (جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني،2024) 35
جدول رقم (5.2): الافعال الإجرامية المبلغ عنها في محافظة قلقيليّة عُقب اقامة جدار الضم والتوسع كما أشار له (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024) 36
جدول رقم (1.3): درجات مقياس ليكرت الخماسي 59
جدول رقم (2.3): محاور وابعاد أداة الاستبانة بصورتها النهائيّة. 60
الجدول رقم (3.3): معامل ارتباط واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة مع كل فقرة من فقرات البعد الأول (مواصفات (خصائص) الجدار) مع الدرجة الكليّة للبعد. 61
الجدول رقم (4.3): معامل ارتباط واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة مع كل فقرة من فقرات (الإنعكاسات السلبيّة على البعد البيئي) مع الدرجة الكليّة للبعد. 61
الجدول رقم (5.3): معامل ارتباط واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة مع كل فقرة من فقرات (الإنعكاسات السلبيّة على البعد الإقتصادي) مع الدرجة الكليّة للبعد. 62
الجدول رقم (6.3): معامل ارتباط واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة مع كل فقرة من فقرات (الإنعكاسات السلبيّة على البعد الاجتماعي) مع الدرجة الكليّة للبعد. 63
الجدول رقم (7.3): معامل ارتباط واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة مع كل فقرة من فقرات (الإنعكاسات السلبيّة على البعد الامني) مع الدرجة الكليّة للبعد. 63
الجدول رقم (8.3): مصفوفة معاملات ارتباط كل بعد من أبعاد الاستبانة والأبعاد الآخرى، وكذلك كل بعد بالدرجة الكليّة للاستبانة. 64
الجدول رقم (9.3–أ): معامل ارتباط انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة مع كل فقرة من فقرات البعد الأول مع الدرجة الكليّة للبعد. 64

الجدول رقم (9.3–ب): معامل ارتباط انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة مع كل فقرة من فقرات البعد الأول مع الدرجة الكليّة للبعد.....65
الجدول رقم(10.3): معاملات كرونباخ لكل بعد من أبعاد الاستبانة، وكذلك الاستبانة ككل.....66
جدول رقم (11.3): الحدود المكانيّة والبشريّة للدراسة.....67
جدول رقم (12.3–أ): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها.....68
جدول رقم (12.3–ب): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها.....69
جدول رقم (1.4): معايير الحكم على متوسط استجابات العينة نحو مفردات الاستبانة وأبعادها.....73
جدول رقم (2.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لأبعاد واقع جدار الضم في محافظة قلقيليّة.....73
جدول رقم (3.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة الخاصة بمواصفات (خصائص) الجدار ...74
جدول رقم (4.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة الخاصة بالإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد البيئي.....75
جدول رقم (5.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة الخاصة بالإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد الإقتصادي بمكوناته (الزراعة، العمل، التجارة، السياحة).....76
جدول رقم (6.4 –أ): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة بالإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد الاجتماعي.....77
جدول رقم (6.4 –ب): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة بالإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد الاجتماعي.....78
جدول رقم (7.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة الخاصة بالإنعكاسات السلبيّة الناجمة عن الجدار على البعد الامني.....79
جدول رقم (8.4): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لواقع الجريمة في محافظة قلقيليّة.....80
جدول رقم (9.4): ترتيب الجرائم داخل محافظة قلقيليّة بعد بناء الجدار حسب معدل الانتشار 80
جدول رقم (10.4–أ): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة المتعلقة بانعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة.....81
جدول رقم (10.4–ب): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة المتعلقة بانعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة.....82
جدول رقم (11.4): نتائج اختبار (ت) تبعاً لمتغير الجنس.....83
الجدول رقم (12.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA)لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير العمر.....84

الجدول رقم (13.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. 84
الجدول رقم (14.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير التخصص العلمي..... 85
الجدول رقم (15.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير السكن. 86
الجدول رقم (16.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير قطاع العمل..... 86
الجدول رقم (17.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير مؤسسة العمل..... 87
الجدول رقم (18.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير طبيعة العمل..... 88
الجدول رقم (19.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للانعكاسات تبعاً لمتغير سنوات الخبرة. 88

فهرس المحتويات:

إقرار:.....أ

الشكر والتقدير: .....ب

الملخص:.....ت

Abstract:.....ث

الفصل الاول:.....1

الإطار العام للدراسة.....1

2.1 مشكلة الدراسة: 3

3.1 أهميّة الدراسة: 4

4.1 مبررات الدراسة: 5

5.1 أهداف الدراسة: 6

6.1 أسئلة الدراسة وفرضياتها:.....7

7.1 أنموذج الدراسة:.....9

الفصل الثاني:.....10

الإطار النظري والدراسات السابقة وذات العلاقة.....10

1.2 جدار الضم والتوسع:.....10

1.1.2 مقدمة:.....10

2.1.2 مفهوم جدار الضم والتوسع وبدايّة الفكرة:.....12

3.1.2 طبيعة وخصائص جدار الضم والتوسع في الضفة الغربيّة بشكل عام ومحافظة قلقيليّة بشكل خاص: 14

4.1.2 جدار الضم والقانون الدولي وموقف الامم المتحدة ودول العالم:.....16

5.1.2 طرق مقاومة الفلسطينيين لبناء جدار الضم والتوسع.:.....18

6.1.2 العزل العنصري موروث ثقافي في العقلية الاسرائيليّة:.....19

7.1.2 الإنعكاسات السلبيّة التي ترتبت على بناء جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة:.....21

8.1.2 جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة واقع مرير:..... 30
2.2 الجريمة:..... 31
1.2.2 مفهوم الجريمة:..... 31
2.2.2أركان الجريمة وخصائصها: 33
3.2.2 واقع الجريمة في محافظة قلقيليّة بعد اقامة جدار الضم والتوسع:..... 34
4.2.2 الجريمة في محافظة قلقيليّة ما بين الدوافع والأهداف:..... 36
5.2.2 أنواع الجرائم المنتشرة في محافظة قلقيليّة:..... 37
6.2.2 التحديات التي تواجه الجهات المختصة في مكافحة الجريمة في محافظة قلقيليّة:..... 39
3.2 النظريّات العلميّة المُفسرة للدراسة:..... 41
4.2 الدراسات السابقة وذات العلاقة:..... 49
الفصل الثالث:..... 57
الطريقة والاجراءات:..... 57
1.3 مقدمة: 57
2.3 منهج الدراسة: 57
3.3 اجراءات الدراسة: 58
4.3 اداة جمع البيانات: 58
5.3 صدق اداة الدراسة:..... 60
6.3 ثبات اداة الاستبانة (Reliability):..... 65
7.3 حدود الدراسة ومحدداتها:..... 66
8.3 مجتمع الدراسة وخصائص عينة المبحوثين:..... 68
9.3 المعالجات الإحصائيّة:..... 70
الفصل الرابع:..... 72
عرض نتائج الدراسة:..... 72
1.4 مقدمة: 72

2.4 نتائج السؤال الفرعي الأول: واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة:..... 73
3.4 نتائج السؤال الفرعي الثاني: واقع الجريمة في محافظة قلقيليّة: 80
4.4 نتائج السؤال الفرعي الثالث: انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة:..... 81
5.4 نتائج السؤال الفرعي الرابع: تأثير خصائص المبحوثين على إجاباتهم:..... 83
الفصل الخامس: 89
مناقشة النتائج والتوصيات: 89
1.5 مقدمة: 89
2.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الأول: واقع جدار الضم والتوسع في محافظة قلقيليّة: 89
3.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثاني: واقع الجريمة في محافظة قلقيليّة:..... 103
4.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثالث: انعكاسات جدار الضم والتوسع على ارتكاب الجريمة في محافظة قلقيليّة:..... 106
5.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الرابع: تأثير خصائص المبحوثين على اجاباتهم: 111
6.5 ملخص نتائج الدراسة:..... 118
7.5 التوصيات: 119
قائمة المصادر والمراجع:..... 121